الأمم المتحدة



مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والخمسون

الجلسة ٤٤٦٠ الاستئناف ١

الثلاثاء، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غايان	(موريشيوس)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أيرلندا	السيدة أودونل
	بلغاريا	السيد تافروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبه
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيدة كمارا
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بلينغا — إيبوتو
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	المكسيك	السيد مارين — بوش
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	البارونة آموس
	النرويج	السيد ترافيك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة (S/2002/46)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنظر إلى القائمة الطويلة للمتكلمين بعد ظهر هذا اليوم، أود أن أناشد جميع المتكلمين أن يتوخوا الإيجاز قدر الإمكان عند الإدلاء ببياناتهم. وأنا على ثقة بأنني يمكنني أن أعوّل على تفهم المشاركين وتعاونهم.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): يرحب وفدي بهذه المناسبة لعقد هذا الاجتماع العلني لمجلس الأمن بشأن الحالة في أفريقيا. وقد تشرفنا بحضوركم، سيدي الوزير، لترؤس هذا الاجتماع، كما تشرفنا بمشاركة وزراء الخارجية من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس الذين حضروا معنا اليوم.

ونحن ممتنون أيضا للبيان الاستهلالي الذي أدلت به نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، وأيضا للمشاركة القيمة للغاية للسيد عمارة عيسى، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، والتي أسهمت في فهمنا لأفريقيا وتطلعاتها من أجل السلام. ونرحب أيضا بحضور رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الممثل الدائم لكرواتيا.

لقد قطعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نفسها عهدا ملزما في إعلان الألفية الذي أصدره رؤساء حكوماتنا ودولنا عام ٢٠٠٠ ، بأن تستجيب للاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وإن التزامنا قد انعكس بصورة واضحة وصريحة في ذلك الإعلان:

> ”سندعم توطيد الديمقراطية في أفريقيا ونساعد الأفارقة في نضالهم من أجل السلام الدائم، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وبذلك ندمج أفريقيا في صلب الاقتصاد العالمي“. (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ٢٧).

وهذا الالتزام يلخص، في تقدير وفد كولومبيا، التحديات التي تكتنف اندماج أفريقيا الكامل في المجتمع الدولي. إن ممارسة الديمقراطية والقضاء على الفقر والحفاظ على السلام هي المهام الثلاث التي عهدت بها شعوب أفريقيا إلى زعمائها السياسيين لتحقيقها، والتي ينبغي لنا جميعا أن ندعمها، حتى يمكن أن تتحقق تنمية أفريقيا وتكون ثمار السلام انتصارا حققته شعوب أفريقيا ذاتها.

وأود الآن أن أشدد على بعض الجوانب التي يمكن أن ينهض مجلس الأمن بها في إطار مسعاه للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، والتي نعتقد أنها ذات صلة بمناقشة اليوم.

الجانب الأول، يتعلق بمنع نشوب الصراعات. إننا نرحب بكون الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، الذي أنشئ في عام ١٩٩٣، ما زال محتفظا بأهميته بوصفه المحفز الأساسي لجهود أفريقيا من أجل إدارة الصراعات الأفريقية. ونعتقد أن هذه الآلية يمكن أن تعزز قدرتها لمنع الصراعات بجملة أمور، منها زيادة التنسيق مع الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية؛ وإنشاء بعثات سياسية وعسكرية قصيرة الأجل لتقصي الحقائق في مناطق الصراعات المحتملة، وبناء الثقة بين الأطراف؛ وقيام منظمة الوحدة الأفريقية بتنفيذ التدابير المتوخاة في مؤتمر قمة هراري لعام ١٩٩٧ ومؤتمر قمة الجزائر لعام ١٩٩٩ ضد الحكومات التي تحاول الاستيلاء على السلطة أو البقاء في السلطة بوسائل غير دستورية.

ويتمثل الجانب الثاني في عمليات حفظ السلام. وبينما تقع المسؤولية الأساسية لحفظ السلم والأمن الدوليين على عاتق مجلس الأمن، فإننا نقدر ونشجع عمليات حفظ السلام التي تنشئها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إذ تتوفر لها معرفة أفضل بالمنطقة وتعززها البلدان الرئيسية في كل منطقة. وفي هذا الصدد، يمكن للمجلس أن يشجع، في جملة أمور، استخدام الفصل الثامن من الميثاق في الاجراءات التي تتطلب دعما واسعا من المجتمع الدولي والتي يمكن أن تنهض بإمكانية إدماج عناصر مدنية من الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام الأفريقية، لأن ذلك سيمثل مقياسا للثقة المتنامية بالجهود الأفريقية.

ويتعلق الجانب الثالث بإجراءات مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة. وهذا موضوع ذو أهمية بالغة بالنسبة لوفد بلادي. ففي أفريقيا، يجري تداول ١٠٠ مليون قطعة سلاح صغيرة، قدمت كميات كبيرة منها قبل سنوات أطراف الحرب الباردة تلهفا منها على المحافظة على مجالات نفوذها. وقد بقي الكثير من هذه الأسلحة بعد اتفاقات السلام، وتستخدم في مراحل ما بعد الصراع من قبل العصابات الإجرامية، وجماعات المرتزقة في البلدان المختلفة والأشخاص المهتمين بحماية أمنهم الخاص. ولهذا السبب، يمكن لمجلس الأمن، بين تدابير أخرى، أن يحث البلدان المصدرة للأسلحة على أن تمارس مزيدا من السيطرة على مبيعاتها في الخارج؛ وأن يدعو الشركات المنتجة للأسلحة لتقديم المساعدة الفنية والمالية لإبطال أثر تلك الأسلحة، كما اقترح العديد من المنظمات؛ وأن يدعم بتدابير ملموسة الوقف الطوعي المعلن لحيازة الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا؛ وأن يعزز وسائل التعريف بتجار الأسلحة الدوليين وأنشطتهم، لا سيما أولئك الذين ينتهكون بوضوح عمليات الحظر التي يفرضها المجلس.

رابعا ، لا بد من تركيز الاهتمام على البلدان التي خرجت لتوها من الصراع. وبصورة عامة تم التسليم بالعلاقة بين تعزيز السلام والتنمية الاقتصادية، وبصفة خاصة في

مرحلة تعمير المجتمعات المتضررة بالصراع. وهذا أحد الاعتبارات التي ينطوي عليها الأمر فيما يتصل باستهلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية في شهر تموز/يوليه الماضي في زامبيا.

ولهذا السبب يعرب وفدي، في هذا الاجتماع المكرس للحالة في أفريقيا، عن تأييده للاقتراح الرامي إلى إنشاء فريق استشاري خاص معني بالبلدان التي خرجت لتوها من الصراع، تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأيّد ذلك الاقتراح الوزراء الذين اشتركوا في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المكرس لاحتياجات أفريقيا، الذي عقد في تموز/يوليه من السنة الماضية.

والأمل معقود على أن يهيئ ذلك فرصة لتحقيق التنسيق الذي ينبغي أن يقوم بين أجهزة الأمم المتحدة بهدف التصدي لحالات ما بعد الصراع والتماس المزيد من الاتصالات بغية جمع أعضاء مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي معا لصالح السلام في أفريقيا. ولهذا السبب أؤكد مرة أخرى على أن حضور رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا الاجتماع يتسم بأهمية خاصة.

إن بلدي، أثناء فترة عضويته في مجلس الأمن، لا يريد أن يرتبط إسمه بانسحاب بعثات الأمم المتحدة قبل الأوان من البلدان الأفريقية التي تشهد صراعات، فتلك مرحلة لم يتم فيها بعد عمل الترتيبات الملائمة للتعمير الاقتصادي.

خامسا، وأخيرا، فيما يتصل بالاحتياجات الإنسانية لأفريقيا، أشير هنا إلى الاحتياجات الخاصة لـ ١٥ مليون من اللاجئين والمشردين داخليا، فضلا عن الاحتياجات الخاصة لـ٣٠ مليون نسمة مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، يعيشون في أفريقيا. وأشير إلى هذه الاحتياجات بغية استرعاء الانتباه إلى ضخامة حجم هذه الحالة الإنسانية الطارئة وإلى حاجة جميع بلداننا إلى الاستجابة لنداء مكتب منسق الشؤون الإنسانية لتقديم المساهمات.

لقد وضعت برامج تصل قيمتها إلى ١,٢ بليون دولار لتلبية الاحتياجات العاجلة لـ ١٤,٦ مليون نسمة في هذا العام. بيد أن المانحين الدوليين قدموا أقل من ٥٠ في المائة من قيمة احتياجات العام الماضي. ويوجد في بلدان من قبيل أنغولا والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي المزيد من الأشخاص المحتاجين إلى مساعدة طارئة، ولكن منظمات الإغاثة الدولية لا تتمكن من الوصول إليهم بسبب الافتقار إلى الضمانات اللازمة من أجل تقديم تلك المساعدة.

وفي حالات الصراع الموجودة حاليا في أفريقيا، وحسبما ذكر السيد كوفي عنان، الأمين العام، لا يعني منع الحروب الدفاع عن الدول أو حماية الحلفاء، بل الدفاع عن البشرية ذاتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كولومبيا على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، اسمحوا لي، سيدي، أن أعرب باسم السيد تانغ جياشوان، وزير خارجية الصين، عن الشكر لمعاليكم على ترؤسكم هذا الاجتماع ولأعبر عن الترحيب بالسيد عمارة عيسى، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، فضلا عن الترحيب بالضيوف الموقرين من بلدان ومنظمات إقليمية أخرى الحاضرين جلسة اليوم. وأعرب أيضا عن تقديري لوفد موريشيوس لعقده هذا الاجتماع المفتوح ولقيامه بإعداد وثيقة ”المبادئ التوجيهية“.

لقد كان السلام والتنمية في أفريقيا، بصورة دائمة، مصدر قلق بالغ لمجلس الأمن. ولقد أحرزت الأمم المتحدة بدرجات متفاوتة تقدما بصدد جهودها لحفظ السلام، في مناطق عدة منها، سيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى الحدود الإثيوبية الإريترية. فالإعلان مؤخرا عن نهاية الحرب الأهلية بصورة رسمية في سيراليون، على سبيل المثال، يعزى بصورة جزئية على الأقل إلى دور الأمم المتحدة في حفظ السلام في ذلك البلد.

بيد أننا نستطيع أن نرى، في الوقت نفسه، أن الحالة ما زالت خطيرة في بعض المناطق بالقارة الأفريقية، التي لا تزال منكوبة بالصراع المسلح والفقر والمرض ومشاكل أخرى. ويهيئ اجتماع اليوم الفرصة لمجلس الأمن كي يجري تبادلا للآراء بصورة مباشرة مع ممثلي منظمة الوحدة الأفريقية والبلدان الأفريقية بشأن قضية أفريقيا. وهذا يتسم بأهمية بالغة فيما يتصل بتعزيز الاتصالات والتعاون والتنسيق بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية بهدف إيجاد حلول لمشاكل أفريقيا.

وفي هذا المنعطف أود أن أشاطر المجلس أفكاري بشأن النقاط التالية.

أولا، عالمنا متنوع، وتشكل القارة الأفريقية جزءا هاما منه. وقد حقق معظم البلدان الأفريقية، الاستقلال الوطني في منتصف القرن العشرين بعد أن بذلت جهودا طويلة لا تعرف الكلل. بيد أن أسس اقتصادها تظل ضعيفة إلى حد كبير، الأمر الذي يعزى إلى سنوات الاستعمار وكذلك إلى أسباب أخرى؛ وما زال مستوى تعليم شعوبها منخفضا نسبيا؛ وتسببت عوامل كثيرة في تعويق تنميتها الاجتماعية — الاقتصادية.

وبعد أن حققت بلدان أفريقية كثيرة الاستقلال سارت على درب صعب، مليء بالإنحناءات والمنعطفات. وتواجه أفريقيا أيضا، في الوقت الحاضر، على غرار ما تواجهه أماكن أخرى كثيرة، المهمة المزدوجة المتمثلة في تحقيق السلام والتنمية. غير أن هاتين المهمتين تتسمان بخواص فريدة من نوعها في القارة الأفريقية. ولا بد من أخذ جوانب كثيرة في الاعتبار: تاريخ القارة الأفريقية والعلاقات بين البلدان والمجموعات الطائفية، والحقائق الاجتماعية – الاقتصادية. ولذلك، نعتقد بأننا، أثناء مناقشتنا للقضية الأفريقية والتماس حل لها، يجب ألا ننسى الحقائق في أفريقيا أو أن نهمل خواصها الفريدة.

في عام ١٩٩٨ قدم الأمين العام تقريره عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، وأدرج فيه، في ضوء الأسباب الجوهرية للصراعات الأفريقية، مجموعة من الأفكار والتوصيات بشأن طرق إقرار السلام الدائم وتعزيز التنمية الاقتصادية في أفريقيا. وأكد في تقريره على حقيقة أنه لا بد للمجتمع الدولي أن يستجمع الإرادة السياسية ويتخذ إجراء ملموسا كي يتدخل كلما وجد إلى ذلك سبيلا لكي يترك أثرا ويستثمر حيثما تكون ثمة حاجة إلى موارد. ونعرب عن موافقتنا التامة على ما ذكره الأمين العام بشأن هذه النقطة.

وأوضحت قمة الألفية بصورة جلية قضية السلام والتنمية في المنطقة الأفريقية كمسألة تتسم بالأولوية. وأكد الإعلان وبرنامج العمل، اللذان اعتمدهما المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في السنة الماضية، على أن الفقر وأوجه التباين الاقتصادي يتصلان بصورة وثيقة بالعنصرية والتمييز العنصري، وأنهما ساهما مساهمة لها شأنها في تخلف البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، وأنهما من الأسباب الرئيسية للصراعات المسلحة ومن نتائجها في نفس الوقت.

وبعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، أدرك المجتمع الدولي أن الفقر والصراع المسلح هما أيضا من أسباب الإرهاب. ونعتقد بأننا لن نتمكن من إرساء أساس صلب لحل شامل للصراعات الأفريقية إلا بزيادة معونة التنمية المقدمة للبلدان الأفريقية ومساعدتها في تطوير اقتصاداتها والقضاء على الفقر. ويتضمن تقرير الأمين العام الآنف الذكر وإعلان الألفية الكثير من المقترحات والأهداف الملموسة في هذا الصدد. والشيء الأكثر أهمية الآن هو متى وكيف نترجمها إلى أعمال حقيقية.

ثالثا، دأبت منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمات أفريقية دون إقليمية أخرى على العمل الجاد لحسم الصراعات الأفريقية وتعزيز التنمية الاقتصادية في تلك القارة. ويتحمل مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي لصون السلام والأمن العالميين، مسؤولية حل مشكلة الصراعات الأفريقية.

ولذلك، فإننا نؤيد مجلس الأمن تأييدا كاملا في قيامه بتعزيز التعاون والتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية وفي إيلائه مزيدا من الاهتمام لإرادة الشعب الأفريقي في عملية حل الصراعات الإقليمية، حتى يتسنى وضع الاستراتيجيات ذات الصلة بتحقيق ذلك الهدف. وينبغي أن ينظر المجلس في إضفاء الطابع المؤسسي على حواره مع منظمة الوحدة الأفريقية. ونحن نأمل بأن يتم تدشين مكتب الممثل الخاص للأمين العام في غرب أفريقيا قريبا وأن يضطلع بدور إيجابي في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

رابعا، يشكل تعزيز السلام والتنمية في أفريقيا وتعزيز التعاون مع البلدان الأفريقية جزءا هاما من سياسة الصين الخارجية. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، نجحت الصين في استضافة المنتدى الصيني الأفريقي للتعاون في بيجين. وسيعقد اجتماع كبار المسؤولين والاجتماع الوزاري للمنتدى الصيني الأفريقي في إثيوبيا هذا العام والعام القادم على التوالي. وتجري الأعمال التحضيرية لهذين الاجتماعين بكل سلاسة. وما فتئت حكومة الصين تحاول باستمرار تقديم المساعدة اللازمة إلى البلدان الأفريقية بأفضل ما تستطيع. وقد سبق أن قام المنتدى الأفريقي الصيني للتعاون بتحديد مجالات وبعض مشاريع التعاون بين الجانبين.

كما أعلنت حكومة الصين عن التعهد بتخفيض وإلغاء الديون التي تدين بها البلدان الأفريقية للصين. وقد قام أكثر من ٢٠ بلدا حتى الآن بتوقيع بروتوكول مع الصين بشأن تخفيض وإلغاء الديون.

كما قررت الحكومة الصينية مؤخرا رفع مستوى مشاركة الصين في الترتيبات الاحتياطية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهذا يعني أن الصين ستضطلع بدور أكثر فعالية في عمليات حفظ السلام في أفريقيا. وستقوم الحكومة الصينية، كدأبها، بمواصلة تعزيز تعاونها مع البلدان الأفريقية والعمل على التوصل إلى حلول للمشاكل الإقليمية في أفريقيا.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نضم صوتنا إلى عبارات التقدير التي تم الإعراب عنها لعقد هذه الجلسة. ويسرنا أن نراكم، سيدي، تترأسونها. كما نرحب بالأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وبرئيس المجلس الاقتصادي

والاجتماعي، ونعرب عن تقديرنا لجميع الضيوف البارزين الذين حضروا من عواصمهم من أجل المشاركة في مناقشاتنا اليوم.

ويعد اجتماعنا اليوم تأكيدا إضافيا للاهتمام الجدي الذي يوليه المجتمع الدولي للحالة العامة في القارة الأفريقية والرغبة في وضع استراتيجية فعالة لصون السلام والاستقرار في أفريقيا. ومن المتعذر تحقيق تنمية عالمية مستقرة ومنسجمة إذا ظلت الدول الأفريقية التي تشكل ثلث مجموعة أعضاء المجتمع الدولي تقريبا في مجال معيب من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي – الاقتصادي البالغ.

وإن روسيا، إذ تشاطر الأمين العام للأمم المتحدة ما توصل إليه من نتائج بشأن الصلة الحيوية بين السلام والتنمية، تعرب عن تأييدها لاعتماد نهج شامل لحل الصراعات ومنعها وتخفيف حدة الفقر وكفالة التنمية وتعزيز الديمقراطية في القارة الأفريقية. وإننا نحتاج إلى الخروج من الحلقة المفرغة المتمثلة في التنمية غير الكافية والمشاكل الاجتماعية والعرقية وعدم الاستقرار السياسي والعسكري والصراعات وتعطل برامج التنمية. ويجب إيلاء الأولوية لاستعمال الأساليب السياسية والدبلوماسية ولتحييد العوامل التي تمكن الصراعات من الظهور والاستمرار.

وهناك دور رئيسي في هذا الصدد يعود الاضطلاع به للأفارقة أنفسهم. وقد مكنت جهود حفظ السلام التي قامت بها منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثات التوفيق التي اضطلعت بها شخصيات أفريقية بارزة، من تحقيق تقدم إيجابي في حل الصراعات في كثير من الحالات، ولقد قيل الكثير عن هذا الأمر اليوم بتفصيل كبير. وتؤيد روسيا الجهود التي يبذلها الأفارقة أنفسهم بتأييد من سلطة مجلس الأمن ومن خلال القدرات اللوجستية للأمم المتحدة.

وإننا نؤيد الخطوات التي يتخذها الأمين العام لتوسيع الصلات بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية بشأن مسائل مثل منع الصراعات وحلها. فهذه الصلات ستساعد على تعزيز التنفيذ المنسق في المنطقة الأفريقية لمبادرات معينة للسلام، بما في ذلك المبادرات التي تتصل بالصراعات في منطقة البحيرات الكبرى وحوض نهر مانو.

وتؤيد روسيا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لزيادة إمكانات أفريقيا في مجال حفظ السلام، وتشمل مجالات مثل تدريب الموظفين وتبادل المعلومات وإجراء عمليات مشتركة وتنفيذ برامج إزالة الألغام وغيرها. وثمة إمكانية هائلة في نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية. ويمكن أن تقدم الأمم المتحدة مساهمة هامة في تعبئة دعم المانحين الدوليين للجهود الأفريقية لحفظ السلام.

وإن أكثر النهج منطقياً بوجه عام، هو النهج الذي يتولى فيه الأفارقة أنفسهم تحديد أهداف ومهام حفظ السلام في قارتهم، والقيام في الوقت نفسه باستخدام أي قوة لحفظ السلام في توافق دقيق مع ميثاق الأمم المتحدة. ويقتضي ذلك أن أي إجراءات وقائية أو قسرية، سواء أكانت من نوع الجزاءات أو حتى استخدام قوة عسكرية إضافية، يجب أن يأذن بها مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، تبين الخبرة أن المجلس مهتم بأن تراعى قبل كل شيء الآراء المتفق عليها بين الأفارقة أنفسهم في السعي من أجل التوصل إلى السبل الكفيلة بحل مختلف المشاكل في القارة، بما في ذلك، المشاكل التي تتصل بضرورة وقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير قانونية واستخراج الماس والاتجار به بصورة غير قانونية، وهو الذي تستخدم الإيرادات المتأتية منه لتمويل الجماعات غير القانونية المناهضة للحكومات وتسليحها.

ويجب أن تكون جهود الإصلاح والمساعدة الإنمائية لما بعد الصراع من العناصر الهامة للاستراتيجية الدولية لكفالة السلام ومنع الصراعات في القارة الأفريقية. ويتعين أن تضطلع القطاعات الاجتماعية – الاقتصادية والإنسانية التابعة للأمم المتحدة بدور وقائي هام في هذا المجال. ونحتاج من أجل الاستفادة من هذه الإمكانيات، إلى اتخاذ إجراءات متفق عليها بين مختلف الهيئات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك، استخدام المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة بشأن التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عند اللزوم.

وعلينا أن نسعى إلى التنفيذ الفعال في أفريقيا لبرامج متكاملة تضطلع بها الأمم المتحدة، وتجمع بين إزالة الألغام ومصادرة الأسلحة النارية وتسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم من جهة، وتقديم الدعم للمؤسسات الديمقراطية وإجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية وإنشاء آليات وطنية للحكم ولإقامة العدل من جهة أخرى.

ومن المهم في مرحلة الانتعاش بعد الصراع، التركيز على منع تكرار وقوع الأزمات، وقبل كل شيء، عن طريق كفالة وجود صلة فعالة بين المساعدة في حالات الطوارئ والتدابير التي يتم اتخاذها فيما بعد لتعزيز التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي لأضعف فئات السكان. وإن الاتحاد الروسي على استعداد لمواصلة المشاركة في الجهود

الدوليـة الراميـة إلى تعزيـز إمكانيـات أفريقيـا في مجـال بنـاء السـلام، بالاسـتناد إلى شـراكة مفتوحة وعلى قدم المساواة ولما فيه المصلحة المشتركة للجميع.

السـيد تـافروف (بلغاريـا) (تكلـم بالفرنسـية): أود في البدايـة أن أشـكر وفـد موريشيوس على المبادرة التي اتخذها لتنظيم هـذه الجلسـة العلنيـة بشـأن الحالـة في أفريقيـا. ويود وفدي أن يعرب لكم ياسيادة الوزير عن امتنانه لقيامكم شخصيا بترأس هذه الجلسة.

وأود أن أرحـب بالسيد عمـاره عيسـي الأمـين العـام لمنظمـة الوحـدة الأفريقيـة وأشكره على المساهمة الهامة والمفيدة جدا التي قدمها في هذه الجلسة.

وستصغي بلغاريا باهتمـام إلى البيـان الـذي سـيدلي بـه الممثـل السـامي للاتحـاد الأوروبي للسياسة المشتركة للشؤون الخارجية والأمـن، السيد خافيير سـولانا. إن بلغاريـا هـي عضو منتسـب إلى الاتحـاد الأوروبي، ونشـاطر الاتحـاد الأوروبي تمامـا النـهج الـذي يتبعـه في معالجة مشاكل الأمن في أفريقيا.

وتتميز أفريقيا بميزة محزنـة، وهـي أنهـا كثيرا مـا تـدرج في جـدول أعمـال مجلـس الأمـن، وهـذا صحيح بالنسبة لهـذا الشـهر أيضـا. وعلـى مـدى العقـود الثلاثـة الماضيـة شـهدت أفريقيا أكثر مـن ٣٠ صراعـا راح ضحيتـها أعـداد لا حصـر لهـا كمـا تسببت في تدمـير واسـع النطـاق. وهنـاك اليـوم أكـثر مـن ١٥ صراعـا مستعرا في القـارة. وتدلنـا الإحصائيـات علـى أن خُمس سكان أفريقيا يعيشون في مناطق مزقتها الحروب.

وأود أن ألقـي الضـوء علـى بعـض الأسـباب الرئيسـية لذلـك. التخلـف الواسـع النطـاق جـدا والضعـف الهيكلـي لكثـير مـن الـدول الأفريقيـة الـتي لا تتمكــن مــن تطويــر مؤسسات ثابتة أو ثقافة حقيقيـة للديمقراطيـة. وفي هـذا الصـدد، يمكـن بسـهولة للتوتـرات الـتي تحدث بين الأعـراق أو بين المنـاطق أو حـتى بين الأشـخاص أن تتحـول إلى عـداوات كثيرا مـا تتفـاقم فتصبـح صراعـات مسـلحة. والواقـع أن إحـدى المشـاكل الرئيسـية في أفريقيـا ليسـت الصـراع بين الـدول ذات السيادة، بـل الصـراع داخـل الـدول، فالصراعـات الـتي تقـع داخـل الدول ظاهرة شائعة.

ويراعي مجلس الأمـن هـذه التعقيـدات بصفـة عامـة في النـهج الـذي يتبعـه إزاء الحـالات في أفريقيـا. وكثيرا مـا يذهـب إلى أقصـى حـدود الولايـة الـتي أناطـها بـه الميثـاق في جهوده لتكريس الاهتمام المتعمق لهذه المشاكل. وبفضل جـهود الأمانـة العامـة، يسير التنسيق بين أعمال مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى على أفضـل وجـه. وهـذا صحيـح علـى نحو خاص في الحالات التي لا بـد أن يجري صنـع السـلام فيهـا بحيث يـدوم عـن طريـق تدعيـم سـلطة الدولـة ومؤسسـاتها الديمقراطيـة واقتصادهـا. وهنـا، أود أن أرحــب برئيــس المجلــس الاقتصـادي والاجتمـاعي، السـيد إيفـان سـيمونوفيتش، ممثـل كرواتيـا الدائـم لـدى الأمـم المتحدة.

وممـا يثلـج صـدر بلغاريـا إلى حـد كبـير الإسـهامات الـتي تقدمـها منظمـات غـير حكومية كثيرة، وترحب بالتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة وهـذه المنظمـات، وهـو أمـر يجب أن يستمر. ومـع ذلـك، فـإن درجـة حمايـة الأطفـال في الصراعـات المسـلحة لا تـزال منخفضـة بدرجة غير مقبولة، رغم الجهود الكبيرة التي يبذلها مجلس الأمن.

وفيمـا يتعلـق بـدور أفريقيـا، فـإن وفـد بـلادي يوافـق علـى النتـائج الـتي وردت في حينـها في تقريـر الأمـين العـام عـن أسـباب نشـوب الصراعـات وتعزيـز السـلام الدائـم والتنميـة المسـتدامة في أفريقيـا، المتضمـن في الوثيقـة S/1998/318، المؤرخـة ١٣ نيسـان/أبريـل ١٩٩٨. أولا، ينبغي للبلدان الأفريقيـة أن تـبرهن علـى استعدادها للاعتمـاد علـى الاسـتجابات السياسـية للمشـاكل بـدلا مـن الاسـتجابات العسـكرية. وثانيـا، ينبغـي للبلـدان الأفريقيـة أن تضمن احترام حقوق الإنسان وسيادة القـانون وأن تعزز تحقيـق الديمقراطيـة وتشـجع الشـفافية في الإدارة العامـة. وثالثـا، ينبغـي لأفريقيـا أن تنفـذ الإصلاحـات الضروريـة لتعزيـز الإنعـاش الاقتصادي.

وترحب جمهورية بلغاريا بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحـدة الأفريقيـة. ونؤيـد تـأييدا كـاملا الأنشـطة الـتي اتفقنـا عليـها ونشـجع الجـهود الراميـة إلى التوفيـق بـين التقييمـات والنُـهج المتعلقـة بالصراعـات في أفريقيـا، ممـا يمكِّــن مــن تعزيــز فعاليــة التدابـير الدبلوماسية وغيرهـا مـن التدابـير الـتي تتخذهـا الأمـم المتحـدة ومنظمـة الوحـدة الأفريقيـة. وإنشـاء شـراكة استراتيجية حقيقية بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمـم المتحـدة يمكِّـن مـن ترشيد المبادرات الموجودة بشـأن المسـائل ذات الأولويـة، وهـي منـع الصراعـات وصنـع السـلام وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم السليم.

وأؤكـد أن التعـاون الوثيـق بـين هيئـات الأمـم المتحـدة مـن ناحيـة والمنظمـات الإقليمية ودون الإقليمية من ناحية أخـرى أمـر هـام بالنسبة لجعـل أنشـطتها أكـثر فعاليـة. ومـن الواضح أن النجاح يعتمد على التفاهم بين جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية. ومـن الأولويـات الجوهريـة الأخـرى أنـه ينبغـي للبلـدان الأفريقيــة نفسـها أن تـأخذ بزمـام مسـتقبلها وتنميتـها. وأود أن أتنـاول هنـا دور المنظمـات دون الإقليميـة، الـتي تلـتزم الآن بالتزامـات أمـن جديـدة، وأولها الجماعة الاقتصادية لـدول غـرب أفريقيـا، وكذلـك الجماعـة الإنمائيـة للجنـوب الأفريقـي والجماعـة الاقتصادية لـدول وسـط أفريقيـا والهيئـة الحكوميـة الدوليـة المعنيـة بالتنميـة. ورغـم درجـات التكـامل المختلفـة، نـرى مـن الناحيـة الواقعيـة أنهـا يمكـن أن تكـون أدوات فعالـة مـن

أجل منع الصراعات وإدارتها. وتشعر بلغاريا أن تحسين التكامل على صعيد القارة وعلى الصعيد الإقليمي من شأنه أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على الأمن. ويتضح ذلك بجلاء في قرارات مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا، الذي استهل فصلا جديدا في التاريخ الحديث للقارة، والذي قدم دليلا واضحا على تصميم الزعماء الأفارقة على حسم المشاكل التي حددوها بأنفسهم.

ولا يمكن أن توجد صيغة معدة سابقا تصلح لجميع أشكال جهود الوساطة. وكثيرا ما تؤثر مساعي المبعوثين الخاصين تأثيرا فعليا في تسوية الصراعات. ويجدر بمجلس الأمن أن يثني عليهم وأن يقدم لهم الدعم الكامل، نظرا لقدرتهم وشجاعتهم الشخصية وتصميمهم. وفي هذا الصدد، أؤكد أن وساطة الشخصيات الأفريقية، بمواقفها السياسية والأدبية اللازمة، من الأدوات الثمينة جدا.

ويجب أن تكون الجزاءات مستهدفة على نحو أفضل وأن تتكيف مع الحالة الخاصة بها. ونرحب بالعمل الهام الذي يضطلع به مجلس الأمن في هذا المجال. ونعتزم المشاركة في الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية الجزاءات. وبلغاريا، بوصفها رئيسة لجنة جزاءات الصومال، على استعداد للالتزام الصارم بحسم مشاكل ذلك البلد.

وتشعر بلغاريا ببالغ القلق إزاء إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دون رقابة وانتشارها والاتجار غير المشروع بها، فذلك ما زال يشكل تحديا خطيرا لاستقرار أفريقيا وتحقيق التنمية فيها. وتعزيز التعاون وتحسين تبادل المعلومات بين البلدان الأفريقية فيما يتعلق بالجمارك والرقابة على الحدود، والتشريع، وتنفيذ الحظر على الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة؛ كل هذه عناصر يمكن أن تهيئ بيئة أقل مواءمة لنشوب الصراعات المسلحة واستمرارها.

ويبذل مجلس الأمن جهودا ضخمة لتحسين حالة المشردين داخليا واللاجئين، إلا أن أعدادهم الكبيرة في أفريقيا تجعل هذه المهمة في غاية الصعوبة. ونرحب بعمل مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية، التي كثيرا ما تنجز أعمالا رائدة في وجه الصعوبات الضخمة.

ولجمهورية بلغاريا تقليد طويل الأمد، وهو المشاركة في الشؤون الأفريقية والتعاون مع أفريقيا منذ تحرير القارة من الاستعمار. وبلادي، بوصفها من الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، ستبذل قصارى جهدها لمساعدة أصدقائنا الأفارقة على تحسين أمن قارتهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بلغاريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد بلينغا – إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أطلب إليكم، السيد الرئيس، أن تقبلوا أسف معالي السيد فرانسوا – زافير نغوبيو، وزير الدولة للعلاقات الخارجية في الكاميرون، الذي لم يتمكن من حضور جلسة اليوم الهامة. وقد طلب مني أن أنقل إليكم تهانئه الحارة على مبادرتكم حسنة التوقيت بتنظيم جلسة مجلس الأمن هذه عن الحالة في أفريقيا. وطلب مني كذلك أن أعرب عن تقديرنا للأسلوب الذي رأس به بلدكم أعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

ونعرب عن تقديرنا أيضا للسيدة لويز فريشيت، نائبة الأمين العام وللسيد عمارة عيسى، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. إن وجودهما هنا وبيانيهما الافتتاحيين يجسدان القلق العميق الذي ينتاب المجتمع الدولي إزاء الحالة في أفريقيا، فضلا عن التزام الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بالبحث المشترك عن الحلول الواجبة للمشاكل العديدة التي تواجهها القارة الأفريقية. وتسرنا كذلك مشاركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المناقشة اليوم، وقد خصص هذا الجهاز الرئيسي من أجهزة الأمم المتحدة الجزء الرفيع المستوى لعام ٢٠٠١ لمسألة أفريقيا، وأشار السفير إيفان سيمونوفيتش في وقت مبكر إلى الإعلان الوزاري الذي اعتمده ذلك الجزء.

وأود أن أذكِّر، ونحن نبدأ في حوارنا التفاعلي، بالتعليقات التي أدلى بها هنا الأمين العام السيد كوفي عنان، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ عندما قال:

> ”وإذا كانت الاجتماعات وحدها تحل مشاكل أفريقيا فسوف لن تكون لدينا مشاكل، ولكنها للأسف لا تفعل ذلك: وهذا ما يدعوني، سيدي الرئيس، إلى أن أقدر على نحو زائد الجهد الذي بذلتموه لإعطاء هذه الجلسة طابعا عمليا وتنفيذيا، يهدف إلى أحداث أثر ليس فقط بالقول وإنما بالفعل“ (S/PV.4081، ص ٣)

و لم تفقد هذه العبارات شيئا من أهميتها – بل على العكس تماما – وأنا أذكّر بها لأنها تحدد لنا فيما يبدو لي مسار هذا الحوار التفاعلي في اجتماع اليوم وهو مسار العمل، إذا أردنا أن نستعيد مصداقية مجلس الأمن في أعين الشعوب الأفريقية. والواقع، أننا نأمل أن يكون هذا الحوار علامة على بداية التزام أكثر حزما بأفريقيا من جانب مجلس الأمن، كشأنه مع مناطق العالم الأخرى. وبغية تحقيق هذا الهدف، قد يكون من حسن التفكير أن نقيّم أعمال المجلس فيما يتعلق بأفريقيا ونسعى معا لاتخاذ إجراءات ملموسة

يمكننا أن ننفذها معا حتى نتمكن من تلبية توقعات شعوبنا والوفاء بالآمال الكبار التي علقوها على المجلس وعلى الأمم المتحدة، بغية تحقيق ذلك الهدف.

ولسنا بحاجة إلى مزيد من الدلائل على اهتمام مجلس الأمن بالمشاكل الأفريقية بصفة خاصة. ولسنا بحاجة إلا إلى أن نذكّر بأن المناقشة المخصصة لهذه المشاكل تحتل مساحة واسعة من جدول أعماله. ومن المؤسف، أن النتائج تتناسب تناسبا عكسيا مع سعينا لأن نجتمع سويا لنتناقش بشأن أفريقيا. وقد أدت هذه الحالة بمجلس الأمن لأن يطلب من الأمين العام دراسة السبل والوسائل التي لا تمكّن المجلس فقط وإنما المنظمة بأسرها من مساعدة أفريقيا على أن تصبح كما ينبغي أن تكون دائما: شريكا طيبا لمجتمع الأمم، وأرضا يسودها السلام.

وهذا هو موضوع تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S /1998/318 ''أسباب الصراعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا''. ويرسم ذلك التقرير، الذي حظي بترحيب إجماعي من جانب المجتمع الدولي، صورة لا مجاملة فيها للحالة في القارة، ويحدد اسباب ومصادر الصراع، والأهم، أنه يحدد الإجراءات التي يتعين على أفريقيا نفسها أن تنفذها والإجراءات التي يتعين على المجتمع الدولي أن ينفذها.

وتختلف الحلول التي يقترحها التقرير كثيرا عن التحليل المبسط للصراعات في القارة الذي كان نتيجة النظر بتمعن في المنظور المشوه للقبلية والنزعة العرقية. وهذه التحليلات والتوصيات الواردة في التقرير أخذها الفريق العامل المخصص الذي أنشأه مجلس الأمن للنظر في هذا الجزء المتعلق بالسلم والأمن، ونظر فيها باستفاضة، ثم نظر فيها فيما بعد الفريق العامل المخصص مفتوح العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير والمتعلقة بالتنمية.

وجهود المجتمع الدولي لتنفيذ تلك التوصيات لم ترق دائما إلى مستوى متطلبات الحالة في أفريقيا — وكثيرا ما كان رد الفعل المتسم بالبطء والتردد، في ضوء الحظر المتمثل في ظهور الصراعات والأزمات الإنسانية في أفريقيا، مصدر إحباط كبير للأفارقة، خاصة وأنهم مضوا قدما وبحزم ودون رجعة على الطريق المؤدي إلى الديمقراطية والحكم الرشيد، وشرعوا في تطبيق إصلاحات اقتصادية جذرية.

وفي محاولة لمعالجة هذه الحالة تعهد رؤساء الدول والحكومات، الذين اجتمعوا في قمة الألفية، بمساعدة أفريقيا على إقامة الديمقراطية والحكم الرشيد، ومكافحة الفقر، ودعم الآليات الإقليمية ودون الإقليمية ومنع الصراعات والنهوض بالاستقرار السياسي. كما تعهدوا بتمويل عمليات حفظ السلام في القارة. وإنني لم أشر إلا إلى الالتزامات التي تتعلق مباشرة إلى حد كبير بمجلس الأمن. ويستحق الفرع السابق من إعلان الألفية، والمتعلق بأفريقيا، أن يقرأ قراءة كاملة. وقد ذكّرنا سفير كولومبيا بهذه الحقيقة من قبل.

إن إرادة رؤساء دولنا واضحة، وكذلك التزاماتهم. ويجد مجلس الأمن نفسه في حالة تحد أكثر من أي وقت مضى. إذ بينما تجد الشعوب الأفريقية نفسها تستمع إلى خطب لا نهاية لها فمن المحتمل أن تستسلم للريبة والشك. ما العمل إذن؟

وللإجابة على هذا السؤال، سيستعين وفدي بوثيقة العمل التي زودتمونا بها، سيدي الرئيس، لهذا الاجتماع كأساس لتقديم بعض المقترحات باتخاذ إجراءات محددة. وسنفعل ذلك أيضا في سياق أحكام إعلان الألفية، والفرع السابع على الأخص.

أولا، فيما يتعلق بحفظ السلام، تعهد رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة، كما ذكرت من قبل، بتمويل عمليات حفظ السلام التي تنفذ في أفريقيا. ومن المؤكد في هذه الظروف، أن شعوب أفريقيا، التي شجعتها هذه التأكيدات، من حقها أن تتوقع من المجلس أن يتصرف بسرعة أكبر وبعزم أعظم في أفريقيا. وهذا ما يدعونا إلى المطالبة بتكييف ولايات وتمويل عمليات حفظ السلام التي تنشر في أفريقيا مع تعقد حالات الصراع فيها.

إن التوقيع على اتفاقات السلام التي تنهي الصراعات في مناطق العالم الأخرى دائما ما يصحبها إطار مالي للمساعدة لحل أي مشاكل معلقة والسيطرة عليها وكذلك حل المشاكل المتعلقة بالتعمير. فلماذا لا يكون هذا هو الحال في أفريقيا؟ ويسعدنا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي — وهو المعني بمنع الصراعات والتعمير في مرحلة ما بعد الصراع، يشارك في هذه المناقشة الجارية اليوم.

وقد أكدت الكاميرون أن أفريقيا، وهي شريك للأمم المتحدة، قارة منظمة لها هياكل قادرة على الوفاء بمتطلبات المادتين ٥٢ و ٥٣ من الميثاق فيما يتعلق بتسوية الصراعات على الصعيد المحلي. وينطبق هذا بصفة خاصة على مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا. وينطبق على الصعيد القاري على الآلية المركزية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها. لذلك فإن من المهم تعزيز القدرات التنفيذية لهاتين المنظمتين. وأفريقيا، في هذا الصدد أيضاً، أجدر من أي منطقة أخرى بانتظار تلقي المساعدة.

ولا بد من تشجيع جهود الوساطة. بيد أننا يجب أن نشير كما فعل الأمين العام إلى ضرورة تفادي القيام بعدة مبادرات للوساطة متنافسة فيما بينها، يمكن أن يمحو بعضها تأثير البعض وتصبح عديمة الجدوى.

واستعداد الأمم المتحدة للمساهمة في الجهد الذي تبذله أفريقيا واضح. والدليل على هذا عدد الإجراءات والعمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة في هذا الشأن. بيد أن أعمال المنظمة تفقد تأثيرها وتضيع هباء في حال الافتقار إلى سياسة عامة واضحة المعالم. ومن ثم فمن الضروري ترشيد هذه المبادرات المتعلقة بأفريقيا وتحديد تصور لها وخطة للعمل.

وتكرر الكاميرون اليوم الاقتراح الذي قدمته إلى المجلس يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بإنشاء وحدة تنسيق على مستوى الأمين العام لأعمال إدارات الأمانة العامة ومكاتبها. فهذا من شأنه أن يضمن لمبادرات المجتمع الدولي مزيداً من الشفافية والاتساق. ومن شأنه أن يشجع الأمانة على الأخذ بنهج متكامل تجاه المسائل الأفريقية وأن يمكّن من إجراء تقييم أفضل لتنفيذ التوصيات. ويوجد هيكل للشؤون الأفريقية من هذا القبيل في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ونرحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، الذي نرجو أن يؤدي دورا هاما للأخذ بنهج منسق وشامل لمنع نشوب الصراعات في هذه المنطقة من أفريقيا. ونثق بأن الأمانة العامة ستوجِد هذه الهياكل في المناطق دون الإقليمية الأخرى.

وقد ناقش المجلس مدة طويلة تطور نظم الجزاءات المفروضة على من يقومون بتهديد السلام أو بخرق اتفاقات السلام في أثناء حل الصراعات. ويدفعنا تردّي الحالة التي تعيش فيها المجتمعات الأفريقية إلى تشجيع ودعم أي سياسة للجزاءات تستهدف مسؤولين بعينهم ولا تتعرض بالأذى للسكان المدنيين.

وأخيرا، من الضروري أن تُجعل توصيات مجلس الأمن بشأن أفريقيا أقرب إلى الطابع العملي حتى يمكن لهذه القارة أن تجدد الأمل وتنعش التنمية. ويعني هذا أن يضع المجتمع الدولي خطة عمل موجهة إلى مجالات محددة. ويقترح وفدي في هذا الصدد أن يُستأنس في ذلك بالمجالات ذات الأولوية التي حددها وزراء الشؤون الخارجية لدى اجتماعهم في لجنة المساعدة الإنمائية بمبادرة من الأمين العام في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

ويتعلق الأمر بزيادة مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين نوعيتها. كما يتعلق بإلغاء رصيد الديون الثنائية الرسمية لأشد البلدان الأفريقية فقرا. ويتعلق بزيادة إمكانية الاستفادة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ويتعلق أخيرا بتيسير الصادرات الأفريقية حتى لا تظل القارة على هوامش عملية العولمة.

هذه هي المقترحات القليلة التي تطرحها الكاميرون على المجلس في وقت يجتمع فيه لتحديد خطة عمل للتعاون من أجل أفريقيا، في ضوء الحالة السائدة هناك، وفوق كل شيء من منطلق الالتزامات التي اضطلعت بها أسرة الأمم المتحدة في مؤتمر قمة الألفية بأن تستجيب لاحتياجات أفريقيا الخاصة.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة موريشيوس على تنظيم هذه المناقشة. ويدل هذا المستوى الرفيع من المشاركة والاهتمام على أنها جاءت في الوقت المناسب، ونتفق بالتأكيد مع التعليق الذي أبدته نائبة الأمين العام السيدة لويز فريشيت، حين قالت في وقت سابق اليوم إن من الأمور الطيبة أن تتولى رئاسة هذه الجلسة دولة تمثل إحدى قصص النجاح في أفريقيا.

وأود أيضا أن أرحب بصديقي القديم الوزير عمارة عيسى وأن أرجو له كل التوفيق في التحول التاريخي الذي يمر به. فكما قال، لن تكون المنظمة الجديدة الجزء الثاني من منظمة الوحدة الأفريقية، بل ستكون هيئة مختلفة هي الاتحاد الأفريقي.

وقد غطى المجلس مجالا واسعا في المناقشة حتى الآن، وألاحظ أن كثيرا من زملائي حاولوا الإجابة على الأسئلة الكثيرة التي وجهتها يا سيدي الرئيس. ولكننا نود فقط أن نركز على كلمة رئيسية واحدة هي: النتائج. والواقع أن الفقرة الثالثة ذاتها من ورقتكم نصها كالتالي: ''وبما أن كلتا المنظمتين''، أي منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، ''تهدفان إلى إيجاد حلول للخلافات/الصراعات، فمن الأهمية الحيوية أن تكمل أعمال كل منظمة أعمال المنظمة الأخرى للتوصل إلى نتائج فعالة''. (S/2002/46، المرفق، الفقرة الأولى)

وإذا كنت قد فهمت ما قاله سفير الكاميرون على وجهه الصحيح من خلال الترجمة الشفوية، فقد حسبت عند نقطة معينة أنه أيضا قال إن ثمة تناسبا عكسيا فيما يبدو بين الاجتماعات والنتائج. ومن الواضح أن هذا مجال يلزمنا التركيز عليه.

وقد قمنا بشيء من البحث تمهيدا لهذه المناقشة، ولاحظت أن المرة الأخيرة التي ناقش فيها المجلس الحالة في أفريقيا، وأظن أن سفير الكاميرون أمعن النظر في هذه النقطة أيضا، كانت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وكان يرأس الجلسة رئيس المجلس آنذاك السيد بيتر هاين، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة. والواقع أنه حاول بعد الجلسة مباشرة أن يلخص ما اعتقد أنها الاستنتاجات التي خلصت إليها.

وإليكم ما قاله. أولا، انتهى إلى أن هناك توافقا عريضا في الآراء بشأن الحاجة إلى إجراء مشاورات منتظمة وأكثر انضباطا وتنسيقا ضمن نطاق المجلس ومنظمة الوحدة الأفريقية والهيئات الإقليمية. وأفترض أن وجود السيد عيسى هنا هو من النتائج الملموسة

لهذا. ثانيا، رأى أيضاً ضرورة تدخل المجلس سياسيا بشكل أكبر في الصراعات الدائرة في أفريقيا للوفاء باحتياجاتها من حيث حفظ السلام خاصة على نحو أسرع وأكثر فعالية. ثالثا، جرى التشديد على الأهمية الفائقة للعمل الوقائي في معالجة الأسباب الجذرية للصراع، بما في ذلك تحسين الإنذار المبكر وتبادل التحليلات.

كانت تلك الاستنتاجات هامة آنذاك. وما زالت الآن على أهميتها. والملاحظات التي أبداها في النهاية شيقة ولا سيما حيث يقول: ”وسأطلب إلى ممثلنا الدائم أن يبدأ العمل مع الآخرين الموجودين حول هذه الطاولة لكفالة اضطلاع المجلس بالعمل بأسرع ما يمكن ... وآمل أن نشهد النتائج الأولى في غضون الأسابيع القليلة المقبلة“. (S/PV. 4081 (الاستئناف ١) الصفحة ٣٢)

والسؤال الأول الذي يدور بخلدنا هو: ما النتائج التي حققناها في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٢؟ وواقع الأمر هو أننا واجهنا مشكلة كبيرة في الإجابة عن سؤال بسيط كهذا، لأن أحد جوانب الضعف الهيكلي في المجلس — وأعتذر عن قولي هذا سيدي — هو عدم وجود ذاكرة مؤسسية. أي ليس هناك ربط بين مناقشة ومناقشة أخرى تدور حول نفس الموضوع. وأنا سعيد لأن هذه المناقشة — مثلا — وفي تطور تكنولوجي مفاجئ، يجري بثها مباشرة في موقع على شبكة الإنترنت. ولكنه من المستحسن أيضا أن تفتح هذا الموقع وتحصل على معلومات محددة عما اتفقنا عليه في ١٩٩٩، وما فعلناه، والطريق الذي ينبغي أن نسلكه.

وغياب هذه المعلومات يعني، بالطبع، أن نكون، بمعنى أو آخر، مضطرين إلى التخبط في الظلام لنعرف ما حدث. وكما هو معتاد، ففي محاولتنا معرفة ما إذا كنا قد أحرزنا أي تقدم، سنجد من الأنباء ما هو سيئ وما هو طيب. وإذا أراد المرء أن يبحث عن الأنباء السيئة فلا يحتاج أكثر من الاقتباس مما جاء في تقرير الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ذاته حيث يقول ”إن الفقر والتخلف في أفريقيا يتناقضان تناقضا صارخا مع رخاء العالم المتقدم النمو“. وأعتقد أن وزيرة خارجية غينيا ذكرت نفس الملاحظة عندما تكلمت اليوم. ويضيف التقرير أن نصف السكان في أفريقيا يعيشون على أقل من دولار يوميا. ومعدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة يبلغ ١٤٠ طفلا لكل ١ ٠٠٠ طفل. ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة لا يزيد على ٥٤ سنة. كما أن ٥٨ في المائة فقط من السكان يحصلون على المياه المأمونة. ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين من تزيد سنهم على ١٥ سنة لا يتعدى ٤١ في المائة. وأهم نقطة لها مدلول أثيرت في التقرير هي أن القضاء على الفقر يحتاج إلى معدل نمو يبلغ ٧ في المائة، ولكن معدل النمو الحالي لا يزيد على ٣ في المائة.

ولا شك أنك إذا أردت الرجوع إلى أنباء سيئة فيمكنك أن تجدها بسهولة. ولكن هناك أيضا أنباء طيبة. وكما نعلم جميعا، حدثت تحسنات ملموسة في مجال الصراعات. وأعتقد أن عددا من المتكلمين لاحظوا أن الحالة في غرب أفريقيا أصبحت اليوم، بالتأكيد، أفضل مما كانت عليه في ١٩٩٩، حينما كانت الجبهة المتحدة الثورية، ولعلنا نتذكر ذلك، تحتفظ بأفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة كرهائن. وحتى الحالة في منطقة البحيرات الكبرى تحسنت هي الأخرى خلال السنتين الماضيتين. والواقع أن الأمم المتحدة، بشكل عام، كانت تؤدي دورا أفضل في مجال حفظ السلام في أفريقيا.

إلا أنه حتى في هذا المجال، وأود هنا أن أوازن ما قلته للتو بالاقتباس مما قاله ابن مرموق آخر من أبناء القارة، السيد أولارا أوتونو الذي يعمل حاليا في المنظمة، والذي ذكر في ”خطة الأمم المتحدة للسلام والأمن“:

”أن يكون على الأمم المتحدة أن تستثمر مواردها السياسية والمادية حيث تمس الحاجة إليها، وحيث يمكن أن يكون لها أعظم أثر، هذا أمر مفهوم بطبيعة الحال.

”ومع أن التعامل الانتقائي ربما يكون استجابة ضرورية للواقع الحالي، فإنه أيضا يشكل مأزقا أخلاقيا في السياسة طويلة الأجل. ففي إطار هذا التعامل الانتقائي، ستقع الصراعات حتما في فئتين: فعلى أحد الجانبين توجد فئة الصراعات التي ’تتبناها‘ الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية الأخرى، وعلى الجانب الآخر فئة الصراعات التي يسمح لها بأن تفلت من ضوابط النظام الدولي“.

ولا شك أننا لا يمكن أن نسمح لهذا الوضع أن يستمر وعلينا أن نجد حلا لهذه المشكلة، ولكنني آمل في أن نحاول — كنتيجة لهذه المناقشة، وفي مرحلة ما، أن نخرج بتحليل شامل ومحدد عما إذا كنا نمضي قدما أو نرجع القهقري في جهودنا لتعزيز السلام والتنمية في أفريقيا.

وأقول، عرضا، وعلى سبيل المثال، إن ما حاولنا القيام به في الجلسة الختامية الأخيرة، في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، هو النظر في أكثر وأقل ملفات مجلس الأمن نجاحا، في محاولة للتعرف على المجالات التي تحتاج إلى اهتمامنا.

لذا، فإننا نرحب باقتراحكم، سيدي، بإنشاء فريق عامل، آملين في أن يحظى هذا الاقتراح بالتأييد. ونحن نوافق على الآراء التي أعربت عنها الوكيلة البرلمانية لوزارة الدولة للشؤون الخارجية والكمنولث، البارونة آموس عندما تكلمت في وقت سابق اليوم، وأيدت إنشاء هذا الفريق العامل قائلة ''إنه يحتاج إلى ولاية واضحة يُتوخى منها تقديم نتائج ملموسة وعملية في إطار جدول زمني محدد''.

ونحن نؤيد هذا التأكيد على النتائج، لأننا أنفسنا شاركنا في العديد والعديد من الاجتماعات بشأن أفريقيا. وفي عقد الثمانينات عندما سعِدت بالعمل مع الوزير عمارة عيسى، ترأست اجتماعات برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. وقبل سنتين، ترأست أيضا اجتماعات بشأن أسباب الصراع في أفريقيا. ومن الواضح، إذن، أننا عقدنا اجتماعات كثيرة بشأن القضايا الأفريقية. لذا، من المهم أن نتذكر بعض الكلمات الحكيمة التي قالها الأمين العام كوفي عنان. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، عندما افتتح مناقشة المجلس عن الحالة في أفريقيا، أدلى بملاحظة وثيقة الصلة بالموضوع، وهي أنه لو كانت الاجتماعات وحدها تحل المشاكل لكانت كل مشاكل أفريقيا، حسب اعتقاده، قد حلت الآن. ومن الواضح أن علينا أن نذهب أبعد من عقد الاجتماعات، ونشرع في العمل.

وهنا، أجد لزاما عليَّ أن أعبر من مدى سعادتي، سيدي، لأنكم، في لمسة تجديد مهمة، شجعتم على مشاركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فمن الواضح أن قضايا الصراع وقضايا التنمية متداخلة ومترابطة، وإذا كان لنا أن نحل المشاكل، فعلينا أن نجتمع مع الوكالات الأخرى في الأمم المتحدة ونعمل معها. وقد لاحظت أن سفير الكاميرون أوحى أيضا بأهمية هذا التنسيق. وهذا ما يجعلني أنهي بياني باقتباس أخير مأخوذ من تقرير للبنك الدولي، نشر قبل عامين تحت عنوان ''هل يمكن لأفريقيا أن تدعي لنفسها الحق في القرن الحادي والعشرين؟'' وكانت الرسالة المركزية في هذا التقرير هي:

> ''نعم، يمكن لأفريقيا أن تدعي لنفسها الحق في القرن الحادي والعشرين؛ ولكنها ''نعم'' مشروطة، أي متوقفة على قدرة أفريقيا — بعون من شركائها في التنمية — على التغلب على الشراك الإنمائية التي حصرتها معظم القرن العشرين في حلقة مفرغة من تخلف وصراع ومعاناة بشرية يعجز عنها الوصف''.

ويحدونا الأمل في أن نصبح جميعا يدا واحدة، نتيجة لهذا الاجتماع.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): اسمحوا لي في البداية، سيادة الوزير، أن أعرب لكم عن سعادتنا الكبرى لرؤيتكم تترأسون مداولات هذه الجلسة الهامة حول أفريقيا، وأن نهنئ بلدكم الصديق، موريشيوس، على قيادته الحكيمة لأعمال المجلس خلال هذا الشهر. ولا بد بهذا الصدد أن أشيد بالمندوب الدائم وبأعضاء بعثتكم على جهودهم المكثفة وعلى أدائهم المتميز. ولا سيما في الإعداد لعقد هذا الاجتماع الهام.

ويود وفدي أن يعرب أيضا عن سعادته لمشاركة السيدة لويز فريشيت، نائبة الأمين العام، في هذا النقاش الهام، كما نود أن نعرب عن ارتياحنا للملاحظات الاستهلالية القيِّمة التي أدلت بها.

ويرحب وفدي كذلك بمشاركة السيد عمارة عيسى، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والسادة وزراء الخارجية وكبار المسؤولين من الدول الأفريقية في اجتماعنا اليوم، الأمر الذي نرى فيه خير تعبير عن الأهمية القصوى لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، في إطار الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحل المشاكل العديدة التي تواجهها بلدان القارة الأفريقية، وبما يكفل إيلاء الاعتبار اللازم لخصوصية هذه المشكلات وأبعادها المختلفة.

إن جلسة اليوم والمشاركة الواسعة على المستوى الوزاري لهما دليل على التزام مجلس الأمن بالسعي إلى إيجاد حلول دائمة للمشكلات الكبرى والخطيرة التي تواجه القارة الأفريقية، والتي تستوجب منا اتباع نهج متعدد القطاعات في تعاملنا معها.

إن استراتيجيات حل النزاعات التي تجتاح العديد من بلدان القارة الأفريقية لا بد من أن تأخذ بالاعتبار الأسباب الحقيقية لهذه النزاعات وكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية متضافرة مع جهود تحقيق الأمن وبناء السلم في أفريقيا، بما في ذلك تحديات التخفيف من الفقر المدقع والتصدي لمشكلات الأوبئة الفتاكة، ومواجهة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، التي تجتاح عددا من بلدانها، إضافة إلى ضرورة إيجاد حلول منصفة لأعباء مشكلة الديون الخارجية التي تثقل كاهل بلدان القارة. وفي الوقت الذي لا يمكن فيه إنكار أن المجتمع الدولي تمكَّن خلال السنوات القليلة الماضية من تحقيق نجاحات ملموسة في التصدي للصراعات وصنع السلام، إلا أننا لا نستطيع تجاهل التحديات الضخمة التي لا تزال تواجه القارة الأفريقية في مجالات التنمية المستدامة، وبناء السلام بعد الصراع، والوقاية من نشوب الصراعات. يُضاف إلى ذلك الآثار السلبية التي

تتركها العقوبات ومشكلات اللاجئين والمشردين داخليا على الكثير من بلدان القارة التي تعتبر أصلا من البلدان الأقل نموا.

لقد تناول جدول أعمالنا خلال الشهر الحالي العديد من المشكلات الأفريقية. ويسعدنا أن نأخذ علما بأن عملية السلام في سيراليون قد حققت تقدما ملموسا مع إتمام عملية نزع السلاح والتقدم في عملية الانتخابات التشريعية والرئاسية المقرر إجراؤها في شهر أيار/مايو القادم. ونُعرب أيضا عن ارتياحنا للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل بين إثيوبيا وإريتريا الموقَّع في الجزائر في كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٠. ونتطلع قدما إلى إنهاء النزاع الحدودي بين البلدين. إلا أننا نلاحظ في الوقت ذاته أنه لا يزال يتعين علينا بذل الكثير من الجهود في هذه المناطق ومناطق أخرى، ونزع فتيل نزاعات أخرى لا يزال خطر اندلاعها وانتشارها إلى البلدان المجاورة قائما. وفي هذا الصدد، نود أن نطرح رؤيتنا تجاه المنحى الذي نرى أنه يتعين اتباعه في معالجة هذه المشكلات:

أولا: إن معالجة الصراعات في القارة الأفريقية تتطلب اعتماد نهج متكامل ينطلق من الدبلوماسية الوقائية وصولا إلى حفظ السلام وصنع السلام. وفي هذا السياق، نتفق مع ما ذكره الأمين العام في تقريره المرحلي حول أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، المقدم إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، من "ضرورة تحويل الأمم المتحدة من ثقافة التصدي للصراعات إلى ثقافة منع نشوب الصراعات". ولدينا مبدأ يدعو إلى أن درهم وقاية من المرض خير من قنطار علاج ويتطلب ذلك بالتأكيد وضع استراتيجيات طويلة الأجل لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام، وبشكل يأخذ بالاعتبار بذور النزاعات وأسباها الجذرية، والارتباط بين التنمية المستدامة وتحقيق السلام. وحتى في حالة التوصل إلى اتفاقيات سلام، فإن الأمر يحتاج إلى تضافر وتنسيق جهود المؤسسات الدولية والمانحين في مرحلة بناء السلام، لأن عدم توفير الموارد المالية الكافية والنهوض الاقتصادي يحملان مخاطر جمة تهدد بعودة النزاعات. ولعل المصاعب التي يواجهها العديد من البلدان الأفريقية التي بدأت في بناء السلام إزاء موضوع تسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وعدم توفر الموارد المالية الكافية لتحقيق هذا الهدف هي خير شاهد على ذلك. ولقد استمعنا جميعا صباح اليوم إلى السيد وزير خارجية الكونغو الديمقراطية الذي أعرب عن قلق بلاده الشديد، واستمعنا إلى العديد حول مسألة تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في بلدانهم وأهمية هذا الموضوع.

ثانيا: هناك أهمية مُلحة لتحقيق أكبر تعاون ممكن بين جهود الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في التعاطي مع الصراعات في أفريقيا وتعزيز عملية التشاور المنظم بين المنظمتين. ونعتقد أن هناك حاجة لمواصلة دعم القدرات الأفريقية في حفظ السلام وصولا إلى إقامة شراكة فاعلة في هذا المجال. ويُسعدنا أن نرى أن التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في مجال منع الصراعات وإدارتها وحلها قد أثمر نتائج إيجابية في غرب أفريقيا وفي منطقة البحيرات الكبرى وفي القرن الأفريقي. إن التقدم في تنفيذ التوصيات العديدة المقترحة على منظومة الأمم المتحدة والتي أشار إليها الأمين العام في تقريره حول أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها سوف يفيد دون شك في تحسين آفاق حل أكبر عدد ممكن من الصراعات في أفريقيا.

ثالثا: ضرورة اعتماد نُهج استراتيجية إقليمية وشبه إقليمية في التعامل مع العديد من النزاعات التي يتداخل فيها البعد الإقليمي. إن التحديات التي تواجه بلدان اتحاد نهر مانو خير مثال على هذا الأمر. فقضايا اللاجئين وتجارة الأسلحة الصغيرة وبرامج تسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين تتداخل كلها في هذه المنطقة بشكل جلي، وإن الفشل في معالجة مثل هذه القضايا بشكل شمولي يحمل مخاطر امتداد الصراع بين دول المنطقة. وفي هذا السياق، نُعرب عن أملنا في تحقيق تقدم في تعزيز المبادرات دون الإقليمية لتعزيز السلام والتنمية، بما يتيح تيسير إقامة روابط مؤسسية وروابط بناء الثقة فيما بين بلدان المنطقة دون الإقليمية، وتشجيع تكامل السياسات دون الإقليمية في المجالات السياسية والإنسانية والتنموية والأمنية.

رابعا: هناك حاجة ماسة لإيلاء الاعتبار اللازم للآثار السلبية التي يتركها فرض الجزاءات الاقتصادية لا سيما الجزاءات طويلة الأجل على بلدان أفريقية تُعد أصلا من بين أفقر بلدان العالم وأقلها نموا. ولا نعتقد أن فرض مثل هذه العقوبات يمكن أن يُساهم إيجابا على المدى المتوسط والبعيد في إزالة أسباب التوتر وتحقيق الاستقرار في هذه البلدان، بل من شأنه أن يزيد الفقر فقرا ويفاقم عوامل التوتر هناك.

خامسا، إن التزام القادة الأفارقة باقتراح إقامة شراكة جديدة للتنمية في أفريقيا هو مبادرة تستحق كل دعم من شركاء التنمية، لأنها تتيح فرصة ملائمة لتحليل وتقويم آفاق التنمية وتحديد أهداف متفق عليها. إلا أن نجاح مثل هذه المبادرة يتطلب تأييدا والتزاما جادين من المجتمع الدولي لتوفير الموارد والخبرات اللازمة في هذا الصدد، ولا سيما من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي سبق له أن أكد على ذلك في دورته الموضوعية الأخيرة في جنيف، من خلال الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى لهذه الدورة الذي عقد في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١، برئاسة سعادة المندوب الدائم للكاميرون. ونحن سعداء في هذا الصدد، بوجود السيد السفير إيفان

سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي ساهم مساهمة كبرى في هذا الإعلان، والذي أنيطت به أمانة متابعته.

إن مثل هذا الالتزام من جانب المجتمع الدولي والتزام القادة الأفارقة بتحقيق الأهداف التي وضعوها لأنفسهم هما أمران أساسيان لمواجهة تحديات السلام والتنمية في أفريقيا كخطين متوازيين ومتلازمين. ونرى في هذا السياق أن التحول إلى تأسيس الاتحاد الأفريقي يعتبر فرصة واعدة لإعادة بناء القارة الأفريقية على أسس منهجية صلبة تسمح بإدماج أفريقيا في عملية العولمة. ونحن نتفق مع الرأي القائل بأن السلام شرط أساسي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والحياة الآمنة والمستقرة في أفريقيا إذا ما تمت على التوازي معالجة الأسباب الحقيقية للتراعات الأفريقية وإيجاد آفاق تنموية تتيح إيجاد الحلول المطلوبة لآفات ازدياد الفقر وتزايد الأوبئة والنهوض الاقتصادي.

ختاما، نأمل أن توفر هذه الجلسة الهامة بهذا الحضور الهام وتبادل الآراء اليوم، إسهاما جديدا في إعطاء زخم للجهود الرامية والمساعدة في بناء قارة واعدة بالإمكانات والطاقات والثروات، قارة تنعم بالسلام والتعاون والتنمية المستدامة وتخرج بقوة من نطاق التهميش عن عملية العولمة لتكون قادرة على الاستفادة من إيجابيات العولمة. ونأمل ألا يسجل على مجلس الأمن والأمم المتحدة صفحة الفشل في مساعدة أفريقيا في إدارة أزماتها ومن أجل استتباب الأمن والسلم في هذه القارة الطيبة، خاصة وأن هناك قرارات وآليات كثيرة وكافية، وهناك إعلانات وبرامج كثيرة أيضا تم التوصل إليها لمعالجة الأزمات الأفريقية، إذا ما توفرت الإرادة السياسية المخلصة لذلك.

لقد طرح اليوم عدد من المقترحات القيمة في جلستي الصباح وبعد الظهر، وهذه المقترحات تحتاج باعتقادي إلى جمعها في قائمة واحدة يمكن أن تخصص لها جلسة خاصة يعقدها المجلس ليتم تدارسها ومتابعتها لتكون أكثر عملية وواقعية.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تعرب فرنسا عن الشكر لكم، سيدي، لترؤسكم شخصيا هذا الاجتماع. ونعرب عن الشكر أيضا لموريشيوس لاتخاذها مبادرة عقد هذه المناقشة العامة عن أفريقيا، القارة التي تحتل مركزا رئيسيا بين اهتمامات مجلس الأمن والقضايا التي يلتزم بها. وأرحب بحضور صديقنا السيد عمارة عيسى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي يمثل آمال الاتحاد الأفريقي. وأعرب أيضا عن امتناننا للوزراء الذين شرفونا بالانضمام إلينا حول هذه الطاولة، وأعرب عن امتناننا للسفير إيفان سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي وقت متأخر من هذه المناقشة، سيدلي السيد خافير سولانا، الذي أرحب به، بكلمة باسم الاتحاد الأوروبي، تعرب فرنسا عن تأييدها التام لها.

لقد أحرزت أفريقيا تقدما لا جدال فيه خلال السنوات القليلة الماضية فيما يتعلق بإرساء أسس الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. بيد أن صراعات عديدة، محلية وفيما بين الدول، لا تزال تؤدي إلى تباطؤ المكاسب بل وحجبها. من أجل هذا، وبناء على طلب القادة الأفريقيين، وافق مجلس الأمن بصورة مطردة على الاهتمام المباشر في الشراكة من أجل السلام والأمن. وتحتاج هذه الشراكة إلى جميع أدوات التدخل المتوفرة للمجلس.

أولا وقبل كل شيء، هناك الوقاية من الصراعات. وتوخيا للحكمة، عادة ما يستخدم الأمين العام سلطة مكتبه، ويطالب الأطراف المعنية بالسعي إلى حل سلمي. بيد أن المجلس، لا يتردد حينما يرى أن الوقت قد حان للتصرف، في اتخاذ الإجراء اللازم. لقد قام بذلك، على سبيل المثال، في أيار/مايو ٢٠٠٠ حينما توجه إلى أديس أبابا وأسمرا لمحاولة منع الحرب بين إثيوبيا وإريتريا ومطالبتهما بتنفيذ الاتفاق الإطاري الذي وضعته منظمة الوحدة الأفريقية الذي اعتمد في الجزائر. واستلهاما بهذه الروح أيضا، أصدر مجلسنا بالأمس بيانا هاما بشأن مدغشقر، مثلما فعلت منظمة الوحدة الأفريقية في وقت سابق.

وبطبيعة الحال، يؤيد المجلس تأييدا تاما المبادرات التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية لمنع الصراعات. وأفكر بصفة خاصة في آليات المراقبة للإنذار المبكر التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأفكر أيضا في الحظر المفروض على الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا. وأفكر أيضا، من باب الاستشهاد بمثل حديث، في الاجتماع المقترح لرؤساء الدول الثلاث الأعضاء في اتحاد نهر مانو.

بيد أن مجلسنا يُدعى في أغلب الأحيان إلى العمل في تسوية صراع دعما لجهود يكون الأفارقة قد استهلوها بأنفسهم تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمات دون إقليمية. ومن الأهمية بمكان، في الوقت الحاضر، الترحيب بالنجاح الذي أحرزته عملية السلام في سيراليون التي تقودها الأمم المتحدة بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بأكثر من ٠٠٠ ١٧ جندي، تعتبر في الوقت الراهن أكبر عملية للخوذ الزرق. وبفضل ذلك، تم نزع سلاح وتسريح ٠٠٠ ٤٣ مقاتل. وبناء على قوة هذا الإنجاز، يمكننا أن ننظم الانتخابات التي ستضع حدا نهائيا لصراع دام ١٠ سنوات. لقد جرى كلام كثير عن إخفاقات الأمم المتحدة مما يدفعنا إلى

التركيز الآن على هذا التطور الواعد. ونحن جميعا مصرون على تنفيذ هذه العملية حتى تحقق النجاح التام.

وفي القرن الأفريقي، يوجد ٤ ٠٠٠ جندي من جنود الأمم المتحدة يقومون بالإشراف على اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا. وسيرسل مجلسنا في غضون وقت قريب بعثة هامة إلى هناك كي تساعد في حل المشاكل المعلقة. ويحدونا الأمل أن تمهد هذه البعثة الطريق إلى أن ينفذ البلدان تنفيذا يخلو من الأخطاء قرارات لجنة الحدود بشأن ترسيم الحدود .

ويجب أن نوجه اهتمامنا مرة أخرى إلى الصومال. وقد هجر الجميع هذا البلد منذ أمد طويل. ومن المؤسف أن الآمال التي تولدت عن عملية عرتة لم تتحقق، ويتعين على المجلس الآن أن يرمي بكل ثقله وراء المبادرة التي اتخذها رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية للتنمية في اجتماعهم الأخير في الخرطوم. ويجب وضع ترتيبات لعودة الأمم المتحدة إلى مقديشو في أقرب وقت تسمح فيه الظروف بذلك.

وفي بوروندي، دعم المجلس مبادرتي الرئيسين نايريري ومانديلا. وترحب فرنسا بالمساعدة التي تقدمها قوات جنوب أفريقيا في تنفيذ اتفاق أروشا. وندعم المبادرة الإقليمية وندعو الحركات المتمردة إلى العودة بدون تأخير إلى عملية السلام. وفي الأسبوع المقبل ستتاح للمجلس الفرصة لإجراء استعراض مفصل وفي الوقت المناسب تماما مع الرئيس بويويا.

لكن أكبر استثمار للمجلس ربما كان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو محق في ذلك. إذ أن الصراع الدائر هناك أودى خلال ثلاث سنوات بأرواح ٢,٥ مليون كونغولي. ومن خلال سلسلة من الاجتماعات، أُنشئت شراكة قائمة على الثقة بين المجلس وكل الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا. ونحن مصممون على مواصلة عملنا حتى يتحقق السلام. ولن نتوانى في تصميمنا. وكما قلت أمام الوزير شي أوكيتوندو صباح اليوم، إن الوقت قد حان بصورة مؤكدة للنظر، مع شركائنا الأفارقة، في أهداف بعثة جديدة للمجلس يمكن أن تذهب إلى منطقة البحيرات الكبرى في الربيع.

إن مجموع عمليات حفظ السلام في أفريقيا يشمل أكثر من نصف عدد أصحاب الخوذ الزرق المنتشرين في أرجاء العالم، بتكلفة تبلغ أكثر من ١,٥ بليون دولار. وهذا يدل على الأولوية المطلقة التي يوليها المجلس لأفريقيا.

وقد أحسن المجلس استخدام أداة الجزاءات كتكملة للجهود الدبلوماسية ونشر قوات حفظ السلام. إذ فُرضت على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) والجبهة المتحدة الثورية، وبرهنت على أنها فعالة لأنها كانت موجهة بعناية ومرتبطة بأهداف سياسية محددة بشكل قاطع. ومعظم الجزاءات لها الآن حدود زمنية، وتقوم أفرقة من الخبراء المستقلين بتقييم تنفيذها على نحو منتظم. وهذه هي الطريقة التي كشف بها المجلس عن الدور الرئيسي الذي يؤديه الاتجار بالأسلحة والموارد الطبيعية العالية القيمة في إطالة أمد الصراعات في أفريقيا، من سيراليون إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن ليبريا إلى أنغولا. ويجب علينا زيادة ضغطنا لإيقاف حالات حدوث هذا الاتجار، التي يتصل بعضها ببعض. ومن هذا المنظور، تقترح فرنسا إنشاء آلية متابعة دائمة معنية بتطبيق عمليات الحظر التي يفرضها مجلس الأمن. ويمكن إنشاء وحدة من الخبراء المستقلين تحت إشراف لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن. وستعرض فرنسا على شركائها نصا بشأن هذا الموضوع في الأيام القليلة المقبلة.

والشراكة المبشرة بالخير بين منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن ظلت تمتد باطراد إلى المؤسسات الأخرى. وفي وجه الصراعات المعقدة، وضع المجلس استراتيجيات مفصلة للخروج تشمل عنصرا عسكريا، قطعا، ولكن أيضا التعمير اللازم للدولة، ولاقتصاد البلدان المعنية ومجتمعاتها. ولتنفيذ هذه الاستراتيجيات المنسجمة، اعتدنا على العمل مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. هذه هي الحالة في سيراليون. ويجب أن تكون أيضا الحالة في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكن لجميع المانحين أن يقدموا إسهاما حاسما في إنجاح عمليتي السلام هاتين بالإعلان عن التزامهم فورا. ومن الضروري أن يتلقى الآن الشعبان المتضرران لهذين البلدين عوائد السلام المقبل. وهذه الاستراتيجيات العالمية وحدها هي التي تمكن من إحراز التقدم الدائم للحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق قُدم اقتراح بإنشاء فريق عامل معني بأفريقيا. وتبدو الفكرة مثيرة لاهتمامنا، وسيكون من الضروري أن ينظر أعضاء المجلس في الولاية المحددة التي يمكن أن توكل إلى هذا الفريق.

وفرنسا ملتزمة بكل هذه الأمور بعزم وطيد. والروابط التي صنعها التاريخ تبرر موقفنا، ولكن هناك سبب آخر وراءه. فأفريقيا بالنسبة لفرنسا مسألة تتصل بالقلب. ولذا فإن فرنسا بعد أكثر من ٤٠ سنة من موجة الاستقلال، لا تزال المانح الأول للمعونة الثنائية إلى القارة الأفريقية، حيث قدمت لها ٤,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، ألغت من ديونها قدرا كبيرا يبلغ أكثر من ٨ بلايين دولار.

وفرنسا مصممة أيضا على مواصلة جهودها لتعزيز السلم، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن. ولديها اليوم ٥ ٨٠٠ جندي على القارة الأفريقية، في

تشاد وكوت ديفوار وجيبوتي وغابون والسنغال، بطلب من تلك البلدان. ولكن فرنسا تود الآن أن تساعد الأفارقة أنفسهم على تولي مشاكل الأمن. ويساعد برنامج تعزيز القدرات الأفريقية على حفظ السلام على تدريب وتجهيز الوحدات الأفريقية التي يمكن أن توضع تحت إمرة الأمم المتحدة. وهذه هي الحالة، على سبيل المثال، بالنسبة للفرق السنغالية التي تعمل اليوم مع بعثة منظمة الوحدة الأفريقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبشكل أعم، ترحب فرنسا بتصميم رؤساء الدول والحكومات الأفارقة على تولي تنمية قارتهم. وقد أعربنا سلفا عن دعمنا للمبادرة الأفريقية، والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وفي ٨ شباط/فبراير سيعقد الرئيس شيراك في باريس اجتماعا مع حوالي ١٠ من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية بغية استعراض العمل الذي تم في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، بالنظر إلى مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في كاناناسكيس.

وما من شك في أن فرنسا، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية اليوم، والاتحاد الأفريقي غدا، ومجلس الأمن، تقف وستظل واقفة إلى جانب البلدان الأفريقية التي ترغب في المضي قدما نحو السلم والتنمية.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بتنظيم اجتماع المجلس هذا عن الحالة في أفريقيا وأيضا على دعوة الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية عيسى لينضم إلينا في هذه المناقشة. ونعرب من خلالكم عن شكرنا له على ملاحظاته العميقة التفكير التي توفر الإطار المناسب لاجتماع اليوم.

ونرحب أيضا بإسهامات الوزراء الذين تجشموا عناء السفر إلى نيويورك لينضموا إلينا اليوم. وكذلك بإسهامات الممثلين الآخرين للدول المهتمة المشاركين في مناقشة اليوم، بمن فيهم رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير إيفان سيمونوفيتش.

وإنني اتفق مع العديد من زملائي في المجلس على أننا نحتاج إلى مناقشات من هذا القبيل لنبقي اهتمام العالم منصبا على الصراعات والتحديات في أفريقيا. وإنني هنا اليوم لأقول، بالنيابة عن حكومتي، إن أفريقيا تهم الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب التاريخ والاختيار معا. واسمحوا لي أن أشاطركم بضعة أرقام توضح هذه الشراكة. إن لدينا حوالي ٣٥ مليون مواطن من أصل أفريقي. وفي السنة الماضية بلغت التجارة بين الولايات المتحدة وأفريقيا حوالي ٣٠ بليون دولار، وأمريكا تمثل أكبر سوق منفردة لأفريقيا.

والولايات المتحدة أكبر مستثمر أجنبي في أفريقيا، ويدرس أكثر من ٣٠ ٠٠٠ أفريقي في الولايات المتحدة اليوم.

وقد برهنت حكومة بلادي على هذا الالتزام بعدد من الوسائل. فقد سافر وزير الخارجية باول إلى أفريقيا في الربيع الماضي في واحدة من رحلاته الرئيسية الأولى بعد توليه مهام منصبه. وعقد الرئيس بوش منذ تنصيبه مناقشات مع العديد من رؤساء الدول الأفريقية. كما أنه عين السيناتور جون دانفورث مبعوثا خاصا للسودان. وينفذ كل من الرئيس والإدارة قانون النمو الأفريقي والفرص، باعتباره الدليل التفصيلي الذي يمكن للولايات المتحدة وأفريقيا من خلاله تسخير قوة الأسواق لتحسين حياة مواطنينا. ويؤكد هذا ما قاله وزير الخارجية باول لمجموعة من طلاب الجامعات أثناء رحلته إلى أفريقيا، عندما وعدهم "بالمشاركة بحماس مع أفريقيا باسم الشعب الأمريكي".

وبينما تشهد الولايات المتحدة الآن حالة تعبئة، جنبا إلى جنب مع حلفائها في جميع أنحاء العالم، لدحر الإرهاب العالمي، تظل حكومتي على نفس القدر من الالتزام بأفريقيا. ففي الأسبوع الماضي فقط، وفي إطار الاستجابة العالمية للبركان المدمر الذي ضرب منطقة غوما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أرسلت الولايات المتحدة طائرتين محملتين بمواد الإغاثة، ومعدات قياس قوة الزلازل وعددا من خبراء الإغاثة، فضلا عن المعونة الغذائية الطارئة.

وفي حقيقة الأمر، عندما خاطب الرئيس بوش منتدى النمو الأفريقي والفرص في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أخبر أعضاء المنتدى بأننا، بعد ١١أيلول/سبتمبر، في حقبة التجارة العالمية والإرهاب العالمي، "نتشاطر نفس التهديدات، ونشترك في نفس الأهداف – بأن نشكل مستقبلا أكثر انفتاحا، وحرية وتجارة".

إن التعامل مع هذه الأنواع من التهديدات العالمية وتحقيق هذه الأهداف يتطلب تنظيما عالميا. وتعد الأمم المتحدة ومجلس الأمن أساسيان لتحقيق أولوياتنا وأهدافنا المشتركة في أفريقيا. والأمم المتحدة تتيح للولايات المتحدة الانضمام إلى البلدان الأعضاء الأخرى في تعبئة إسهامات العالم من الموارد والجهود وتعظيم تأثيرها إلى أقصى حد.

ولهذا السبب، فإن الولايات المتحدة مشارك فعال في كل جهود الأمم المتحدة لمساعدة أفريقيا. ونؤيد بشكل خاص عمل هذا المجلس لتعزيز السلام والاستقرار حيثما يتهددهما أي خطر في القارة الأفريقية.

ولقد ساعدت الولايات المتحدة كلا من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في القيام بدور الوساطة في اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا عام ٢٠٠٠. ونعتبر ذلك نموذجا للتعاون في المستقبل بين المجلس والمنظمات الإقليمية.

ونؤيد تماما بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في كل من الكونغو وسيراليون، وأن الولايات المتحدة من أكبر المانحين لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للمحكمة الخاصة في سيراليون. وتتعاون وكالات المعونة في الولايات المتحدة تعاونا وثيقا مع بعثات بناء السلام في غينيا – بيساو وأنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى. ومن خلال "عملية الإغاثة المركزة"، فإننا نقدم المساعدة في إعداد سبع كتائب من غرب أفريقيا للخدمة في حفظ السلام في سيراليون.

وإذا ما تجاوزنا هذه الصراعات المباشرة، فإننا نؤيد الجهود الإقليمية الخاصة لأفريقيا من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتطوير مزيد من القدرات الأفريقية لحفظ السلام.

وبالإضافة إلى تعزيز السلام، تؤيد الولايات المتحدة أيضا اضطلاع الأمم المتحدة بدور فعال في مكافحة أكبر الأزمات الصحية في أفريقيا، وأعني مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونعتقد أن هذا المرض يمثل تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار في أفريقيا. ومما يدلل على التزام الولايات المتحدة بشأن هذا الموضوع أن وزير الخارجية باول ترأس وفد الولايات المتحدة إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي استضافته نيويورك في حزيران/يونيه الماضي. وفي عام ٢٠٠٢، وعن طريق مزيج من برامج المساعدة الثنائية والدعم لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، ستساهم الولايات المتحدة بأكثر من نصف بليون دولار من أجل مكافحة هذا الوباء.

وبينما تضطلع الأمم المتحدة بدور هام في التعامل مع شواغل أفريقيا، تشاطر الولايات المتحدة الأعضاء الآخرين الحاضرين هنا اليوم الرأي بأنه ليس هناك بديل عن تعزيز السلام والأمن في هذه القارة كيما تكون هناك دول متعافية ومنظمة إقليمية دينامية.

غير أننا نسلم بأنه عندما يتعلق الأمر بإنهاء الحروب المروعة في أفريقيا، فقد تكون ثمة حدود في بعض الأحيان لما يمكن أن تنجزه المنظمات الإقليمية واقعيا بذاتها. وفي تلك الحالات، التي يكون بوسع المجلس أن يدعم الجهود الإقليمية والوطنية، فإننا نعتقد أن مزيدا من التعاون سيكون مفيدا. وإننا نشجع مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة بمنظمة الوحدة الأفريقية، مثلا، على التشاور مع المجلس عندما يكون ذلك مفيدا، بشأن الإجراءات التي تتخذها آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، للتعامل مع الصراعات في أفريقيا.

وهناك أمثلة، كما نعتقد، ينبغي فيها للمجلس، مع الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية، أن يكون قادرا على أن يحدد بوضوح أين تقع المسؤولية.

وينبغي للمجلس أن يعطي كل الأطراف في الصراعات الأفريقية الفرصة لقبول تسويات تفاوضية، لكن، إذا أثبت أحد هذه الأطراف سوء نيته بما لا يقبل الشك، فينبغي للمجلس أن يخرج عن حيدته. ولابد لنا أن نحصل على دعم الحكومات والمنظمات الإقليمية الأفريقية في القيام بذلك.

إن العبرة التي استلهمتها الولايات المتحدة من العديد من الصراعات الأفريقية الحالية تتمثل في أنه عندما يتخذ المجلس والحكومات الأفريقية موقفا واضحا بشأن من يتحمل مسؤولية الحروب في أفريقيا، فإن ذلك يدعم جهودنا لوضع حد لذلك العدوان.

وفي سيراليون، على سبيل المثال، عندما نكثت الجبهة المتحدة الثورية بوعودها، كان المجلس واضحا في تنديده بمن كان مسؤولا وفي اتخاذ إجراءات ضد ليبريا، التي كانت تدعم تلك الجبهة.

وهذا التعبير الواضح للمجلس حول من يتحمل المسؤولية عن انهيار السلام وفرض الجزاءات على الطرف الذي تقع عليه تلك المسؤولية، أفضى إلى التقدم الذي نرحب به الآن في سيراليون.

وبينما لم تسفر جهود المجلس والمجموعات الإقليمية والدول فرادى، عن نهاية تامة لكل حروب القارة، فهناك، للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، ما يدعو للتفاؤل المشوب بالحذر فيما يتعلق بكثير من هذه الصراعات. ولكن في كل الحالات، يتطلب التقدم نحو وضع حد لهذه الصراعات أن يتخذ القادة والحكومات في أفريقيا في المقام الأول خطوات جريئة نحو السلام. وسيتطلب استمرار هذا التقدم اتخاذ خطوات جريئة مماثلة من أجل تعزيز الديمقراطية والحكم السديد وسيادة القانون في أفريقيا.

إن إقامة الحكم السديد وتعزيز سيادة القانون من التحديات الملحة لصون السلام الدائم في أفريقيا. وتقدم منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية إسهامات مهمة في هذا الجهد. وقد اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية خطوة تاريخية عندما قررت أن ترفض إعطاء مقعد للحكومات التي تأتي إلى السلطة بوسائل غير دستورية. وكان لهذا الموقف أثره الإيجابي على بلدان مثل كوت ديفوار وجزر القمر.

أخيرا، اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن التحديات الجديدة التي تواجه هذا المجلس، وأفريقيا وكل دول العالم – وتحديات حملتنا المشتركة ضد الإرهاب.

لقد أعاد يوم ١١ أيلول/سبتمبر إلى حكومتي ذكرى يوم مروع من أيام شهر آب/أغسطس ١٩٩٨، عندما قام أسامة بن لادن وشبكة القاعدة بالهجوم على سفارتينا في نيروبي ودار السلام. ونحن ممتنون للدعم السياسي الذي قدمته منظمة الوحدة الأفريقية والكثير من المنظمات الإقليمية الإفريقية. ونقدر ما عرضته دول إفريقية من حقوق هبوط وتحليق الطائرات وذلك العدد المتنامي من الدول الأفريقية التي التزمت بوضع حد لتمويل الإرهابيين.

وعلينا أن نعمل معا لمنع استحداث ملاذات آمنة أو معسكرات تدريب أو قواعد عمليات لتنظيم القاعدة في أفريقيا.

في الختام، اسمحوا لي أن أقول إن حكومة الولايات المتحدة تود مجلس أمن مستجيبا ومتفاعلا ومستعدا للمشاركة مع الزعماء الأفارقة المستعدين لاتخاذ خطوات جريئة دعما للسلام. إلا أن من المهم أن نبرز أننا – هذا المجلس والولايات المتحدة في الجهود التي تبذلها على الصعيد الثنائي – لا يسعنا إلا أن نقوم بتعزيز التغيير في أفريقيا. ولا نستطيع أن نتحكم بهذا التغيير.

ويتعين على الحكومات الأفريقية والزعماء الأفارقة أنفسهم مواصلة الجهود اللازمة لإنهاء الصراعات في القارة. وإننا نتطلع إلى الزعماء الأفارقة لكي يبدوا الشجاعة السياسية وأهلية رجال الدولة اللازمة لوضع حد للفساد، واحترام سيادة القانون والتوصل إلى حلول سلمية للحروب في القارة. وبذلك وحده ستتمكن الحكومات الأفريقية من أن تستفيد من الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن لدعم السلام والأمن في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل موريشيوس.

اسمحوا في البداية أن أعرب باسم بلدي عن حزننا العميق ومواساتي بمناسبة المأساة التي حلت بشعب وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في أعقاب اندلاع البركان في غوما. ونود أن نعرب عن تعازينا ومواساتنا لحكومة وشعب نيجيريا بمناسبة الخسارة الهائلة في الأرواح التي نجمت عن انفجار القنابل في مستودع للأسلحة في لاغوس.

وإننا نعرب عن تقديرنا الكبير لوجود الذين يحضرون هذه الجلسة الخاصة بشأن أفريقيا وبجودة ومضمون مساهماتهم. وأود أن أعرب عن ترحيبي الحار بالأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية السيد عمارة عيسى، الذي نأمل أن يتحول حضوره هنا إلى ميزة دائمة للمشاورات بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي في الأيام القادمة.

ولقد شغلت البلدان الأفريقية فرادى وسوف تشغل وقت مجلس الأمن واهتمامه. بيد أن هذه الجلسة تعتبر فرصة فريدة بالنسبة للمجلس للتصدي لمسائل القارة في مجموعها. وما يهمنا في هذه المشاورات ليس الماضي، ولكن ما يحمله المستقبل لأفريقيا، القارة الغنية بثرواتها الطبيعية والمعدنية والتي تنتظر مع ذلك بصبر نافد اهتمام المجتمع الدولي والتزامه ودعمه في ميدان التنمية السياسية والاقتصادية والتكنولوجية.

لقد دانت أفريقيا بأسرها بالإجماع الاعتداءات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، ونحن ملتزمون باتخاذ جميع التدابير اللازمة لا لمجرد استئصال شأفة الإرهابيين فحسب، ولكن لاستئصال مصادر الإرهاب أيضا. وعلى الرغم من كسب الحرب ضد الإرهاب وانطلاق أفغانستان على طريق الإعمار، فإننا نعتبر أن الوقت قد حان لإعادة تسليط الأضواء على أفريقيا.

ومن الأهمية بمكان أن نعلم أن أفريقيا مستعدة لتصحيح أخطاء الماضي وطرح صورة الموت والحزن، التي لا تزال لسوء الحظ تُعرض في جميع أنحاء العالم. إن الجيل الجديد من الزعماء الأفارقة يمتلك العزم والشجاعة السياسية على مواجهة الحقيقة والواقع، مهما كانا مؤلمين وقاسيين.

ولقد شعرنا بالتفاؤل من جراء الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتصدي للأسباب الأساسية للصراعات في أفريقيا، كما تم تحديدها في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. بيد أننا نلاحظ أيضا أن أحكام قراري مجلس الأمن ١١٧٠ (١٩٩٨) و ١١٩٧ (١٩٩٨) لم تنفذ بعد. ولذلك، فإننا نقترح إنشاء فريق عامل مخصص يتألف من أعضاء المجلس للنظر في جوانب التنفيذ، بالإضافة إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونحن نشعر بالقلق إزاء ارتباط الصراعات بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة إلى جانب الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وعدم نجاح نظم الجزاءات. وإننا نعتقد بأن الوقت قد حان للانتهاء من عملية استعراض نظم الجزاءات. فبالرغم من الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا، فإنه لا يزال يمتلك القدرة على القيام بالأعمال الإرهابية متسببا في إزهاق أرواح مئات المدنيين. إلا أن من المهم في الوقت نفسه الدراسة الجدية لما ينجم عن الجزاءات من آثار جانبية على السكان المدنيين.

وقبل أن أتابع كلامي، اسمحوا لي أن أقول إننا نشعر بالارتياح إزاء الاهتمام الذي توليه مجموعة الثمانية في معالجة المشاكل الهائلة التي تعصف بأفريقيا. ورغم أننا نرحب بهذا الاهتمام، فإننا نود أن نوضح تماما أن أفريقيا قد اضطلعت بعملية كبرى لإعادة تقييم مجموعة متنوعة لا حصر لها من المسائل، أسفرت عن إجراء تحول سياسي على أعلى مستوى. ونحن على ثقة من أن أخطاء الماضي لن تكرر وأنه لن يجري الخروج على المخطط المنصوص عليه في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وكذلك في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

ومما يؤسف له أن التفاؤل الذي لا حد له والذي ترافق مع استقلال البلدان الأفريقية لم يترافق إلا بإحباط يوازي ذلك التفاؤل. وسرعان ما استسلم العديد من أبطال أفريقيا الذين ناضلوا من أجل التحرير لإغراء الرئاسة مدى الحياة فقوضوا في هذه العملية كل ما تبقى من النظام السياسي القائم على تعدد الأحزاب. ومنذ ١٩٦٠ وحتى الآن، يتكون تراث قارتنا من أكثر من ٨٠ انقلابا و ٢٤ عملية اغتيال سياسي ونحو ١٠٠ محاولة انقلاب. وقد أصبحت الانقلابات والاغتيالات الأسلوب الوحيد لتغيير الحكومة في العديد من البلدان. وقد أصبح ذلك لسوء الحظ وصفة لعدم الاستقرار، وضياع الديمقراطية وانعدام أي مظهر من مظاهر الحكم الرشيد. وقد تكبدت أفريقيا ولا تزال تتكبد ثمنا باهظا لهذه الكوارث من صنع البشر. وأدت السلطات غير المحدودة التي تمتع بها رؤساء الدولة مدى الحياة إلى تقويض هيكل الدولة وإلى تداعي المؤسسات.

وسواء أكانت أسباب الصراعات داخلية أم خارجية، فإن الحقيقة تظل أن أكثر من ٧ ملايين أفريقي قضوا نحبهم في ٣٢ حربا وأن لدينا ما يقرب من ١٠ ملايين لاجئ ومشرد داخليا في أفريقيا ما بعد الاستعمار. لا يمكن لهذه الحالة أن تستمر، لأن هذا لم يكن الحلم الذي راود الآباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية. ويجري العمل على حل عدد لا بأس به من الصراعات مثلما نأمل. ومن المقرر حاليا أن يجري الحوار بين الأطراف الكونغولية يوم ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ في سن سيتي بجنوب أفريقيا، كما يوضح تنفيذ الاتفاق الإطاري في جزر القمر وإجراء الانتخابات في نيسان/أبريل أن الصبر يعد أمرا حاسما في السعي من أجل التوصل إلى حل الصراعات. ويتضح التحسن في غرب أفريقيا، كما أشار إلى ذلك العديد من المتكلمين الآخرين، ويبدو أن لضغط الأقران أثره الفعال.

وقد استخدمت منظمة الوحدة الأفريقية جهازها المركزي لآلية منع الصراعات وإدارتها وحلها بدرجة كبيرة من الفعالية. وقد اتخذت إدارة الصراعات أشكالا مختلفة، واعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية آليات ابتكارية كانت ولا تزال ناجحة إلى حد ما.

وقد أبرمت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بروتوكولا بشأن السلام والأمن والدفاع الذي انبثق عنه جهاز لمعالجة الصراعات في المنطقة دون الإقليمية. والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عازمة على تجنب الصراعات في المنطقة واستعمال الجهاز كأداة لبلوغ هذا الهدف. ونعتقد بأن أي أمر سيئ أو سلبي يحصل في دولة من الدول الأعضاء يؤثر تأثيرا عكسيا في جميع الدول الأعضاء الأخرى. وإن من واجب كل دولة عضو في هذا الصدد أن تقوم بحماية المنطقة من التوتر والصراعات.

وفيما يتعلق بالصراع في منطقة البحيرات الكبرى، فقد قامت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بدعوة أوغندا ورواندا إلى مؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا في بيلانتير، رغم أن هاتين الدولتين ليستا من الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وإن جعل جميع الأطراف المعنية مباشرة بالصراع تجلس إلى الطاولة يساعد إلى حد بعيد، في رأينا، على بناء الثقة وغرس عنصر من الاطمئنان فيما بين الأطراف المعنية.

ويتسم التعجيل بإنشاء نظام فعال وعملي للإنذار المبكر بأهمية قصوى فيما يتعلق بمنع الصراعات. وإن معالجة أي صراع قد اشتد أواره يستنفد قدرا كبيرا جدا من الموارد التي لا نتمكن في أفريقيا من توفيرها. وإن لدينا في أفريقيا مستودعا من الزعماء البارزين ورؤساء الدول السابقين الذين يمكن أن يعهد إليهم بمهمة إلقاء نظرة شاملة على القارة واكتشاف علامات التوتر المحتمل. إذ أنه ليس هناك أي صراع يندلع بين عشية أو ضحاها. وينبغي أن يكون بالإمكان التدخل قبل فوات الأوان.

إن التشخيص واضح لا شك فيه. وقد لجأ المتكلمون الآخرون إلى تصنيف الإحصائيات المروعة، ولا أعتزم الخوض في هذا المضمار. إن أفريقيا قد وقعت في شراك الفقر والمرض والصراعات وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والعديد من المشاكل الأخرى وكل ذلك يبين ضخامة المهمة التي نواجهها في أفريقيا. وإن صورة السكان ستتغير تغيرا كبيرا نتيجة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، إلى جانب الأخطار الإضافية التي تهدد السلام والأمن الإقليميين.

وكان أهم تطور في تاريخ أفريقيا الحديث القرار الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٩٨ في مؤتمر قمة الجزائر بعدم الاعتراف بأية حكومة تتولى السلطة بأساليب غير دستورية. وهذا المفهوم يشكِّل الآن جزءا لا يتجزأ من النظام التأسيسي للاتحاد الأفريقي. والرسالة لا لبس فيها ولا يمكن تحديها. وهذا لا يعني أن هذا الحكم كاف في حد ذاته لضمان الشفافية في نقل السلطة على نحو سلمي عن طريق انتخابات

حرة ونزيهة، ولكنه يسدد ضربة قاصمة للانقلابات، وستجرى فيما بعد دراسة أثر هذا الحكم على حالة الشؤون الجارية في أفريقيا.

وإنشاء محكمة خاصة بجرائم الحرب في سيراليون أمر هام لسببين. أولا، يزود ضحايا الفظائع بتوقع إعمال العدالة وبالتأكد من إنزال العقاب بالمجرمين، بغض النظر عن مراكزهم أو أية اعتبارات أخرى؛ وثانيا، يبعث رسالة مؤداها أنه لن يجري تناسي هذه الجرائم وأن عصر الإفلات من العقاب قد انتهى.

وتبين تجربتنا في أفريقيا أن رؤساء الدول يتمسكون بالسلطة خشية ما يمكن أن توقعه الحكومة القادمة عليهم من عقوبات أو أعمال انتقامية. وهم على استعداد في تلك الظروف لاتخاذ أية إجراءات للبقاء في السلطة. ويجب معالجة هذه المشكلة على نحو هادئ وموضوعي؛ إننا نعتبر أن أفريقيا ناضجة بما يكفي لضمان حد أدنى من الأمن الشخصي لأي رئيس دولة سابق، بالإضافة إلى موارد تكفيه لأن يعيش حياة كريمة.

وقد شرعنا في وضع نموذج جديد لأفريقيا، حيث تجري انتخابات دورية حرة ونزيهة، وتنقل الحكومات التي تخسر الانتخابات سلطتها على نحو سلمي، ويجري إنعاش المؤسسات، كما تشكل هيئات قضائية ومحاكم مستقلة وخالية من الفساد لمناهضة الفساد في جميع أنحاء القارة، وتسود سلطة القانون على المراسيم الرئاسية، ويجري تحرير الاقتصاد وتقييم تحديات العولمة على نحو واقعي، وتظهر مجموعات المجتمع المدني وحقوق الإنسان ووسائط الإعلام الحرة والاتصالات العالمية والبرامج الجنسانية، ويتعزز دور القطاع الخاص، وتشارك جميع الدول والأطراف من غير الدول في عملية التنمية، وهذه أنباء ترد من أفريقيا كل يوم.

ولا نقبل بأن مصير أفريقيا الفقر واليأس، بل نعقد العزم على الخروج من هذه الدائرة. ونتصور أفريقيا وقد تخلصت من الصراعات وانخرطت في عملية إعادة البناء، لا للجسور والهياكل الأساسية فحسب، بل لعقلية جديدة نتوقف بموجبها عن رؤية بقية العالم كمصدر للصعوبات التي نواجهها. ويجب أن نتملك الصعوبات التي نواجهها لكي يمكننا أن نتملك أوجه نجاحنا أيضا. ولا يمكن أن نحقق ذلك وحدنا. إننا بحاجة إلى المساعدة والدعم. وهناك نوع جديد من الزعامة في أفريقيا تعني ما تقوله. والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا والنظام التأسيسي للاتحاد الأفريقي يتضمنان أهدافا والتزامات.

ونحث مجلس الأمن على مواصلة الاهتمام بشواغل أفريقيا وعلى ضمان اتخاذ إجراءات المتابعة في حينها بمقتضى قراراته. وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان الذي أدلت به هذا الصباح البارونة آموس، ممثلة المملكة المتحدة، والذي أشارت فيه إلى أن أفريقيا ستكون مركز اهتمام رئاسة المملكة المتحدة في تموز/يوليه القادم.

استأنف الآن مهامي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي ممثل مصر. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء بيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): يسعدني أن أنقل لكم أسمى تهانئ السيد الوزير أحمد ماهر السيد، وزير الخارجية المصرية، على تولي بلدكم الصديق رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى رئاستكم هذه الجلسة الهامة واهتمامكم الشخصي بتنظيمها. ونظرا لتعذر قيامه بتلبية دعوتكم الكريمة إلى المشاركة في هذا الاجتماع، فإنه يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عنه، لما يمثله الموضوع الذي نحن بصدده من أهمية وأولوية للحكومة المصرية.

(تكلم بالانكليزية)

لقد تكلم كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيسها الحالي ببلاغة أمام هذا المجلس الموقر بالنيابة عن منظمتنا القارية ودولها الأعضاء. وأكدا اهتمامهما بالأولويات التي يجب على المجتمع الدولي أن يركز عليها في الفترة القادمة وبالتحديات التي يجب أن نتغلب عليها وفق مسؤولياتنا وواجباتنا الجماعية بموجب الميثاق. ولهذا، أود أن أقتصر في بياني على عدد من الملاحظات المحددة التي تتعلق بما نتوقعه، أو نرجوه، من مجلس الأمن.

ولكن، قبل أن أفعل ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعترف بأن الأمم المتحدة، من خلال أجهزتها وهيئاتها، أحرزت إنجازات كبيرة في إعادة تأسيس الدور الرئيسي الذي اضطلعت به في أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة وفي إنعاش أدائها في عديد من المجالات، مما جعلها شريكا لا غنى عنه لهذه القارة. وقد رأينا أن الأمم المتحدة قادرة على إظهار الإرادة السياسية المطلوبة للإسهام في حل ثلاثة من أكثر الصراعات تدميرا في أفريقيا: وهي الصراعات في سيراليون وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبين إثيوبيا وإريتريا. وقد رأينا كيف أصبحت المدافع الرئيسي عن النضال من أجل القضاء على الآفة المزدوجة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا في أفريقيا، ورأينا كيف يمكنها أن تقوم بدور جوهري في تنسيق المبادرات العديدة التي ترمي إلى تعزيز الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي لأفريقيا وإلى مساعدة القارة على مساعدة نفسها.

وبينما نرحب بهذه الجهود ونقدرها بطبيعة الحال، يجب أن نسأل أنفسنا، مع ذلك، عما إذا كان باستطاعة الأمم المتحدة في الواقع أن تفعل المزيد، ومن هذا المنطلق أود أن أدلي بالملاحظات المعينة التالية. أولا، يجب على مجلس الأمن ألا يتقاعس عن تولي مسؤولياته فيما يتعلق بمعالجة مختلف حالات الصراع التي تنشب في القارة، ويجب أن يظهر الإرادة السياسية اللازمة بأسلوب موحد ومنتظم وغير انتقائي، بغض النظر عن ضخامة التحديات التي يواجهها. ويجب على المجلس، أولا وقبل كل شيء، أن ينفذ ما سبق أن تعهد بأن يفعله بالنسبة لأفريقيا، كما يتضح في الإعلان الذي اعتمده المجلس على مستوى رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)، المرفق).

ومن هذا المنطلق، نجد أن نهج مجلس الأمن إزاء أفريقيا يعوزه التوحيد وتشوبه الانتقائية، ونتيجة للطبيعة المترابطة لكثير من مشاكل أفريقيا، ليس هناك ما يدعو المجلس إلى الرغبة في حسم الصراع بين إثيوبيا وإريتريا بينما يتجاهل الصراع في الصومال، الذي يجاورهما، كما أنه من غير المنطقي أن يضطلع المجلس بدور أساسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية بينما يتولى دورا ثانويا في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تقع شمالها وبوروندي، التي تقع شرقها، وليس هناك ما يبرر استمرار المجلس في الاضطلاع بأنشطة جوهرية فيما يتعلق بسيراليون بينما يتجاهل عدم الأمن المتزايد في ليبريا، التي تجاورها، وعلى حدود ذلك البلد مع سيراليون وغينيا. ولكي يستجيب المجلس بحق لاحتياجات أفريقيا، لا بد أن يظهر الحماس اللازم وأن يتخذ التدابير الملموسة التي تتناسب مع جميع الصراعات التي تنشب في أفريقيا، وليس مع بعض التحديات التي تواجهها فقط.

وثانيا، بينما نتفق جميعا على أن منظمة الوحدة الأفريقية ومختلف المنظمات دون الإقليمية وفرادى الدول الأفريقية يجب أن تتولى مسؤولية متنامية عن معالجة مشاكلها وحسم صراعاتها، يجب علينا كذلك أن نتفق على تأكيدنا أنه ينبغي لجهود أفريقيا ألا تسمح للأمم المتحدة، بصفة عامة، ولمجلس الأمن، بصفة خاصة، أن يتخليا عن مسؤولياتهما إزاء هذه القارة.

وقد منحنا نحن الدول الأعضاء جميعا، مجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وبناء على ذلك يجب أن تمارس هذه المسؤولية في أنحاء أفريقيا ممارسة لا تقل قوة عن ممارستها في أفغانستان، وتيمور الشرقية، وكوسوفو، والبوسنة والهرسك وغيرها من المناطق.

ولقد قامت منظمة الوحدة الأفريقية بدورها بكل ما لديها من طاقة. ومن خلال آلياتها لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، اضطلعت بعدد من المهام الواسعة النطاق. وتشارك منظمة الوحدة الأفريقية بكليتها، ولا تزال، في الجهود الرامية إلى تسوية الصراعات وتخفيف حدة التوتر في جزر القمر، وأنغولا، والصومال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من الأماكن. إلا أن هناك حدا لما يمكن أن تحققه منظمة الوحدة الأفريقية، ولذلك يتحتم على مجلس الأمن لا أن يدعم فحسب جهود منظمة الوحدة الأفريقية ومختلف المبادرات التي يضطلع بها الأفارقة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وإنما عليه أيضا أن يتحمل المسؤولية الأساسية عندما تعجز أفريقيا عن تحمل الأعباء الثقيلة التي تصاحب جهود صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

وثالثا، بينما توجد حاجة واضحة إلى تحديد ما تتوقعه أفريقيا من الأمم المتحدة، وما تتوقعه الأمم المتحدة بالمقابل من أفريقيا تحديدا موضوعيا، إلا أن هناك حاجة أيضا إلى إنشاء آلية عملية للتشاور بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ومثل هذه الآلية موجودة بالفعل بين أمانتي المنظمتين؛ ولكن الوقت قد حان الآن لإنشاء آلية مماثلة بين منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن. وقد حدث مؤخرا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ — في نهاية جلسة مماثلة نظمها المجلس ورأسها وزير الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة — أن توصل المجلس إلى نتيجة مفادها أن يحاول إجراء مشاورات دورية أكثر تنظيما بين المجلس ومنظمة الوحدة الأفريقية والهيئات الإقليمية وأن يضفي على المشاورات الطابع المؤسسي.

وقد تضمنت الاقتراحات التي طرحت وقتها إيفاد مبعوثين مشتركين، وبعثات، وتبادل موظفين؛ وأفرقة عاملة، وعقد مزيد من الاجتماعات الدورية بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية والهيئات دون الإقليمية. وترى مصر أن هذه النتائج ليست أقل صلاحية مما كانت عليه قبل عامين. إن حضور السيد عيسى اليوم نموذج محمود لما يمكن القيام به في هذا السياق. وهنا نود أن نقترح، كخطوة أولى، أن يشرك مجلس الأمن أيضا ممثلي منظمة الوحدة الأفريقية في البعثات التي يوفدها إلى أفريقيا. وربما تصلح بعثة المجلس المخطط لإرسالها إلى إثيوبيا وإريتريا في شباط/فبراير لأن تكون فرصة مفيدة لوضع هذه الآلية موضع التطبيق.

ورابعا، من المؤكد أن منظمة الوحدة الأفريقية لديها قدرة ضئيلة على الاضطلاع بمسؤولية حفظ السلام؛ وهو أحد المجالات التي نعتقد أن مجلس الأمن عليه أن يؤكد المسؤولية عنه. ولئن كانت منظمة الوحدة الأفريقية قادرة في الماضي على نشر بعثات محدودة في عدد من المناطق، لكن زعماء أفريقيا أدركوا بجلاء، منذ عام ١٩٩٣، أن تلك الصراعات التي تدهورت إلى درجة أنها باتت تتطلب تدخلا دوليا جماعيا وقوة شرطة، وأن

تلتمس مساعدة الأمم المتحدة، أو خدماقا عند الاقتضاء، ستخضع للأحكام العامة للميثاق.

وبينما حققنا الكثير منذ ذلك الإدراك، وبينما أظهرت الأمم المتحدة بعض الميل نحو تحمل مسؤولياقا من خلال إنشاء ونشر عمليات مثل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فما زالت هناك درجة من التردد الواضح من مجلس الأمن للاضطلاع بمسؤولياته الكاملة في إنشاء عمليات في أفريقيا عندما تكون هذه العمليات مطلوبة وتزود بالولايات اللازمة لها وبالقوة والحجم اللازمين.

ونتفق جميعا على أنه يتعين توفر حد أدنى من السلام حتى يمكن لأصحاب الخوذ الزرق أن يحفظوه، ولكن من جهة أخرى، ستظهر بالتأكيد حالات يجد مجلس الأمن نفسه أمام تحديات يجب عليه أن يتخذ إزاءها قرارات تنطوي على مجازفة محسوبة بنشر عمليات في حالات صراع لا يكاد يوجد فيها سلام يمكن حفظه، ولكنها يمكن مع ذلك أن تساعد في تنفيذ اتفاقات سلام أو تدرأ أزمات إنسانية هائلة. وفي هذا السياق، كان رد المجلس للأزمة التي اندلعت في سيراليون في أيار/مايو ٢٠٠٠ ردا من النوع الذي نرجو أن يُحاكى إذا ظهر تحد مماثل في مكان آخر من القارة.

وخامسا، وأخيرا، لقد تركت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر المأساوية الكثيرين في أفريقيا متشككين وخائفين من أن يفقد المجتمع الدولي الاهتمام بالقارة ويعلق أولوياته وآماله على مسائل أخرى قد يعتبرها أكثر آنية بطبيعتها. وبينما نثق في أن ذلك لن يحدث — كما تبين هذه الجلسة الهامة على نحو واف — لكن علينا أيضا أن نشدد على أن أنجع وسيلة لكفالة أن تظل أفريقيا شريكا، كما هي في الواقع في الحرب العالمية على الإرهاب يتمثل في ضمان أن تتمتع أفريقيا بالرخاء والسلام والاستقرار وألا يجد الإرهاب فيها ملاذا قط.

وبينما لا نجد أي مبرر من أي نوع بالتأكيد في اللجوء إلى الوسائل العسكرية لاستهداف أي دولة أفريقية في سياق الاستجابة الجارية حاليا لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر، فإننا نرى أن طريق التقدم ينبغي أن يركز على مجالين من مجالات الأولوية. المجال الأول هو تقديم المساعدة في تنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المعنية بمنع الإرهاب ومكافحته، التي اعتمدت في مؤتمر قمة الجزائر عام ١٩٩٩. وهنا، نرى أن لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) يمكن أن تقوم بدور مفيد من خلال تشكيل آلية للتفاعل مع منظمة الوحدة الأفريقية. والمجال الثاني هو التنفيذ التام المتكامل للشراكة الجديدة للتنمية من أجل أفريقيا، لأننا لن نكون قادرين على اقتلاع الأسباب الجذرية التي يجد فيها الإرهاب أرضا خصبة يترعرع فيها إلا من خلال تخفيف وطأة الفقر وحفز النمو الاقتصادي والنهوض بالتنمية المستدامة في جميع أنحاء أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مصر على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي بالنيابة عن وزير خارجيته.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل إسبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد آرياس (إسبانيا) (تكلم بالاسبانية): أود بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي أن أشيد بكم، يا سيدي الرئيس، على مبادرتكم التي جاءت في الوقت المناسب بتنظيمكم لهذه الجلسة في هذه المرحلة التاريخية، ونحن نشهد تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي ووضع خطة جديدة لإنعاش أفريقيا. كما أود أن أرحب بسعادة السيد عمارة عيسى، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وأن أشكره على البيان الذي أدلى به. ويشكل بيانه أمام المجلس خطوة أخرى على طريق تعزيز التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

إن أفريقيا تمثل أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. والدليل على ذلك والذي يشهد على الأهمية الفائقة لهذه الجلسة، هو حضور سعادة السيد خافيير سولانا، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي والمسؤول عن السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي والذي يشرفني أن أترك له الكلمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد سولانا.

السيد سولانا (تكلم بالاسبانية): إنه لشرف عظيم لي أن أتمكن بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، من المشاركة في هذه الجلسة الهامة التي تعقد في الوقت المناسب — وبطريقة مفتوحة — وتحت رئاسة رئيس المجلس. وأود أن أشكركم يا سيدي الرئيس، كما أشكر كل عضو في المجلس.

وقبل أن أشرع في الكلام عن الموضوع الذي أود أن أشاطركم أفكاري بشأنه، أود أن أعرب عن أصدق مشاعر العزاء لضحايا وأسر الضحايا في الكوارث التي وقعت مؤخرا في غوما ولاغوس.

أوروبا تحرص على رفاه أفريقيا. ولدى أوروبا التزام نحو أفريقيا. ولأسباب تتعلق بالجغرافيا والتاريخ والقيم المشتركة، تهتم أوروبا اهتماما أصيلا بمستقبل أفريقيا. ومن

ثم، قامت أوروبا بدور نشيط تجاه أفريقيا يقوم على ثلاثة أركان أساسية. وأود بإيجاز شديد أن أتحدث عن الأركان الثلاثة هذه، التي هي جوهر سياستنا تجاه أفريقيا.

الركن الأول هو التزامنا بالحوار مع أفريقيا. فالاتحاد الأوروبي يحافظ على التزام قوي وغزير تجاه بلدان أفريقيا، بشكل مباشر ومن خلال الأمم المتحدة على حد سواء. وقد يكون أوضح مثال على ذلك الالتزام التعاقدي نحو البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى من خلال اتفاق كوتونو. ولقد خصص الاتحاد الأوروبي بالفعل ١٢ بليون يورو في شكل قروض التزم بنك الاستثمار الأوروبي بتقديمها. وسيسمح لنا الاتفاق بالتركيز على تخفيف حدة الفقر وتعزيز البعد السياسي لشراكتنا وزيادة دور المجتمع المدني.

إننا نرحب بإقامة الاتحاد الأفريقي، وأود أن أنوه بارتياح بأن الاتحاد الأوروبي، والآلية التي أقيم من خلالها، ربما كانا بمثابة إلهام ونموذج. ونحن على استعداد لتقديم الدعم الملموس وتشاطر خبرتنا في التكامل الإقليمي. وسنواصل مساعدة ودعم آلية منع نشوب الصراعات المسلحة وإدارتها وحلها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية. وندرس الآن إمكانية مساهمة الاتحاد الأوروبي في صندوق منظمة الوحدة الأفريقية للسلام، التي ستكمل الإسهامات الكبيرة حاليا التي تقدمها بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أركز الانتباه على حضور صديقي العزيز عمارة عيسى، أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، هنا اليوم، وأن أشيد به على الدور الهام الذي تؤديه منظمته، على الأخص في الصراع بين إثيوبيا وإريتريا في الوقت الحالي، وكذلك فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أن نبني على منجزات منظمة الوحدة الأفريقية من خلال ضمان التزام راسخ من أطراف الصراع بتنفيذ واجباتها الدولية. وهذا التنفيذ للأسف متأخر تماما الآن. ومن منظور أعم، يمكن لنا جميعا أن نستفيد بالتعاون الأوثق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ولكن يجب أن يتم ذلك بشكل متبادل: وبعبارة أخرى، هناك حاجة إلى المزيد من دعم الأمم المتحدة لمنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الوحدة الأفريقية بدورها لا بد أن تمد يدها إلى مجلس الأمن بقدر أكبر.

كما نولي أهمية كبرى لحوارنا وتعاوننا مع المنظمات دون الإقليمية بشأن القارة. ونلقي الضوء، بصفة خاصة، على الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وهذه أدلة واضحة على أن الأفارقة ينهضون اليوم بنصيبهم في المسؤولية عن تأمين السلم والاستقرار في قارتهم. ولا يمكن للإحساس بالملكية الأفريقية أن يعمل بشكل فعال إلا عندما تساعد بلدان أخرى، والأمم المتحدة أيضا، في تعزيز القدرات الأفريقية المؤسسية وتتعاون مع أفريقيا بشكل وثيق.

ومن المهم جدا في إدارة الأزمات وبناء السلام فيما بعد الصراع أن تعمل جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة معا. وهذا يعني، ضمن أمور أخرى، أنه يجب على مجلس الأمن أن يتعاون بشكل مثمر — مثلما يفعل حاليا — مع الأطراف والأجزاء الاقتصادية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة نفسها.

والاتحاد الأوروبي يلتزم التزاما كاملا بالعمل الوثيق والمكثف إلى أقصى حد ممكن وعلى جميع الأصعدة مع منظومة الأمم المتحدة. ولقد كان هذا التعاون كثيفا على وجه الخصوص فيما يتعلق بالحالات الحرجة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومنطقة غرب أفريقيا. علاوة على ذلك، وكما قال كثيرون خلال هذا الاجتماع، نحن في حاجة إلى عمل دولي قوي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة، واستغلال موارد أفريقيا بلا رحمة، واستخدام الأطفال المحاربين وإساءة معاملتهم والاستعمال المستمر للألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وبدءا بمؤتمر القمة الأفريقي — الأوروبي، الذي عقد في القاهرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أقمنا شراكة استراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الأفريقية برمتها. وهذه العملية اشتهرت باسم "عملية القاهرة"، وباتت محفلا نافعا لمناقشة الأمور ذات الاهتمام المتبادل ولإعطاء أكبر دعم ممكن لعلاقات وثيقة مقبلة.

والركن الثاني لسياستنا هو المكافحة الفعالة للفقر والمرض والصراع، وبذل كل ما في وسعنا لتخفيف حدة هذه المشاكل. ولقد تم طوال اجتماع اليوم الاستشهاد بأرقام هائلة. ولا أريد أن أكررها كلها. حسبي أن اقول إن ٣٤٠ مليون أفريقي يعيشون بأقل من ٢ يورو في اليوم. وهذا الرقم لا يعطينا مادة للتفكير فحسب بل أيضا دافعا للتحرك، ونحن نعي أيضا أن الفقر هو بلا شك مسبب للصراعات. ومن ثم يجب الإقرار بأن مكافحة الفقر والإحباط تعني أيضا محاربة أسباب الصراع.

والاتحاد الأوروبي لا يتوقف عند حد الحديث عن هذه القضايا. فنحن نعمل بنشاط لمعالجتها. فالاتحاد الأوروبي هو المصدر الرئيسي في العالم للمساعدة الإنمائية والإنسانية المقدمة لأفريقيا، حيث نقدم أكثر من ثلثي إجمالي التدفقات الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن مجمل المساهمة البالغة ١,٨ بليون يورو المقدمة إلى الصندوق العالمي للإيدز والصحة، ساهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ببليون يورو.

والاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبرى لمؤتمر مونتيري ومؤتمر قمة جوهانسبرغ، ونحن نشارك بنشاط في التحضير لهما ونعمل من أجل إنجاحهما.

وإدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي جزء أساسي من محاربة الفقر. وذلك يتطلب العمل باستمرار وإصرار وتماسك على جميع الأصعدة. ونعتقد أن مبادرة "كل شيء عدا الأسلحة" التي طرحها الاتحاد الأوروبي بهدف توفير إمكانية وصول واردات أقل البلدان نموا بدون رسوم جمركية وبدون حصص محددة، تمثل خطوة هامة. ويحدوني أمل كبير أن تحذو بلدان أخرى هذا الحذو وتتخذ تدابير ملموسة مماثلة في نفس الاتجاه.

لقد حدد الاتحاد الأوروبي الفقر بصفته السبب الرئيسي للصراعات في أفريقيا. لذلك ينصب تركيزنا إلى حد كبير على تخفيف حدة الفقر. ونحن على دراية تامة بأنه لا يمكن أن تستند استراتيجيتنا على عنصر واحد لا غير، بل بدلا من ذلك لا بد أن تستند إلى خليط من خيارات سياسية شتى تتنوع من بلد إلى آخر. ويبدو لنا إذاً أن التعاون مع جميع الآليات، ولا سيما منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية يُعد عنصرا جوهريا على الإطلاق في ما يتصل بمكافحة الفقر ونتائجه عن طريق حسم الصراعات.

ومهما عملنا عملا جادا للتصدي لأسباب الصراعات، لا بد أن نتحلى أيضا بالواقعية. وفي بعض الأحيان ستواجه الوقاية بالفشل. ولا بد لنا أن نكون على استعداد لإدارة الأزمات. ولذلك يجب أن نكون على استعداد للقيام بذلك بطريقة متكاملة ومتسقة، وأن نكون قادرين على وزع المعونة الإنسانية ومجموعة كاملة من الوسائل السياسية والاقتصادية والمالية، وكلما اقتضت الضرورة، الوسائل العسكرية. ويبذل الاتحاد الأوروبي جهودا كبيرة لكي يؤهل نفسه بكافة القدرات المطلوبة لإدارة الأزمات بفعالية. وبعملنا هذا، نعمل عن قرب مع الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن لكي نضمن أن تتسق جهودنا قدر المستطاع في جميع تلك المجالات.

والركن الأساسي الثالث من سياستنا يتمثل في تمسكنا بقيم جوهرية معينة: الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد. ونعتبر أن من الأمور الضرورية أن يتوفر الالتزام الضروري بالديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان. وهذا الالتزام ليس خيارا. ولا يمكن التمسك به في بعض الأوقات ثم التخلي عنه في أوقات أخرى. إذ لا بد من تطبيقه بصورة دائمة لأننا نعتقد بأن هذه القيم ضرورية من أجل التنمية.

وهذه القيم ليست مفروضة من الخارج، ولكنها قيم تعتنقها أفريقيا ذاتها. وقبل عامين، اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية مبدأ يفيد بأن الحكومات التي تتولى السلطة عن طريق انقلابات عسكرية ينبغي ألا تتوقع بعد الآن بأن تُقابل بالترحيب لدى المنظمة. ونرحب بهذا التغيير في السياسة بصفته تغييرا مخلصا في السلوك تجاه كل القيم التي ندافع عنها جميعا. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ أيضا موقفا حازما إزاء الأشخاص الذين ينتهكون المبادئ الديمقراطية وحكم القانون. من أجل هذا، يبعث التزامنا المشترك ومصلحتنا المشتركة في الدفاع عن تلك القيم وتعزيزها من خلال الاتحاد الأوروبي – حسبما تم بالأمس فيما يتعلق بزمبابوي – بإشارة واضحة تدل على موقفنا.

لقد عمل الأوروبيون لفترة طويلة وباهتمام كبير لإعادة بناء قارة وصلت إلى حالة من الدمار الشديد بسبب الحرب العالمية المروعة. كان ذلك بفضل عمل قام به أشخاص يتوفر لديهم الطموح والإرادة السياسية القوية. أود أن أقول إن هذه الجهود نفسها يبذلها عدد كبير من قادة المجتمع الأفريقي، الذين يطبقون تلك الرؤية السياسية ويتحلون بالشجاعة لبناء قارتهم ومساعدتها في التغلب على مشاكلها. وثمة مثال واضح على تلك الرؤية يتمثل دون شك في الشراكة الجديدة في تنمية أفريقيا، والتي تسترشد بمبادئ – المسؤولية، والانتماء والشعور بملكية العملية. هذا هو الشيء الذي يمكن مشاهدته مع الارتياح وهو يحدث في القارة الأفريقية. وتدل هذه المبادرة الهامة بوضوح على أن أفريقيا وأوروبا تشتركان في نفس الأهداف والمصالح. وقيام شراكة جديدة تستند إلى هذا الأساس سَتُمكِّن أفريقيا من جني مزايا العولمة. وهي أيضا سَتُمكِّن المجتمع الدولي وأفريقيا من إحراز المزيد من النتائج مما نقوم بالفعل بعمله على أساس يومي.

أمامنا جميعا تحدٍّ يتمثل في نجاح أفريقيا ونجاح بلدانها. وبمقدور أفريقيا أن تُسهم في إيجاد عالم يتسم بقدر أكبر من العدالة والسلامة. ومن شأن ذلك أن يخفض من اعتماد أفريقيا على المعونة ويُسهم في الرخاء العالمي. ونجاح أفريقيا وبلدانها سوف يعني نجاح العالم بأسره. وينبغي أن يهنئ الاتحاد الأوروبي نفسه بسيره على هذا الدرب الذي سيسلكه دون شك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو ممثل تونس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أعرب لكم عن بالغ سعادتنا لرؤيتكم، معالي الوزير، تترأسون هذا الاجتماع الهام وأن أهنئ كافة أعضاء وفدكم على أدائهم المتميز طيلة رئاسة بلدكم الصديق لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير الجاري.

وبما أن وفد بلادي يُشارك لأول مرة في أعمال المجلس منذ انتهاء ولاية تونس كعضو غير دائم، يسره أن يهنئ الأعضاء الجدد، الجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك وبلغاريا على انضمامهم إلى المجلس متمنيا لهم كل التوفيق في أداء مهامهم.

واسمحوا لي أيضا بأن أرحب بالسيد عمارة عيسى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

السيد الرئيس، طرح وفدكم مشكورا في الورقة القيِّمة التي أعدها ووزعها علينا أسئلة ذات أهمية قصوى إذ أنها تغطي مجمل التحديات التي لا تزال تواجه القارة الأفريقية وتضع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس الأمن، أمام مسؤولياته تجاه الأوضاع القائمة في أفريقيا.

والواقع المعروف لدى الجميع هو أن أفريقيا تعاني ما لا تعانيه أي منطقة أخرى في العالم.

فالقارة الأفريقية تضم أغلب أقل الدول نموا وترزح أغلب بلدانها تحت عبء المديونية، وتعاني عديد المناطق فيها من الفقر المدقع، وتدور فوق أرضها نزاعات مسلحة ما أن ينفض أحدها حتى يندلع آخر، وتحصد الأوبئة الفتاكة كالإيدز يوميا الآلاف من أبنائها، وفيها أكبر عدد من اللاجئين والمشردين داخليا ويتدفق عليها يوميا عدد هائل من الأسلحة الصغيرة وتُهرب مواردها الطبيعية.

ومن الإنصاف القول إن مجلس الأمن بذل في السنوات الأخيرة جهودا كثيرة لحل القضايا الأفريقية. والسؤال الذي ينبغي الرد عليه بصراحة وأمانة هو لماذا يستمر هذا الوضع بالرغم من المبادرات التي اتخذت والجهود المبذولة للنهوض بأفريقيا؟ ومن منظور تونس، فإن الإجابة تتمثل في ما يلي.

أولا، عدم تلاؤم هذه المبادرات التي اتخذت من أجل أفريقيا مع الخصوصيات الحضارية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للقارة من جهة، وعدم توفر الموارد الضرورية لتنفيذها من جهة أخرى.

ثانيا، محدودية التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية والأفريقية لمعالجة القضايا المطروحة أمام المجلس طبقا لمتطلبات الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ثالثا، عدم تدخل مجلس الأمن في الوقت المناسب لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة النزاعات والأزمات في بعض المناطق الأفريقية. وما نلاحظه كذلك هو أنه حتى عندما يتدخل المجلس، فإن الولايات التي يقرها لبعض عمليات حفظ السلام والموارد التي يضعها تحت تصرفها تكون غير مناسبة وغير كافية لمواجهة الأوضاع القائمة على الأرض. ومن الواضح أيضا أن الأهمية الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي يمثلها البلد أو المنطقة التي يدور فيها الصراع بالنسبة لبعض الأطراف ذات المصلحة تؤثر إلى حد كبير على قرار مجلس الأمن بالتدخل لمواجهة نزاع ما أو عدمه. كما تبقى العديد من القضايا، بالرغم من أهميتها وخطورتها، مثل القضية الصومالية، شبه غائبة عن جدول أعمال المجلس.

رابعا، عدم أخذ البعد الإقليمي بعين الاعتبار كما يجب عند التعاطي مع نزاع معين، مع أن الواقع يبين أن العديد من النزاعات في القارة لها من الامتدادات والانعكاسات ما يفرض التعامل معها من خلال نظرة شمولية.

خامسا، محدودية جدوى العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن للتأثير على بعض الأطراف المباشرة أو غير المباشرة في النزاعات. فبالنسبة لحظر الأسلحة المفروض على بعض البلدان الأفريقية أو على بعض الأطراف غير الحكومية في نزاعات معينة، أثبتت التجربة أن مثل هذه العقوبات لم تمكن من تحقيق النتائج المرجوة منها ولم تمكن حتى من الحد من تدفق الأسلحة، والصومال خير دليل على ذلك. أما بالنسبة للعقوبات الاقتصادية، فإننا نعتقد أن تطبيقها في أفريقيا، وخاصة عندما يتعلق الأمر بدول تعد أصلا من بين الدول الأقل نموا، من شأنه على المدى المتوسط والبعيد أن يدعم أسباب التوتر وعدم الاستقرار في هذه الدول.

سادسا، عدم إيلاء منع نشوب النزاعات واندلاعها مجددا والقضاء على أسبابها العميقة، وخاصة الاقتصادية منها، الأهمية المطلوبة من قبل المتدخلين المعنيين بالرغم من إقرار الجميع، بما في ذلك مجلس الأمن، بالترابط الوثيق بين الأمن والاستقرار والتنمية. ومن ناحية أخرى تبقى الإمكانيات المرصودة لأنشطة منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام، إن وجدت، محدودة للغاية ولا تتناسب في أغلب الأحيان مع الأهداف المنشودة.

هذه، حسب رأينا، أهم النقائص التي حال دون تثبيت أسس الأمن والاستقرار في أفريقيا، والتي أكدت تونس طيلة عضويتها في مجلس الأمن على ضرورة تلافيها. كيف يتم تدارك هذه النقائص وماذا يتعين القيام به لمساعدة أفريقيا على الخروج من أزماتها؟ إن الإجابة على هذا السؤال ليست بالتأكيد سهلة بالنظر إلى تعدد التحديات التي تواجهها أفريقيا وتنوعها. ولكننا نرجو أن يمكن نقاشنا اليوم من إفراز بعض الأفكار العملية المفيدة

التي من شأنها الإسهام في إيجاد الإجابة المطلوبة. وتونس من جهتها، ترى أنه يتعين اتخاذ التدابير التالية:

أولا، تعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام ومنع نشوب النزاعات وتوطيد السلام من خلال تدريب القوات وتدعيم الهياكل الإقليمية الأفريقية المعنية بهذه الأنشطة.

ثانيا، التأسيس لتنسيق وتشاور فعلي وناجع بين هياكل الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية الأخرى لضمان مراعاة الخصوصيات الذاتية التي تميز الواقع الأفريقي. وتقترح تونس في هذا الصدد أن يفكر مجلس الأمن في إرساء حوار مباشر ومنتظم مع الآلية الأفريقية للوقاية من النزاعات وإدارتها وحلها. وقد أتى صبيحة هذا اليوم سعادة الأمين العام للمنظمة، أخي عمارة عيسى، باقتراح مثل هذا نؤيده. وهذا الحوار من شأنه، حسب رأينا أن يقرب مجلس الأمن أكثر من الواقع الأفريقي وأن يمكن الهيكلين من وضع خطط مشتركة تستجيب لمتطلبات الأوضاع قيد الدرس. وخدمة لهذا الهدف أيضا، نقترح أن يكثف مجلس الأمن من بعثاته الميدانية إلى مناطق النزاع في أفريقيا. ومن المفيد أيضا التفكير في إمكانية إيفاد بعثات مشتركة بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية إلى مناطق النزاع والتوتر في القارة قصد الوقوف على حقائق أوضاعها وصياغة الاستراتيجيات المناسبة لمعالجتها.

ثالثا، القطع من ثقافة رد الفعل والانتقال إلى ثقافة الوقاية من النزاعات. ويتعين في هذا الصدد أن ترصد كل الإمكانيات المطلوبة لاحتواء بؤر التوتر وتوطيد السلام وأن تحكم كل الأطراف المعنية التنسيق في ما بينها كل حسب اختصاصه وقدراته في إطار استراتيجيات موحدة وشاملة ومندمجة. فقد تبين للجميع أن مفهوم حفظ السلام وتعزيزه أوسع من أن يقتصر على نشر قوات حفظ السلام في بلد ما أو نزع سلاح المحاربين وتسريحهم. وأثبتت التجربة في بعض المناطق الأفريقية، مثل منطقة غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، أن تثبيت الأمن والاستقرار في بلد معين لا يمكن تحقيقه ما لم تستقر الأوضاع في البلدان المجاورة.

رابعا، الحاجة إلى مراجعة استخدام العقوبات وخاصة الاقتصادية منها كأداة ردع وذلك للأسباب التي بيناها سابقا.

خامسا، إيلاء الأهمية اللازمة لمنع وصول الأسلحة الخفيفة والصغيرة إلى مناطق النزاعات. ويتعين في هذا الخصوص التركيز على الدول المنتجة والمصدرة لمثل هذه الأسلحة. وتقترح تونس في هذا المضمار أن يقع التفكير في وضع آلية دولية لمراقبة مصادر هذه الأسلحة والمسالك التي تعبرها للوصول إلى مناطق النزاع. ونؤكد أيضا على ضرورة أن يولي مجلس الأمن مسألة تدفق الأسلحة الخفيفة في مناطق النزاع في أفريقيا نفس الأهمية التي يعطيها لمسألة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية الأفريقية.

سادسا، ضرورة تقديم الدعم والمساندة غير المشروطين للمبادرة الأفريقية المعروفة بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. فنحن نعتقد أن إنجاح هذه المبادرة الواعدة مسؤولية جماعية يجب أن تتحملها المجموعة الدولية بأكملها مهما كان ثقل العبء الذي يمكن أن تمثله هذه المسؤولية.

فلا بد للمجموعة الدولية بكل مكوناتها ومؤسساتها أن تعي أنه مهما كانت الجهود والتضحيات التي تبذلها الدول والشعوب الأفريقية لكسب رهان التنمية والسلم والاستقرار، فإنها لن تكفي للخروج بالقارة الأفريقية من الوضع الهامشي الذي تتخبط فيه.

وتؤكد تونس على ضرورة أن نتابع النقاش الذي دار اليوم متابعة فعالة ومنتظمة وذلك من خلال إدراج الوضع في أفريقيا كبند من بنود القارة في جدول أعمال مجلس الأمن.

فالمطلوب اليوم من المجموعة الدولية بما فيها الأمم المتحدة ومجلس الأمن الانتقال من الأقوال إلى الأفعال الملموسة عندما يتعلق الأمر بأفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

هل لي أن أرجو المتكلمين في المجلس أن يوجزوا بقدر المستطاع، حيث أننا نحتاج إلى الانتهاء في الموعد المحدد وإلى إعطاء فرصة التكلم لجميع المتكلمين المدرجين في قائمتي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل بنغلاديش. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): مما يشجعنا أنكم، سيدي، ترأسون هذه المناقشة. لقد قادت موريشيوس ببراعة أعمال المجلس لهذا الشهر، ويرجع الكثير من الفضل في هذا إلى صديقنا السفير جاغديش كونجول وفريقه. وأود كذلك أن أثني على رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير إيفان سيمونوفيتش، ممثل كرواتيا، الذي أكد بمشاركته الفعالة هنا اليوم، أهمية العلاقة بين المجلسين الشقيقين.

وأود أن أضم صوتي إلى صوتكم، سيدي، في الترحيب بالبيان الذي أدلى به السيد عمارة عيسى، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. لقد زودنا بمعلومات عن التحديات التي تواجهها أفريقيا، كما أطلعنا بشكل عام على الوسائل التي ترجو المنطقة أن تستخدمها في التصدي للتحديات. ونعرب عن تقديرنا لنائبة الأمين العام، لويز فريشيت، على إظهار الخطوط العريضة للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

إن التمثيل الرفيع المستوى للأعضاء في المجلس وغير الأعضاء فيه على حد سواء في جلسة اليوم يبرهن على الأهمية التي نعلقها جميعا على الحالة في أفريقيا. وقد كان لبنغلاديش حتى الآن شرف تنسيق مجموعة أقل البلدان نموا، التي تضم ٣٤ بلدا من أفريقيا. ولهذا لا يسعنا إلا أن نقرن أنفسنا بالقضايا الأفريقية، التي تجد صدى في نفوسنا، سواء كانت عن التعاون أو عن الصراعات. وبينما يبدأ التعاون في ترك آثاره في نطاق كثير من التجمعات الإقليمية في أفريقيا، فإن صراعاها المستعرة هي التي لا تزال تسترعي انتباهنا.

وهناك صراعان من تلك الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى يشكلان تحديا للأمم المتحدة وللزعامة الأفريقية، ويقعان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي. ونعتقد أنه من المستطاع إرساء السلام في كل من الحالتين إذا أمكن إقناع الأطراف الإقليمية بالتعاون وبالتسوية وباتخاذ قرارات حاسمة.

ومن الواضح أنه لا يمكن لمجلس الأمن أن يحسم هذين الصراعين بمفرده. فقراراته لا تنفذ بطريقة آلية. ودور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دور حاسم. وكانت هذه هي الحالة أيضا في الصراع بين إثيوبيا وإريتريا وفي الصراع في سيراليون، ولا تزال الحالة مماثلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي. إن صنع السلام في المنطقتين دون الإقليميتين — غرب أفريقيا والبحيرات الكبرى — يظهر بجلاء في جدول أعمال المجلس.

وقد استخلصنا درسا هاما من عضويتنا في المجلس، وهو أنه يواجه صعوبات في صون السلم والأمن وحده، بالرغم من ولايته. وانطلاقا من هذا الإدراك، كثيرا ما طلبنا العون والمساعدة من أجهزة أخرى، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وصناديق وبرامج ووكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والمجتمع المدني — بما فيه المنظمات غير الحكومية — وفوق كل ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي لجميع أصحاب المصالح هؤلاء أن يضطلعوا بأدوارهم وأن يقدموا إسهاماتهم، وبخاصة في أفريقيا.

إن أفريقيا سيطرت على جدول أعمال مجلس الأمن في السنوات القليلة الماضية. فالصراعات الأفريقية المنفردة، التي تمثل تصورات لحفظ السلام ومنع الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، تطلبت اتخاذ إجراءات ومتابعات متواصلة. وسعت بنغلاديش إلى الإسهام على نحو إيجابي في هذا الشأن أثناء فترة عضويتها. وعلى سبيل المثال، فإنه أثناء رئاستنا في آذار/مارس ٢٠٠٠ أصدر المجلس بيانا رئاسيا في الوثيقة S/PRST/2000/10 بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع، ركز على نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل.

وإحدى القضايا التي نواجهها مسألة تمويل نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل. فالاعتماد على الإسهامات الطوعية في عنصر حاسم، وهو بناء السلام، لا يزال مشكلة نواجهها. وقد جرى في سيراليون إثبات أهمية تمويل نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل على نحو مستدام وكاف ويمكن التنبؤ به. ومن المؤكد أننا سنواجه ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وعادت المسألة إلى المجلس في شباط/فبراير الماضي.

وفي تاريخ مبكر من هذا الشهر، احتفلت سيراليون بإنهاء حرب من أكثر الحروب الأهلية ضراوة في أفريقيا. وانضمت بنغلاديش إلى شعب سيراليون في أفراحه. ولما كنا أكبر بلد ساهم بأفراد لحفظ السلام في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، فمما أثلج صدرنا أن نرى الحرب وقد انتهت، وبخاصة لأننا أرسلنا خوذنا الزرق في مواجهة تلك المحنة عندما كان من شأن الحالة العسكرية والسياسية — إذا نظر إليها نظرة موضوعية — أن تملي عكس ذلك. وبنغلاديش، بوصفها رئيسة لجنة جزاءات سيراليون، أخذت زمام المبادرة لكي تقضي على الصلة بين الماس والصراع. ويسرنا أننا تمكنا من تقديم هذا الإسهام الكبير في إرساء السلام في سيراليون.

وأشير إلى حالة سيراليون بصفة خاصة لأنها مثلت حالة اختبار لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث برهنت على الأهمية الجوهرية لدور الأطراف الإقليمية وأثبتت أنه يمكن للأمم المتحدة أن تنجح في مهامها المتعلقة بإرساء السلام والأمن إذا توفرت لها الإرادة السياسية، حتى في أكثر الحالات تعقيدا.

وإذ نتجاوز نطاق السلطة الواضح لمجلس الأمن، أود أن أضع هذه الجلسة في الإطار الأوسع نطاقا لبعض الأحداث التي وقعت مؤخرا جدا ولبعض الأحداث القادمة. والاجتماع الرفيع المستوى الرابع بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، الذي عقد في شباط/فبراير الماضي، ركز على بناء السلام بعد انتهاء الصراع. و لم يعالج المجلس هذه القضية إلا قبل يوم من الاجتماع وأعرب عن دعمه للمبادرة بعقد اجتماع رفيع المستوى جاء بعد فترة عامين ونصف.

وأود أن أذكر بأن الأمين العام حدد خمسة مجالات للتعاون مع المنظمات الإقليمية وهي: التفاوض حول إبرام اتفاقات السلام وتنفيذها؛ وتعزيز الأمن والاستقرار؛ والعمل على تحقيق الحكم السليم والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وتعزيز العدالة والمصالحة؛ وإيجاد طريقة أفضل للجمع بين الإغاثة في حالات الطوارئ والمساعدة الإنمائية الطويلة الأمد. ويجب أن نتوقع تقريرا مرحليا في المؤتمر الخامس، ولكن إذا كان لهذه الممارسات، كقرارات المجلس والبيانات الرئاسية، أن تسفر عن فائدة أكبر، فمن الضروري أن نحرز تقدما.

وكان في ذلك الاجتماع أيضا تقرير عن منع نشوب الصراعات، يرسم الخطوط العريضة للخطوات المتخذة منذ الاجتماع الثالث في عام ١٩٩٨. والمهمتان، وهما بناء السلام بعد انتهاء الصراع ومنع الصراعات، عميقتا الترابط. والواقع أن بناء السلام بعد انتهاء الصراع، الذي يتضمن تحديات المصالحة والتعمير، يستهدف منع نشوب الصراعات من جديد. وأسفر تقرير الأمين العام في حزيران/يونيه ٢٠٠١ عن استرعاء انتباه العالم بصفة خاصة إلى منع الصراعات. ويشرف بنغلاديش أن تضطلع بدور ريادي في كفالة قيام المجلس بالمتابعة الواجبة، مما أدى إلى اتخاذ القرار ١٣٦٦ (٢٠٠١).

لقد حدد تقرير الأمين العام عن أسباب الصراعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا عددا من المجالات من أجل اتخاذ إجراءات. وسارع المجلس باتخاذ مجموعة من القرارات - ١١٩٦ (١٩٩٨) و ١١٩٧ (١٩٩٨) و ١٢٠٨ (١٩٩٨) و ١٢٠٩ (١٩٩٨). وتتطلب هذه الصكوك متابعة منتظمة. ولم يقم المجتمع الدولي دوما باتخاذ اجراءات توازي الالتزامات في أفريقيا من حيث المتابعة والتنفيذ. ذلك يفسر بصورة جزئية المآسي التي تشهدها أفريقيا في الوقت الحاضر.

وفي التصدي للوقاية من الصراعات، أدركنا مرة أخرى أن صراعات كثيرة تمتد جذورها في الفقر المستوطن والتخلف الإنمائي، وضعف المؤسسات أو عدم وجودها، والافتقار إلى الحكم الرشيد، والانتهاكات الخطيرة والمنتظمة لحقوق الإنسان. وهذا الإدراك يؤدي بصورة حتمية إلى المواضيع التي أُبرزت في المؤتمر الثالث للأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا الذي عُقد في بروكسل السنة الماضية. ويمثل إعلان بروكسل وبرنامج العمل لأقل البلدان نموا خلال العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ التزام المجتمع الدولي بالتصدي للتحديات الاجتماعية - الاقتصادية التي يواجهها ٤٩ بلدا من أشد البلدان فقرا، يوجد ٣٤ منها، حسبما ذكرت آنفا، في أفريقيا.

وتحتاج أفريقيا إلى بناء القدرات لكي تستفيد من إمكانية الوصول إلى الأسواق المفتوحة أمامها. والإطار المتكامل لبناء القدرة في مجال التجارة، الذي نسقته الوكالات الدولية الست - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولي - يتعين وضعه موضع التنفيذ على الفور. ولكي يتسنى الاستفادة من التجارة، يجب على المرء أن يتوفر له المال الكافي للقيام بأعمال تجارية. وبدون ذلك، تصبح نتيجة المؤتمر الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في الدوحة غير ذات معنى بالنسبة لأفريقيا ويظل الفقر مصدر تهديد للسلام.

لقد أوجدت الحروب الأهلية أكبر سوق في العالم للأسلحة عبر أفريقيا. وتتنافس الأسلحة الصغيرة، بصفتها أدوات قتل، مع فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويعد اعتماد برنامج العمل المعني بالأسلحة الصغيرة إنجازا كبيرا. وإذا تم تنفيذه، فسيحدث اختلافا كبيرا في حياة الأفريقيين.

وسجلات الماضي مختلطة ومخيبة للآمال في أغلب الأحيان. والمستقبل واعد بقدر أكبر فيما يبدو. ونسلم بعدة مبادرات جديدة. وهناك مؤتمران عالميان رئيسيان - كلاهما يهم أفريقيا - مدرجان في جدول أعمال هذه السنة هما المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في آذار/مارس، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر. وداخل أفريقيا، أحطنا علما بعدد من المبادرات - مجلس وزراء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المقرر عقده في شباط/فبراير؛ ومجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المقرر عقده في آذار/مارس؛ ومؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المقرر عقده في تموز/يوليه. وتعد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إنجازا رئيسيا آخر. بيد أنه يجب العناية بتنفيذ نتائج هذه الاجتماعات. إن هامش تحمل أفريقيا للفشل آخذ في التقلص على نحو لا يرحم.

ويتعين إيلاء اهتمام يتسم بالأولوية لأفريقيا وقضية السلام والتقدم في جميع هذه المنتديات. ولا بد أن نكفل بأن تكون أفريقيا هي النقطة التي تلتقي عندها جهودنا العالمية والدولية.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بتوجيه نداء واحد يتعلق باللاجئين والمشردين داخليا. في السنة الماضية، أجرى المجلس مناقشة مع السيدة ساداكو أوغاتا، واسترعى الانتباه بصورة خاصة إلى الحالة الإنسانية في أفريقيا. فالمحنة اليومية التي يعيشها الرجال والنساء والأطفال الذين اقتلعوا من منازلهم، وتعرضوا للإهانات والتعذيب، تحكي لنا

حكاية مروعة. فلنسلم بمشاكلهم ولندعُ إلى وضع نهاية لمعاناتهم. ولتكن جلسة المجلس هذه حدا فاصلا يُحدث أثرا في حياتهم. دعونا نعمل لكي تؤتي الثقة التي أعرب عنها منذ فترة طويلة الجنرال الروماني بليني الأكبر ثمارها والتي تفيد بما معناه أن هناك دائما شيئا جديدا يخرج من أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

السيد رودريغيز باريلا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): يشرفنا بالغ الشرف حضوركم بيننا يا سيادة الرئيس ونتقدم لكم بأحر آيات الترحيب. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأثني على السفير جاغديش كونجول وفريقه على الطريقة الممتازة التي أدارا بها أعمال مجلس الأمن خلال الشهر. وإضافة إلى ذلك، نعرب عن الشكر للسيد عمارة عيسى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية على مشاركته وعرضه القيم الذي قدمه في بداية هذه المناقشة.

يوجد قدر كبير من الحكمة والخبرة لدى قادة وممثلي أفريقيا. ولا يعرف أحد مشاكلهم على نحو أفضل مما يعرفونها هم أنفسهم. ولا يوجد أحد في موقف أفضل من موقفهم هم يسمح بتحديد أفضل الحلول. أفريقيا لا تحتاج إلى دروس؛ بل تحتاج إلى تنمية اقتصادية. أفريقيا لا تحتاج إلى وصفات أو برامج تسوية، بل تحتاج إلى موارد مالية ومساعدة إنمائية رسمية والإعفاء من الديون والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة.

والمناقشات من قبيل المناقشة التي نجريها اليوم لها قيمتها دون شك. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن الاهتمام بالحالة في أفريقيا يتجاوز الولاية القضائية الخالصة لمجلس الأمن ويشمل هيئات أخرى داخل الأمم المتحدة وخارجها، على حد سواء. وينبغي توجيه دعوة دائمة إلى رئيسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي كي يشاركا في تلك المناقشات، حيث تولي الهيئتان كلتاهما اهتماما للحالة في أفريقيا وتدرجان تلك الحالة بصفتها بندا هاما في جداول أعمالهما. ونود أن نرحب أيضا بوجود السفير إيفان سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه الجلسة.

إننا نقدر المحاولات الأخيرة التي قام بها مجلس الأمن لكي يفهم الصراعات في أفريقيا على نحو أفضل. ويجري حاليا المزيد من المناقشات بشأن هذا الموضوع، كما يجري إيفاد المزيد من البعثات إلى الميدان، وتقام اتصالات مباشرة في أغلب الأحيان مع المتحاربين الرئيسيين الأطراف في الصراعات، عن طريق عقد اجتماعات سرية أو علنية.

وفضلا عن ذلك، جرى تطوير آليات تسوية الصراعات الأفريقية في السنوات الأخيرة، وبالرغم من أن التعاون لا يزال غير كاف، إلا أنه قد زاد فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا. لكنه لا يزال يتعين عمل الشيء الكثير. ومن دواعي القلق، بالرغم مما جرى التأكيد عليه من جديد في المناقشات وبالرغم مما أكدته المناقشات والقرارات مجددا، أن التركيز لا يزال منصبا على رد الفعل للصراعات وليس على الوقاية منها.

ويتطلب السعي من أجل إقرار السلام وتوطيد الأمن تحقيق التنمية والقضاء على الفقر. ولن يكون هناك سلام بدون تنمية ولن تكون هناك تنمية بدون سلام. ولن تسهم طرق العمل الحالية في المجلس وتشكيله في الوقت الراهن، وهو هيئة يقل فيها بصورة شديدة تمثيل البلدان النامية، بما فيها الدول الأفريقية، في إيلاء اهتمام فعال للمشاكل الأفريقية. كيف يمكن تفسير عدم وجود ممثل واحد من بين الأعضاء الدائمين لأفريقيا التي تحتل صراعاتها معظم بنود جدول أعمال المجلس؟ هذا هو أحد الأسباب التي من أجلها نصر على إجراء إصلاح شامل وعاجل لمجلس الأمن.

ويذكر التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى مؤتمر قمة الألفية أن معظم الحروب في الوقت الحاضر تجري في العالم النامي. والحقيقة التي لا جدال فيها أن أفريقيا تشهد المزيد من التراعات المسلحة أكثر من أي قارة أخرى. وتعيش نسبة ٢٠ في المائة من الأفريقيين في بلدان متأثرة بصورة خطيرة بالصراعات. وتحدث في أفريقيا أكثر من نصف حالات الوفيات بسبب الحروب في العالم، ويعيش في أفريقيا أيضا الملايين من اللاجئين والمشردين داخليا.

ونسبة عدد السكان الذين يعيشون في حالة فقر مدقع تستمر في التزايد في أفريقيا، التي يعيش زهاء ٥٠ في المائة من سكانها بمبلغ يقل عن دولار واحد في اليوم. ويوجد في قارة أفريقيا ٣٤ بلدا من ٤٩ بلدا تمثل أقل البلدان نموا. ومع أن نسبة عدد سكان أفريقيا تبلغ ١٨,٥ في المائة من عدد سكان العالم وتوجد فيها موارد طبيعية هائلة، فإن حصتها من الناتج القومي الإجمالي في العالم بالكاد تصل إلى نسبة ١ في المائة، وتبلغ حصتها من التجارة العالمية نسبة ٢ في المائة لا غير.

وتبلغ نسبة الأمية في أفريقيا ٤١ في المائة – وهي أعلى نسبة في العالم. ولا تملك أفريقيا سوى ١,٨ في المائة من الهواتف الموجودة في العالم، و ١,٣ في المائة من الحواسيب، و ٠,٦ في المائة من مستخدمي شبكة الإنترنت – ونصف مستخدمي شبكة الإنترنت موجودون في بلد واحد. فكيف يمكن للمرء أن يتوقع أن تكون القارة

قادرة على مواجهة التحديات التي يلقيها على عاتقها الاقتصاد الذي يتزايد اعتماده على قاعدة المعلومات، في ظل مثل هذه الحالة؟

وأفريقيا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تعاني من تدهور معدلات الالتحاق بالمدارس؛ فهناك ١٠٠ مليون طفل أفريقي لا يذهبون إلى المدارس إطلاقا. وبالإضافة إلى ذلك فإن الديون الأفريقية تصل إلى ١١٠ في المائة من إجمالي الناتج القومي. والواقع أنه منذ عام ١٩٨٥ حصل صندوق النقد الدولي على أموال من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر مما أقرضه لها. وهذا الاتجاه يتزايد في حدته.

وتنفق أفريقيا على خدمة الدين أكثر مما تنفقه على الصحة والتعليم مجتمعين – يحدث هذا في عالم لا تمثل فيه المساعدة الإنمائية الرسمية سوى ٠,٢٢ في المائة من إجمالي الناتج القومي، وهو أقل مستوى في السنوات الـ ١٠ الماضية.

وإننا نكرر مرة أخرى أن ديون البلدان الأفريقية الخارجية لا بد أن تلغى، دون شروط أو مطالب. فهذه الديون قد دفعت أكثر من مرة.

ويشكل فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تهديدا خطيرا آخر للتنمية المستدامة. ويصاب بالإيدز اثنان من كل ثلاثة أشخاص، ومن بين كل ١٠ أشخاص يموتون من جراء المرض في العالم يوجد تسعة منهم في أفريقيا. وحالات الوفاة الكثيرة بسبب الأيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى توازي حالات الوفاة الناجمة عن إلقاء ٧٠ قنبلة نووية مثل القنبلتين اللتين ألقيتا على هيروشيما وناغازاكي.

ولا يمكننا أن نتغاضى عن الأصول التاريخية للأزمات الأفريقية: عن الدور المؤذي الذي قامت به الدول الاستعمارية ودول الاستعمار الجديد، التي شاركت في الرق، وشجعت الانقسام، ورسمت الحدود بصورة تعسفية، وشجعت الصراعات القبلية، ونهبت الموارد الطبيعية وباعت جميع أنواع الأسلحة، من بين أشياء أخرى.

واليوم هذه الدول ملزمة أخلاقيا بإبطال الآثار التي ترتبت على أعمالها. إن سيادة نظام اقتصادي دولي جائر غير مستدام، ما برح يستخدم أفريقيا كمورد أساسي للثروة لخدمة النزعة الاستهلاكية غير المستدامة في البلدان الصناعية، هو أيضا من بين العوامل التي تشكل هذه الحالة.

وترتبط كوبا مع أفريقيا بروابط تاريخية بالغة العمق من الصداقة والتضامن. وإننا ندين للبلدان الأفريقية بتشكيل قوميتنا إلى حد بعيد.

وهناك أكثر من ٨٠ ٠٠٠ كوبي من العاملين المدنيين الذين يقدمون مساعدتهم لأفريقيا؛ منهم ما يقرب من ٢٥ ٠٠٠ من أطباء الصحة، وأطباء الأسنان، والممرضات والمهنيين الصحيين. وفي الفترة من عام ١٩٦١ إلى عام ٢٠٠١، تخرج ٢٩ ٦٨٦ شابا أفريقيا من المعاهد المتوسطة والعليا في كوبا، منهم أكثر من ١ ١٠٠ في مجال الرعاية الصحية. ويستفيد الآن من البرامج التعليمية في كوبا ٢ ٨٠٣ طلاب أفارقة من ٤٠ بلدا تقريبا. وتقوم حكومتنا بتغطية نفقات دراستهم بالكامل.

وتغطي الخطة الشاملة للصحة في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي بدأتها كوبا قبل بضعة أعوام بالفعل ١١ بلدا أفريقيا وستمتد لتشمل بلدانا أخرى. وهذا البرنامج، الذي يوفر ٨٣١ شخصا كوبيا من العاملين في المجال الصحي يقدم حاليا الرعاية الصحية بالمجان في البلدان المستفيدة، ويتلقى الدعم أيضا من بلدان أخرى مثل فرنسا واليابان وألمانيا وجنوب أفريقيا، وكذلك من منظمات غير حكومية متعددة. وقامت كوبا أيضا بإنشاء مدارس طبية في مختلف البلدان الأفريقية، وأرسلت أساتذة كوبيين إلى بلدان أفريقية عديدة – دون مقابل أيضا.

وكاستجابة محددة لروح التعاون التي تتطلبها الحالة المعقدة الموجودة في أفريقيا، تكرر كوبا اليوم العرض الذي قدمه الرئيس فيديل كاسترو أثناء مؤتمر قمة الألفية بإرسال ٣ ٠٠٠ أخصائي طبي إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لتقديم خدماتهم دون مقابل، بل وإنشاء الهياكل الأساسية الضرورية لإدارة مضادات فيروس النسخ العكسي على نطاق واسع، إذا قدمت البلدان الصناعية العقاقير والموارد الضرورية.

وإننا نؤكد على حقيقة أن هذه العقاقير الضرورية مطلوبة على نطاق مكثف، بما في ذلك أدوية الأيدز، وأنها لا يمكن أن تظل محمية ببراءات الاختراع. إن المرء لا يمكن أن يحقق الربح على حساب حياة البشر.

وأود أن أكرر هنا أيضا العرض الذي قدمته كوبا في الدورة الاستثنائية المعنية بالإيدز. فقد التزمت كوبا بأن تضع تحت تصرف أفقر البلدان ولا سيما أكثرها تأثرا بالمرض ما يلي.

أولا، توفر كوبا ٤ ٠٠٠ طبيب صحة وموظفين صحيين لإنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لتزويد السكان بالأدوية اللازمة، والوصفات والمتابعة الطبية. ويمكن لهؤلاء الموظفين بدورهم أن يقوموا بتدريب عدد كبير من الأخصائيين، والممرضات والفنيين الصحيين في البلدان التي يعملون فيها.

وتقدم كوبا أيضا أساتذة لإنشاء ٢٠ مدرسة طبية لتدريب ١٠٠٠ طبيب كل عام في البلدان التي تشتد حاجتها إلى ذلك. وستوفر أيضا الأطباء والمدرسين والمعالجين النفسانيين والأخصائيين الآخرين اللازمين لتقديم المشورة والتعاون مزودين ببرامج وقائية ضد الإيدز وغيره من الأمراض؛ ومعدات التشخيص والأدوات اللازمة لبرامج الوقاية الأساسية وتقديم مضادات فيروس النسخ العكسي لـ ٣٠٠٠٠ مريض.

ولن تحقق كوبا أية أرباح على الإطلاق من وراء ذلك وستساهم في تحمل الجزء الأكبر من التكاليف، ألا وهو – مرتبات الموظفين والأخصائيين المستعدين للاضطلاع بهذه المهمة.

وقد آن الأوان للعمل. إننا نعرض خبرتنا بكل تواضع، وكمجرد مثال على ما يمكن القيام به بروح التعاون الحقيقي من الجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كوبا على العبارات الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي هو ممثل كوت ديفوار. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دجانغوني – بي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يسعدني ويشرفني أن أشارك في الجلسة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن في الشهر الأول من عام ٢٠٠٢، لنتبادل مرة أخرى الآراء بشأن الحالة في أفريقيا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكركم يا سيدي الرئيس على دعوتكم الكريمة إلى زميلكم الأيفوري، السيد أبودرامين سنغاري، الذي لم يتمكن للأسف من حضور هذه الجلسة نظرا لارتباطاته السابقة. وأود أن أعرب أيضا عن ارتياح كوت ديفوار للمبادرة الممتازة التي قمتم بها بإدراج بند في جدول أعمال المجلس عن الحالة في أفريقيا.

وعلاوة على ذلك، يسعدني أن أرحب بحضور نائبة الأمين العام السيدة فريشيت، ممثلة للأمين العام السيد كوفي عنان، المعروف بالتزامه بأفريقيا وبالسعي للتوصل إلى حلول لمشاكلها، والذي يحظى بتقدير بلدي، كما أرحب بالبيان الذي أدلت به السيدة فريشيت.

ومن دواعي شعوري بالسعادة والفخر رؤية السيد عمارة عيسى، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، في هذه الجلسة الرفيعة المستوى الذي دعي إلى الكلام عن مشاكل أفريقيا. وهل يوجد من هو أفضل منه لكي يخبرنا عن حالة أفريقيا وعن آفاق مستقبلها في مرحلة الانتقال هذه من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، في الوقت الذي يركز فيه المجتمع الدولي انتباهه على تحديات أخرى؟

وأخيرا، أود أن أرحب بحضور رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن أثني على جميع أعضاء المجلس لاستعدادهم لمعالجة القضية الأفريقية، ولن تفوتني فرصة تقديم التهنئة لممثلي الكاميرون وغينيا، وكذلك للأعضاء الجدد غير الدائمين في مجلس الأمن، وأن أعبر عن مدى سعادتنا لرؤيتهم وهم ينضمون إلى هذه الهيئة الهامة لصنع القرار في الأمم المتحدة. فباستطاعتهم الاعتماد على تعاون وفد كوت ديفوار.

تعقد هذه الجلسة عن الحالة في أفريقيا في سياق خاص للغاية، لأنها أول جلسة بهذه الضخامة تعقد منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية. وقد أعربنا في أعقاب تلك الحوادث الأليمة عن تقديرنا للكيفية التي استطاع بها المجلس معالجة المسائل الدقيقة التي يثيرها الإرهاب. وقد استجاب المجلس حقاً من منطلق المسؤولية وفي جو من الهدوء، الأمر الذي حاز على رضا الجميع.

وقد برهنت مختلف القرارات التي اتخذها المجلس على وجه السرعة، والتي يدين فيها أعمال الإرهاب دون تحفظ ويدعو لاتخاذ تدابير ملائمة لمكافحة هذا البلاء بشكل فعال، من جديد على مدى استعداده لتلبية توقعات المجتمع الدولي ومدى أهمية أن تكون الإجراءات المضطلع بها شاملة من أجل استئصال كافة الشرور التي تتهدد السلام والأمن الدوليين.

وها نحن نجتمع هنا من جديد لنتناول الحالة في أفريقيا في يوم واحد. وهذا تحدٍ حقيقي، حتى لو اكتفينا باختيار بعض النقاط الهامة. كما نخاطر بالانخراط في تبادل التفاهات، نظراً لكثرة تناول هذا الموضوع خلال العقود القريبة الماضية في جميع المحافل والهيئات الدولية.

ومن منا لم يسمع الإشارة فيما يتعلق بالقارة الأفريقية إلى مواضيع من قبيل الزيادة الكبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون، وتحسين سبل وصول المنتجات الأفريقية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، وهكذا دواليك. فهذه موضوعات كثر اجترارها إلى ما لا نهاية دون أن يحدث أي تطبيق حقيقي دائم على أرض الواقع.

وقد نشر الأمين العام، السيد كوفي عنان، بناء على طلب المجلس، تقارير مواضيعية ممتازة عن الحالة في أفريقيا، ومنها على وجه الخصوص التقرير المتعلق بأسباب نشوب الصراعات في أفريقيا وطرق التعامل معها، وذلك من أجل تحقيق سلام يؤدي إلى التنمية المستدامة لصالح الشعوب الأفريقية والمجتمع الدولي.

وقد جرت مناقشة ودراسة مستفيضة في نطاق المجلس لمسائل منها، على سبيل المثال لا الحصر، الشؤون المتصلة باللاجئين والمشردين، التي حققت فيها أفريقيا رقماً قياسياً مؤسفاً، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وصدرت قرارات أو توصيات تشير بوضوح إلى الطرق والوسائل المؤدية لحل المشاكل الأفريقية. ورغم كل هذا فما زلنا عند نقطة البداية.

وللمرء أن يعجب في ظل هذه الظروف عن السر في تناول المجلس للحالة في أفريقيا على نحو يوشك أن يكون دوريا، كما لو كان الهدف من ذلك يقتصر على إرضاء المجلس لضميره. غير أن من غير الممكن توجيه الاتهام للأفريقيين أنفسهم بأنهم لم يتخذوا خطوات إيجابية واسعة النطاق على سبيل التصدي للتحديات التي تواجههم.

ويمكن رداً على أي انتقاد يوجه توضيح أن أفريقيا تعمل في إصرار لعدة سنين من أجل البحث عن حلول لمشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديدة. وقد تم تحقيق بعض نتائج ملموسة في مجال تسوية الصراعات، وذلك بفضل العمل الذي قام به ساسة أفريقيا وقادتها البارزون. ويمكننا في هذا السياق أن نشير إلى الرئيسين نيلسون مانديلا وكويت ماسيري في حالة بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والرئيس عبد العزيز بوتفليقة في حالة الصراع بين إثيوبيا وإريتريا.

وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، لم يدخر قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسعاً، رغم العوائق الكبيرة، في كفالة إحلال السلام تدريجياً في ربوع هذه المنطقة، حيث كانت بؤر التوتر تهدد وجود بلدان مثل غينيا – بيساو وسيراليون وليبريا. ومن الطبيعي أن هذه النتائج المشجعة جميعها قد تحققت بمساعدة ملموسة من جانب الأمم المتحدة تلقى منا التقدير.

أما الحوار والتعاون، اللذان اختيرا وسيلة لحل المشاكل دون تدخل أجنبي لا محل له، فهما اليوم في سبيلهما لأن يؤتيا ثمارهما. ويعرب بلدي كوت ديفوار عن رغبته في أن تتخذ البلدان الأخرى المتأثرة بالصراعات هذا الطريق، تمشياً مع التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام للأمم المتحدة عن أسباب الصراع في أفريقيا.

ويحترم هذا النهج الذي حدده الأفريقيون أنفسهم لحل مشاكلهم السياسية التقاليد الأفريقية ويجب على المجتمع الدولي الترحيب به وتشجيعه. وهو يُظهر علاوة على ذلك أن هذه القارة هي بالفعل كيان يراه زعماؤه موحداً وأن رؤساء الدول على استعداد لإجراء حوار بنّاء فيما بينهم، بغض النظر عن النزاعات التي تفصل بينهم، شريطة اتفاق الجميع على العمل لصالح الشعب الأفريقي. ويجب أن يثق المجتمع الدولي بهم وأن يساعدهم بإخلاص، دون دوافع خفية.

كذلك تظهر في المجالين الاقتصادي والاجتماعي الجهود الجاري بذلها بحثاً عن حلول للمشاكل السياسية، ولا سيما المتعلقة بالصراعات.

وليست محاولة أفريقيا وقادتها النشطة لإيجاد الآليات اللازمة لإدارة الإصلاحات الداخلية وتعزيز الحكم الرشيد سراً خافياً على أحد. وليس بناء الديمقراطية وصونها من الأهمية بمكان لصون السلام والاستقرار داخل الدول فحسب، وإنما أيضاً لأنهما يسهمان في مكافحة الشرور الأخرى. وقليل جداً من الدول الأفريقية اليوم لا يتحرك صوب إقامة نظم حكم تعددية وديمقراطية.

فقد تغير السياق الأفريقي تغيراً كبيراً بصفة عامة. ومما يدعو للتفاؤل تطور القيادة السياسية. والجهود المبذولة لتحقيق الحكم الرشيد هي جهود مخلصة، ومع أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله إلا أن شيئاً من التقدم قد أحرز في مجال مكافحة الإدارة السيئة للنظم العامة.

وترسخ جذور الديمقراطية ببطء ولكن بشكل أكيد. وقد انتهت حقبة الحزب الواحد، ومن الأمور الجديرة بالتنويه إنشاء مجتمع مدني واعٍ لمسؤولياته. ذلك أن الديمقراطية في الواقع ليست شاغل الحكومات وحدها. فهي تنطوي أيضاً على إنشاء ثقافة على صعيد المواطن والمجتمع المدني برمته في بلد من البلدان.

بيد أن من الواضح أن التحول الديمقراطي لا يمكن أن يزدهر في جو يخيم عليه الفقر. وكما قال موريس دوفيرجيه: ''الديمقراطية هي أيضاً مسألة قدرة شرائية''. وبعبارة أخرى، لكي يكون هذا التحول الديمقراطي حقيقياً ودائماً، فإنه يحتاج إلى التنمية، وبالتالي إلى استعداد المجتمع الدولي لمساعدة هذه القارة بإخلاص. ولا يمكننا إقناع أفريقيا بالمشاركة في عملية التحول إلى الديمقراطية بمجرد التلويح بشروط كثيراً ما تكون غير متناسبة مع الواقع اليومي للشعب الأفريقي.

ويتطلب الارتقاء والتطورات التي أشرت إليها أن يقطع المجتمع الدولي برمته على نفسه التزاماً راسخاً للغاية وطويل الأمد. فلا يمكن، فيما يتعلق بالمسائل السياسية، أن يوجد أمن ولا استقرار، وفوق كل شيء لا يمكن أن توجد تنمية، بدون إقرار السلام ووقف الصراعات المهلكة. بل لا يمكن التفكير في مسألة الانتصار على الفقر أو الاندماج الكامل للقارة الأفريقية في الحياة الدولية.

ويوجد في أفريقيا، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، ما نسبته ٥٢ في المائة من الناس الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. وطرأ في العقد الماضي انخفاض ملحوظ على الموارد المقدمة للأمم المتحدة بغرض الإنفاق منها على أنشطتها في هذه المنطقة. وبالمثل انخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا من ٢٣,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٤ إلى ١٥,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٩. وجمد الاستثمار الأجنبي في أفريقيا عند أقل من ٥ في المائة من جميع الاستثمارات في جميع البلدان النامية.

ويجب الإشارة إلى أن القارة الأفريقية تضم ما نسبته ٢٠ في المائة من سكان العالم. بيد أنها لا تمثل سوى نسبة ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم و ١,٥ في المائة من صادرات العالم. ولتحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية بخفض الفقر بمقدار النصف خلال الفترة من الآن وحتى عام ٢٠١٥، ينبئنا الخبراء بأن على البلدان الأفريقية أن تحقق معدل نمو اقتصادي يتراوح ما بين ٧ و ٩ في المائة سنوياً.

ونحن في كوت ديفوار نشارك الأمين العام اقتناعه بأنه يلزم لمساعدة أفريقيا على إلحاق الهزيمة بالفقر تحقيق توازن دقيق بين المساعدة المالية وتخفيف عبء الديون وتحسين سبل الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، فضلاً عن تقديم الدعم الملائم والمستمر للجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد الأفريقي.

وفي المجال الاجتماعي، يدرك مجلس الأمن أن من بين الـ ٣٥ مليون شخص الذين ثبت بالفحص أنهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية على مستوى العالم، يوجد ٢٥ مليونا من الأفارقة. إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز يجهض خطط التنمية في أفريقيا لأنه يختار ضحايا خاصة من الشباب، كما أنه، وفقا لما يقوله الخبراء، يؤثر سلبا على النظم التعليمية في كل أنحاء القارة. ولا يخفى على أحد أنه في بعض البلدان الأفريقية وصل معدل الإصابة بهذا الوباء بين المدرسين أبعادا لم يعد من الممكن معها الاستعاضة عنهم بمدرسين آخرين.

وهنا أيضا، لا تزال نتيجة العمل الجاري بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجمعية العامة التي أنشأت، بناء على مبادرة من الأمين العام، صندوقا لخوض حرب فعالة ضد هذه الآفة، وفي أفريقيا بصفة خاصة – في انتظار التنفيذ من قبل المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، فمن منا هنا لم يسمع صرخة اليأس التي تقول إن ''المرض في الجنوب والدواء في الشمال''؟

في تموز/يوليه الماضي، طالب الأمين العام مجموعة الـ ٨ التي كانت مجتمعة في جنوا، بالمساهمة في الكفاح العالمي ضد الإيدز، بتوفير التمويل الرئيسي للصندوق العالمي المنشأ لهذا الغرض. وقد لاحظ الأمين العام أن الصندوق أبعد ما يكون عن الهدف المحدد له، وهو ما بين ٧ بلايين و ١٠ بلايين دولار في العام. وأعرب السيد عنان عن أمله في أن ينضم الجميع – الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات وغيرها – إلى الكفاح ضد وباء الإيدز الذي وصل إلى أبعاد مروعة، وبخاصة في أفريقيا. وعلينا أن نذكر هنا بأن أفريقيا قررت فعلا، في أبوجا بنيجيريا، أن تخصص ما يقرب من ١٠ في المائة إلى ١٥ في المائة من ميزانيات الحكومات الأفريقية لمكافحة الإيدز.

وفي هذا المجال، كما في مجالات أخرى، يسعى الأفارقة جاهدين لتهيئة الظروف التي يمكنهم فيها أن يتولوا المسؤولية عن مستقبلهم. وهم لا يعترفون بـ ''التشاؤم الأفريقي'' الذي يتهمون به، ولقد أصبح الأفارقة اليوم أكثر تصميما من أي وقت مضى على أن يأخذوا بأيديهم زمام مستقبل القارة وشعوبها.

وانطلاقا من الوعي بهذه الحقيقة، ومع إنشاء الاتحاد الأفريقي، استحدثت أفريقيا لنفسها هيكلا سياسيا جديدا يدخل هذه التحديات في الحساب.

أما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي رحب بها المجتمع الدولي وعن صواب، فإنها برنامج طموح وضعه الأفارقة من أجل الأفارقة وشركائهم الأجانب. ودون الخوض في التفاصيل، ينبغي لنا أن نفهم أن هذا البرنامج يستهدف استعادة السلام والأمن والاستقرار في القارة، والنهوض بالحكم الرشيد والقيادة الفعالة، وإيجاد السبل لتحقيق النمو السليم والتنمية المستدامة، وتخفيض الفقر والحد من عدم المساواة، وإعادة تأهيل وإعادة بناء الهياكل الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق رفاه شعوب أفريقيا.

وهذه الطموحات تتماشى مع الآمال المشروعة للقارة الأفريقية بالنسبة للقرن الحادي والعشرين. ويتعين على الأمم المتحدة أن تصغي للمبادرات الأفريقية وأن تتحلى بالصبر، بغية صوغ وتعزيز برامج مناسبة، والاشتراك في بحث بناء عن الوسائل الكفيلة بمساندة تلك المبادرات. والأمم المتحدة ينبغي أن تكون الشريك الأول لأفريقيا في بحث الآثار المترتبة على تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ذلك أنه كان من المتصور لتلك المبادرة أن تكون قائمة على شراكات قوية وملموسة.

ولا تزال كوت ديفوار مقتنعة بأن هذين المشروعين العظيمين – إنشاء الاتحاد الأفريقي وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا – سينظر إليهما في المستقبل على أنهما ''القانون التأسيسي'' لتنمية أفريقيا.

إن الوقت لم يعد وقت إعلانات النوايا: فالكل يعرف جميع الخطط والبرامج المتصلة بالحالة في أفريقيا، والحلول التي تحتاجها. وقد صيغ معظمها بمساعدة الأمم المتحدة

ووكالاتها ومؤسساتها. وعلينا اليوم أن نقيم تنفيذها، وكذلك تنفيذ جميع القرارات والتوصيات التي اعتمدتها الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، لنعرف ما أُنجز وما لم ينجز، وأسباب التقاعس فيما يتعلق بقارة يأسف الجميع على العلل الكثيرة التي انتابتها، وتشعر شعوبها بأن المجتمع الدولي، كلما تعلق الأمر بها، إما يمن عليها بالنذر القليل أو لا يعيرها أي التفات.

وقد حان الوقت الآن لأن نعمل علانية مع الأفارقة حتى يمكن لأفريقيا أن تلعب دورا أكبر على الساحة الدولية. ولنصغ للرسالة التي توجهها لنا أفريقيا، لأن تلك الرسالة تعطينا أسبابا وجيهة لكي نؤمن بأنه من الممكن أن يكون للقارة الأفريقية مستقبل أفضل. وبمجرد أن يقرر الأفارقة بأنفسهم أن يجعلوا نهضة أفريقيا وانتعاشها حقيقة واقعة، ينبغي لشركاء أفريقيا أن يساعدوهم على بلوغ تلك الغاية.

ولنتأمل الكلمات البليغة التي قالها رئيس الوزراء البريطاني، السيد توني بلير، في الخطاب الأخير الذي ألقاه في برايتون:

> ”إن حالة أفريقيا تمثل جرحا في ضمير العالم. ومع ذلك، فإذا ركز العالم اهتمامه عليها، كأسرة واحدة، سيكون بوسعنا أن نداوي هذا الجرح. وإذا لم نفعل ذلك فسوف يصبح أكثر عمقا والتهابا“.

ولنتأكد جميعا من أننا نسهم الآن في عملية ستمكن أفريقيا من مداواة جراحها والسيطرة بالكامل على مستقبلها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كوت ديفوار على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل اليابان. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد هانيدا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أعرب، باسم حكومة اليابان، عن تقديرنا لقيادتكم في الدعوة لعقد هذه المناقشة. كما أود أن أشكر نائبة الأمين العام، السيدة لويز فريشيت، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد عمارة عيسى على بيانيهما، ونقدر على وجه الخصوص الإحاطة التي قدمها السيد عيسى عن استراتيجية منظمة الوحدة الأفريقية لمعالجة الوضع الحالي في أفريقيا، وعن عملية تحويل المنظمة إلى الاتحاد الأفريقي.

على الرغم من الجهود الجبارة التي بذلتها البلدان الأفريقية حتى الآن، ما زالت تلك البلدان تجابه العديد من العقبات التي يمكن أن تشكل خطرا على السلام والاستقرار في أوطانها. وتدرك اليابان أن إحلال السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الداخلي، شرط لا بد منه لتحقيق التنمية المستدامة في أي مجتمع أو أي اقتصاد؛ وأن الحكم الرشيد يلعب دورا حاسما في هذا الصدد.

ومن هذا المنظور، ترحب اليابان بالقرار المتعلق بتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، والذي اعتمد في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في زامبيا في تموز/يوليه الماضي. وكما يؤكد القرار، سيكون الدور الرئيسي للاتحاد الأفريقي هو النهوض بالسلام والأمن والاستقرار، وكذلك بالحكم الرشيد في جميع أرجاء القارة الأفريقية، على أساس المبادئ والمؤسسات الديمقراطية، والمشاركة الشعبية. وهكذا نرى أن نجاح الاتحاد الأفريقي سيتوقف إلى حد بعيد على قدرته على صون السلام والأمن في كل أنحاء القارة. واليابان على ثقة بأن مهمة تحويل المنظمة إلى الاتحاد الأفريقي، ستكلل بالنجاح في ظل القيادة القديرة للسيد عمارة عيسى. وسوف نبذل قصارى جهدنا لدعمه في تلك المهمة.

وعلى حين أن القرار المتعلق بالاتحاد الأفريقي وقانونه التأسيسي يوفران اتفاقا إطاريا جديدا للحكم في بلدانه الأعضاء، فإن وثيقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي اعتمدت أيضا في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في تموز/يوليه، توفر توجها للسياسة العامة لأنشطة الاتحاد الأفريقي. واليابان تدرك أن اعتماد هذه الشراكة الجديدة يكتسب مغزى خاصا بالنسبة للتنمية المستدامة في أفريقيا.

أولا، إن حقيقة أن مختلف الخطط الإنمائية الأفريقية التي قدمها عدد من القادة الأفارقة تم تنسيقها وإدماجها في الشراكة الجديدة، دليل يقدمه الأفارقة على ملكيتهم لعملية بناء السلام والتنمية.

ثانيا، إن الهدفين الرئيسيين للشراكة الجديدة — ألا وهما تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على منع الصراعات وإدارتها وحلها، وإرساء الحكم الديمقراطي على أسس اقتصادية متينة — يشكلان معا نهجا أساسيا لا بد من اتباعه إذا كان للبلدان الأفريقية أن تشارك مشاركة كاملة في الاقتصاد العالمي.

لهذه الأسباب، ترى اليابان أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بإطارها الهام للسياسة العامة لتحقيق السلام والتنمية المستدامة للبلدان الأفريقية، وبالاتحاد الأفريقي بوصفه جهازها التنفيذي، تستحق الدعم القوي من المجتمع الدولي.

لقد استضافت اليابان مؤتمرين دوليين في طوكيو معنيين بالتنمية الأفريقية منذ عام ١٩٩٣ بغية إدخال القضايا الأفريقية في المجرى العام لجدول أعمال المجتمع الدولي، ودعم مبادرات البلدان الأفريقية ذاتها الرامية إلى حسم تلك القضايا، بغية تمكينها من أن تُشارك بشكل كامل في الاقتصاد العالمي. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، استضافت اليابان أيضا اجتماعا على المستوى الوزاري في طوكيو استعدادا للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية الذي سيعقد في عام ٢٠٠٣. وقد ركز ذلك الاجتماع الوزاري اهتمامه على الكيفية التي يستطيع بها ذلك المؤتمر الدولي أن يُعزز التنسيق بينه وبين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، واعتمد بيان الرئيس الذي يسرد عدة مجالات هامة للتعاون. ويتصل أول هذه المجالات بتعزيز القاعدة الأساسية للتنمية عن طريق النهوض بالسلام والحكم الرشيد؛ ويتعلق المجال الثاني بالاستثمار في البشر مع تركيز على تنمية الموارد البشرية، والتعليم، والقطاع الصحي؛ أما المجال الثالث فيتصل بتخفيف حدة الفقر عن طريق النمو الاقتصادي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون بين بلدان الجنوب – خصوصا بين بلدان آسيا وأفريقيا وكذلك فيما بين البلدان الأفريقية – وهو تعاون إقليمي وتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تم أيضا الاعتراف به بوصفه من النُهج الهامة التي يتعين اتباعها في النهوض بالتنمية الأفريقية.

وإذ تتطلع اليابان إلى المؤتمر الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية، فإنها ستواصل تعزيز تعاونها مع البلدان الأفريقية بالتعاون الوثيق مع الأمين العام عيسى، وستدعم الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل اليابان على توخيه الإيجاز في البيان الذي ألقاه توا.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل نيجيريا. أدعوه لشغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبتا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي السرور البالغ لنيجيريا أن تراكم، سيدي الوزير، تترأسون شخصيا هذه المداولات الهامة لمجلس الأمن. ويدل وجودكم على التزامكم الشخصي والتزام حكومتكم بضمان شروع أفريقيا مع بزوغ الألفية الجديدة في عملية تحول اقتصادي واجتماعي سريع لمجتمعاتها، وإن هذه العملية لم تعد مجرد بند مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن.

ونرحب بشتى الوزراء الذين خاطبوا المجلس صباح اليوم. ويشهد وجودهم – وخصوصا وجود هؤلاء الذين جاءوا من خارج القارة – على التزام المجتمع الدولي بمساعدة أفريقيا في التصدي لشتى المشاكل التي تواجهها. وبالنيابة عن وفد نيجيريا أشكرهم جميعا على إسهامهم في هذه المناقشة.

وتُرحب نيجيريا بالأعضاء المنتخبين حديثا لعضوية المجلس وهم بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك. كما نرحب بوجود الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية سعادة السيد عماره عيسى بين ظهرانينا. وتعلن نيجيريا تأييدها لفحوى البيان الذي ألقاه صباح اليوم.

وباسم الوفد النيجيري، أود أن أشكر الوفود التي أعربت عن مواساتها لحكومتنا وشعبنا بمناسبة الأحداث المأساوية التي وقعت مؤخرا في لاغوس. ونُعرب عن تقديرنا لعبارات التأييد التي حظينا بها.

وبالنسبة للعديد من الدول في قارتنا، لا تزال الوعود بالرخاء لم تُنفذ بعد مرور ٤٠ عاما على الاستقلال. والواقع أن أجزاء عديدة من قارتنا تتسم بالفقر، وتدهور هياكلها الأساسية، وانتشار آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحالات الصراع. وفي مواجهة هذه التحديات، شرع القادة الأفريقيون في بذل جهود جادة ترمي إلى إيجاد حلول دائمة ومستدامة للمشاكل الأساسية التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهناك الجهود التي بذلها الرئيس بوتفليقة، والتي وضعت نهاية للصراع بين إثيوبيا وإريتريا؛ والجهود التي بذلها قادة بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمعالجة المشاكل التي تواجه دول اتحاد نهر مانو؛ والجهود التي يبذلها قادة بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية سعيا للتوصل إلى حلول سلمية للصراعات في الصومال والسودان؛ والجهود التي تبذل في إطار عملية لوساكا للسلام فيما يتصل بالصراعات الدائرة في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتمثل تلك الجهود بعض الخطوات المثالية التي اتخذها قادتنا في محاولة تخليص أفريقيا من حالات الصراع التي تواجهها. والواقع أن النجاحات التي تحققت حتى الآن في سيراليون وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو إنما يعود الفضل فيها إلى حد كبير إلى جهود صنع السلام التي يبذلها قادتنا. إننا نحيي مثابرتهم ومنجزاتهم. ولئن كانت الحرية الوطنية "أوهورو" لم تتحقق بعد في تلك البلدان، فإننا نعترف مع ذلك بأنه قد تم إنجاز تقدم هام صوب إحلال السلام المستدام.

إننا نُسلم بأن قارتنا تُشكل أضعف حلقة في السلسلة العالمية. وأدى هذا التسليم ضمن عوامل أخرى إلى حفز القادة الأفريقيين على مضاعفة جهودهم في فجر

الألفية الجديدة لإخراج أفريقيا من دائرة الديون الخارجية، وحالات الصراع، والأمراض المعدية التي يمكن الوقاية منها، والفقر. لذلك، تمثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مبادرة شجاعة ومبتكرة اتخذها قادتنا لتحقيق الهدف المتمثل في إحداث تحول إيجابي للمجتمعات الأفريقية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق غرض واحد، ألا وهو تحسين مستوى معيشة شعوبنا. وفي حين أنهم يقبلون تحمل المسؤولية الأساسية عن إنجاز هذه المهمة الجسيمة، فإنهم يدركون أيضا أنهم لا يستطيعون القيام بها وحدهم، خصوصا في عصر العولمة هذا. ومن هنا يلزم التشديد على هذه الشراكة الجديدة – وهي شراكة بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية؛ وبين القطاع العام والقطاع الخاص؛ وبين الحكومات وجميع قطاعات المجتمع – إنها شراكة بالغة الأهمية بين أفريقيا والمجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، كان من المفيد جدا أن يُعلن هؤلاء القادة بأنهم لن يسمحوا لأنفسهم بعد الآن بأن يتركوا الظروف تتحكم في مقدراتهم، وإنهم عاقدون العزم على أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم، ودعوا بقية العالم لأن يكمل جهودهم. لذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تكملة تلك الجهود بطريقة مخلصة وشفافة.

إن نيجيريا، التي تترأس لجنة تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مصممة على أن تيسر تحقيق تلك الأهداف في أقرب وقت ممكن. وتشمل تلك الأهداف، التي تكمن في صميم الشراكة الجديدة تعزيز آلية منع الصراعات واحتوائها وحسمها على الصعيدين الإقليمي والقاري؛ وتعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل بلد من البلدان الأفريقية؛ واستعادة استقرار الاقتصاد الكلي والمحافظة عليه في اقتصاداتها من خلال ضمان الانضباط في تنفيذ السياسات الضريبية والنقدية؛ والنهوض بتنمية الهياكل الأساسية، والزراعة – بما في ذلك تنويع الصناعات الزراعية، والصناعات التحويلية من أجل خدمة الأسواق المحلية والتصديرية؛ وتنشيط معاهد التدريب التربوي والطبي مع إيلاء أولوية عالية للتصدي لمشاكل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والأمراض المعدية الأخرى.

وفيما يتعلق بقضية التعاون مع المنظمات الإقليمية، تشيد نيجيريا بجهود مجلس الأمن في بناء المستوى اللازم من التآزر مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مجال منع اندلاع الصراعات وحسمها في المنطقة دون الإقليمية لكل منها، ومع ذلك، فإننا نحث مجلس الأمن على أن يكثف دعمه لشتى المبادرات الإقليمية الرامية إلى صون السلم والأمن في أفريقيا.

وبغية تعزيز التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، يحث وفد نيجيريا على زيادة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى آلية منع اندلاع الصراعات واحتوائها وحسمها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، ويدعو إلى تقديم المساعدة المالية والسوقية إلى المنظمات دون الإقليمية بغية تعزيز فعاليتها، وتؤيد نيجيريا استخدام بعثات تقصي الحقائق وبناء الثقة المتعددة التخصصات إلى المناطق غير المستقرة، وتشيد بشكل خاص بالزيارات التي قام بها أعضاء مجلس الأمن إلى مناطق الصراعات في أفريقيا، وكذلك بالاستفادة من خدمات المبعوثين الخاصين الذين يوفدهم الأمين العام للتصدي للصراعات المحتدمة في قارتنا.

وتؤكد المساهمة الممتازة التي يقدمها وسطاء مثل الرئيس السابق نيلسون مانديلا السبب الجوهري لاستمرار استخدام الشخصيات البارزة كوسطاء.

ونرحب أيضا بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. ونرى أنه سييسر التعاون والتضافر بين الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقادة المنطقة، ولا سيما في مجال السلم والأمن.

إن الأمين العام في تقريره المعنون ”أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها“، قد استرعى الانتباه إلى أهمية الجزاءات الاقتصادية وحظر توريد الأسلحة كأداة فعالة لمنع نشوب الصراعات وحلها. وقد دلت تجربتنا على أن ما يثير الصراعات ويطيل أمدها ويدعمها هو انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وإننا نؤيد بقوة نتائج المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وندعو المجلس إلى دراسة هذا التقرير واستكشاف كيف يمكن للتوصيات والاستنتاجات أن تنفذ في إطار جهودنا الرامية إلى منع نشوب الصراعات.

وقرار مجلس الأمن الذي اتخذه السنة الماضية لفرض جزاءات على الحيازة غير المشروعة للماس والموارد الطبيعية الأخرى الآتية من مناطق صراع مثل سيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا، تدبير هام يؤمل أن يسهم إسهاما إيجابيا في عملية السلام في هذه البلدان. ومع ذلك، فإننا نحث

المجلس على أن يأخذ دائما في الحسبان آراء قادة المنطقة دون الإقليمية قبل فرض الجزاءات على أي بلد من البلدان، وجماعة أو جماعات وفرد أو أفراد في منطقتهم دون الإقليمية. والمشاورات الرفيعة المستوى التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن وهيئة وساطة الجماعة الاقتصادية واللجنة الأمنية في السنة الماضية، قبل فرض الجزاءات على ليبريا، تستحق الإشادة، ونحث المجلس على إضفاء الطابع المؤسسي على هذا النهج في أساليب عمله.

وأخيرا، ترى نيجيريا أن أمراء الحرب و عصاباقم التي ارتكبت جرائم ضد الإنسانية، ينبغي أن يحاكموا بموجب القانون الدولي. وتأييد نيجيريا لإنشاء المحكمة الخاصة في سيراليون يرتكز على اقتناعها القوي بأن تقديم هؤلاء المجرمين إلى العدالة سيبعث برسالة هامة إلى الذين قد تخامرهم نوايا مماثلة بأهم لن يفلتوا من العدالة. ونناشد المجلس أن يكفل تمويل هذه المحكمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة بدلا من التبرعات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل سيراليون. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يسر وفدي أن ينضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ أعضاء المجلس الجدد: بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك.

واسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تعازي وفدي ومؤاساته العميقة لحكومتي وشعبي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية نيجيريا، على فقدان الأرواح والدمار الهائل في الممتلكات بسبب ثورة البركان الأخيرة في الكونغو، في مدينة غوما، وانفجارات مستودع الذخيرة في لاغوس بنيجيريا.

وأود أن أشيد بوفد موريشيوس على مبادرته بعقد هذه الجلسة المفتوحة المكرسة حصرا للحالة في أفريقيا. ومن قبيل الصدف أن شهر كانون الثاني/يناير قبل سنتين قد وُصف بأنه ''شهر أفريقيا'' في مجلس الأمن.

والمبادئ التوجيهية لجلسة اليوم توحي بأنه على الرغم من الاهتمام الذي أبداه مجلس الأمن في الماضي، فإننا لا نحصل على النتيجة الشاملة المطلوبة لحل مشاكل أفريقيا. ويبدو أن معظم مناطق أفريقيا في حالة أزمة دائمة. ولذا فإن وفدي يرى أن هذه الجلسة عقدت في الوقت المناسب. فهي تتيح فرصة أخرى لمجلس الأمن لإجراء تقييم للتطورات الأخيرة وجوانب القصور التي يمكن أن تؤثر على القارة، ولتذكير المجتمع الدولي بأن أفريقيا لا تزال جزءا من عالمنا المعتمد بعضه على بعض.

وإننا نوافق على أنه من الضروري أن يركز مجلس الأمن والمجتمع الدولي الاهتمام على أفريقيا. والسبب وراء ذلك واضح. إننا الآن في المرحلة التي يمكن فيها لمشاكل أفريقيا — وهي مشاكل خطيرة لا تزال تسفر عن الكثير من فقدان الأرواح يوميا — أن يغمرها طوفان التطورات على الساحة الدولية. ونوافق على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكون أكثر استباقا إلى العمل في البحث عن حلول عاجلة للمشاكل التي تواجه أكثر القارات حرمانا في عالم اليوم.

والمبادئ التوجيهية لهذه الجلسة تثير عددا من الأسئلة ذات الصلة. واسمحوا لي أن أركز على اثنين منها، يرى وفدي أهما وثيقا الصلة بمسألة السبب في أن المجلس والمجتمع الدولي لم يحققا النتائج المطلوبة فيما يتعلق بأفريقيا. أولا، لماذا تكون جوانب تصدي المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، للصراعات الأفريقية بطيئة؟ وثانيا، ماذا كان رد المجتمع الدولي على عدم الاستقرار في داخل الدول والصراعات الأخرى في أفريقيا، وما هي الاجراءات التي اتخذت لمنع اندلاع هذه الصراعات؟

اسمحوا لي أن أناقش بإيجاز هذين السؤالين في سياق الحالة في بلدي، سيراليون. فقبل مجرد أكثر من أسبوع اكتملت،

بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، عملية نزع سلاح حوالي ٠٠٠ ٤٢ من المقاتلين السابقين. وكانت إنجازا رائعا. ونحن ممتنون على ذلك. وهي قد وضعت أساسا راسخا للسلم والاستقرار ليس في سيراليون فحسب، ولكن أيضا في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

ولكن السؤل هو، هل كان يمكن للمجتمع الدولي أن يتصدى في وقت أبكر للحالة الخطيرة في سيراليون ويساعد على إنقاذ حياة آلاف الأشخاص؟ هل كان يمكن لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يتصرفا في وقت مبكر أكثر لإنقاذ أطراف آلاف ضحايا الفظائع التي ارتكبها المتمردون خلال الـ ١١ سنة الماضية؟ هذان سؤالان من بعض الأسئلة التي كانت في ذهن الرئيس كباح عندما قال في خطابه في الاحتفال بنهاية عملية التسريح في سيراليون،

''ولكن، يجب أن نعترف أنه كانت هناك فترات أثناء الصراع المسلح ظن فيها الكثيرون من أبناء شعبنا أن الآخرين قد تخلوا عنا، أو أن صرختنا من أجل المساعدة لم تكن عالية بما يكفي لحث العالم على توفير الاستجابة الملائمة نوعا وكما التي تقتضيها حالتنا الخطيرة''.

وبناء على خطورة الوضع والحالة الإنسانية الطارئة التي كانت تواجه البلد، فإن الرد إن لم يكن متأخرا، فإنه كان بطيئا نسبيا. وقد أثنى مجلس الأمن في العديد من المناسبات على جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق المراقبة التابع للجماعة في سيراليون، وناشد من أجل توفير الموارد، بما في ذلك الدعم اللوجيستي الذي تشتد الحاجة إليه لمساعدة فريق المراقبة على الاحتفاظ بوجود فعال لحفظ السلام في سيراليون. وكانت الاستجابة في أغلب الأحيان غير كافية وبطيئة. بل إننا نتذكر أنه في إحدى المراحل البالغة الأهمية أحدث لنا انسحاب فريق المراقبة مشكلة أمنية خطيرة.

وعلى الجانب الإنساني، كان يمكن الحد إلى درجة كبيرة من الفظاعات التي ارتكبها المتمردون لو أن المجتمع الدولي تصدي للأزمة في وقت أبكر. ونتذكر أنه في إحدى المناسبات، عقب التقارير الواردة عن فظاعات المتمردين، لمح مجلس الأمن إلى أن كل الاتهامات بشأن هذه الانتهاكات ينبغي أن يُحقق فيها بغية تقديم مرتكبيها إلى العدالة. وفي قرار مجلس الأمن ١٣١٣ (٢٠٠٠) فُوضت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، من بين أمور أخرى، بأن توفر، في إطار قدراتها ومناطق انتشارها، حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف المباشر.

ويتساءل المرء لو صدرت هذه التأكيدات لحماية المدنيين في عام ١٩٩٨، على سبيل المثال، لكنا ساعدنا على إنقاذ أطراف السيراليونيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال الرضع، الذين أصبحوا نتيجة لذلك ضحايا لأعمال وحشية من البتر والتمثيل.

وفيما يتعلق بالجوانب الإنسانية للصراع أيضا، نتذكر أن الاستجابات للنداءات الموحدة لتقديم المساعدة كانت دائما تقل عن تحقيق أهدافها.

ونرحب أيضا بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. ونرى أنه سييسر التعاون والتضافر بين الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقادة المنطقة، ولا سيما في مجال السلم والأمن.

إن الأمين العام في تقريره المعنون ''أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها''، قد استرعى الانتباه إلى أهمية الجزاءات الاقتصادية وحظر توريد الأسلحة كأداة فعالة لمنع نشوب الصراعات وحلها. وقد دلت تجربتنا على أن ما يثير الصراعات ويطيل أمدها ويدعمها هو انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وإننا نؤيد بقوة نتائج المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وندعو المجلس إلى دراسة هذا التقرير

واستكشاف كيف يمكن للتوصيات والاستنتاجات أن تنفذ في إطار جهودنا الرامية إلى منع نشوب الصراعات.

وقرار مجلس الأمن الذي اتخذه السنة الماضية لفرض جزاءات على الحيازة غير المشروعة للماس والموارد الطبيعية الأخرى الآتية من مناطق صراع مثل سيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا، تدبير هام يؤمل أن يسهم إسهاما إيجابيا في عملية السلام في هذه البلدان. ومع ذلك، فإننا نحث المجلس على أن يأخذ دائما في الحسبان آراء قادة المنطقة دون الإقليمية قبل فرض الجزاءات على أي بلد من البلدان، وجماعة أو جماعات وفرد أو أفراد في منطقتهم دون الإقليمية. والمشاورات الرفيعة المستوى التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن وهيئة وساطة الجماعة الاقتصادية واللجنة الأمنية في السنة الماضية، قبل فرض الجزاءات على ليبريا، تستحق الإشادة، ونحث المجلس على إضفاء الطابع المؤسسي على هذا النهج في أساليب عمله.

وأخيرا، ترى نيجيريا أن أمراء الحرب و عصاباتهم التي ارتكبت جرائم ضد الإنسانية، ينبغي أن يحاكموا بموجب القانون الدولي. وتأييد نيجيريا لإنشاء المحكمة الخاصة في سيراليون يرتكز على اقتناعها القوي بأن تقديم هؤلاء المجرمين إلى العدالة سيبعث برسالة هامة إلى الذين قد تخامرهم نوايا مماثلة بأنهم لن يفلتوا من العدالة. ونناشد المجلس أن يكفل تمويل هذه المحكمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة بدلا من التبرعات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل سيراليون. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يسر وفدي أن ينضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ أعضاء المجلس الجدد: بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك.

واسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تعازي وفدي ومؤاساته العميقة لحكومتي وشعبي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية نيجيريا، على فقدان الأرواح والدمار الهائل في الممتلكات بسبب ثورة البركان الأخيرة في الكونغو، في مدينة غوما، وانفجارات مستودع الذخيرة في لاغوس بنيجيريا.

وأود أن أشيد بوفد موريشيوس على مبادرته بعقد هذه الجلسة المفتوحة المكرسة حصرا للحالة في أفريقيا. ومن قبيل الصدف أن شهر كانون الثاني/يناير قبل سنتين قد وُصف بأنه ”شهر أفريقيا“ في مجلس الأمن.

والمبادئ التوجيهية لجلسة اليوم توحي بأنه على الرغم من الاهتمام الذي أبداه مجلس الأمن في الماضي، فإننا لا نحصل على النتيجة الشاملة المطلوبة لحل مشاكل أفريقيا. ويبدو أن معظم مناطق أفريقيا في حالة أزمة دائمة. ولذا فإن وفدي يرى أن هذه الجلسة عقدت في الوقت المناسب. فهي تتيح فرصة أخرى لمجلس الأمن لإجراء تقييم للتطورات الأخيرة وجوانب القصور التي يمكن أن تؤثر على القارة، ولتذكير المجتمع الدولي بأن أفريقيا لا تزال جزءا من عالمنا المعتمد بعضه على بعض.

وإننا نوافق على أنه من الضروري أن يركز مجلس الأمن والمجتمع الدولي الاهتمام على أفريقيا. والسبب وراء ذلك واضح. إننا الآن في المرحلة التي يمكن فيها لمشاكل أفريقيا — وهي مشاكل خطيرة لا تزال تسفر عن الكثير من فقدان الأرواح يوميا — أن يغمرها طوفان التطورات على الساحة الدولية. ونوافق على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكون أكثر استباقا إلى العمل في البحث عن حلول عاجلة للمشاكل التي تواجه أكثر القارات حرمانا في عالم اليوم.

والمبادئ التوجيهية لهذه الجلسة تثير عددا من الأسئلة ذات الصلة. واسمحوا لي أن أركز على اثنين منها، يرى وفدي أنهما وثيقا الصلة بمسألة السبب في أن المجلس والمجتمع الدولي لم يحققا النتائج المطلوبة فيما يتعلق بأفريقيا. أولا، لماذا تكون

جوانب تصدي المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، للصراعات الأفريقية بطيئة؟ وثانيا، ماذا كان رد المجتمع الدولي على عدم الاستقرار في داخل الدول والصراعات الأخرى في أفريقيا، وما هي الاجراءات التي اتخذت لمنع اندلاع هذه الصراعات؟

اسمحوا لي أن أناقش بإيجاز هذين السؤالين في سياق الحالة في بلدي، سيراليون. فقبل مجرد أكثر من أسبوع اكتملت، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، عملية نزع سلاح حوالي ٠٠٠ ٤٢ من المقاتلين السابقين. وكانت إنجازا رائعا. ونحن ممتنون على ذلك. وهي قد وضعت أساسا راسخا للسلم والاستقرار ليس في سيراليون فحسب، ولكن أيضا في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

ولكن السؤل هو، هل كان يمكن للمجتمع الدولي أن يتصدى في وقت أبكر للحالة الخطيرة في سيراليون ويساعد على إنقاذ حياة آلاف الأشخاص؟ هل كان يمكن لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يتصرفا في وقت مبكر أكثر لإنقاذ أطراف آلاف ضحايا الفظائع التي ارتكبها المتمردون خلال الـ ١١ سنة الماضية؟ هذان سؤالان من بعض الأسئلة التي كانت في ذهن الرئيس كباح عندما قال في خطابه في الاحتفال بنهاية عملية التسريح في سيراليون،

> ”ولكن، يجب أن نعترف أنه كانت هناك فترات أثناء الصراع المسلح ظن فيها الكثيرون من أبناء شعبنا أن الآخرين قد تخلوا عنا، أو أن صرختنا من أجل المساعدة لم تكن عالية بما يكفي لحث العالم على توفير الاستجابة الملائمة نوعا وكما التي تقتضيها حالتنا الخطيرة“.

وبناء على خطورة الوضع والحالة الإنسانية الطارئة التي كانت تواجه البلد، فإن الرد إن لم يكن متأخرا، فإنه كان بطيئا نسبيا. وقد أثنى مجلس الأمن في العديد من المناسبات على جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق المراقبة التابع للجماعة في سيراليون، وناشد من أجل توفير الموارد، بما في ذلك الدعم اللوجيستي الذي تشتد الحاجة إليه لمساعدة فريق المراقبة على الاحتفاظ بوجود فعال لحفظ السلام في سيراليون. وكانت الاستجابة في أغلب الأحيان غير كافية وبطيئة. بل إننا نتذكر أنه في إحدى المراحل البالغة الأهمية أحدث لنا انسحاب فريق المراقبة مشكلة أمنية خطيرة.

وعلى الجانب الإنساني، كان يمكن الحد إلى درجة كبيرة من الفظاعات التي ارتكبها المتمردون لو أن المجتمع الدولي تصدي للأزمة في وقت أبكر. ونتذكر أنه في إحدى المناسبات، عقب التقارير الواردة عن فظاعات المتمردين، لمح مجلس الأمن إلى أن كل الاتهامات بشأن هذه الانتهاكات ينبغي أن يُحقق فيها بغية تقديم مرتكبيها إلى العدالة. وفي قرار مجلس الأمن ١٣١٣ (٢٠٠٠) فُوضت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، من بين أمور أخرى، بأن توفر، في إطار قدراتها ومناطق انتشارها، حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف المباشر.

ويتساءل المرء لو صدرت هذه التأكيدات لحماية المدنيين في عام ١٩٩٨، على سبيل المثال، لكنا ساعدنا على إنقاذ أطراف السيراليونيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال الرضع، الذين أصبحوا نتيجة لذلك ضحايا لأعمال وحشية من البتر والتمثيل.

وفيما يتعلق بالجوانب الإنسانية للصراع أيضا، نتذكر أن الاستجابات للنداءات الموحدة لتقديم المساعدة كانت دائما تقل عن تحقيق أهدافها.

إن الوضع في سيراليون، الذي يعتبر مثالا لما هو سائد في العديد من مناطق الصراعات في أفريقيا، قد علمنا أن مفهوم الصراع داخل الدولة يحمل تسمية خاطئة. فالكثير مما يسمى بالصراعات الأهلية أو الداخلية هي صراعات دولية الطابع والأبعاد. ويرجع ذلك إلى أن الصراعات لا تزال تغذيها وتمولها شبكات دولية للمتاجرين بالأسلحة بشكل غير مشروع والعمليات غير المشروعة لنقل الماس والمعادن الثمينة الأخرى. ويوجد

المستفيدون الأساسيون من هذه العمليات غير المشروعة على بعد آلاف الأميال من مناطق الصراع في أفريقيا.

وبالتالي، ثمة مسؤولية دولية للحد من تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى أفريقيا. ويشكل الحد من هذا التدفق ذاته إسهاما في منع نشوب الصراعات. وإذا لم يواجه المجتمع الدولي، بقيادة مجلس الأمن، حلقة الموت والرعب هذه، التي شهدناها في سيراليون وأجزاء أخرى من أفريقيا، بكل فعالية، لا يمكن أن يسود الاستقرار أو السلام في قارتنا.

وإذا كنت قد استخدمت تجربة سيراليون كمثال، فإنني أود أن أختتم بياني بالتأكيد على دور مجلس الأمن في بناء السلام. ذلك أن بناء السلام هو وسيلة لمنع نشوب الصراع أيضا. والصراعات المسلحة يمكن أن تندلع مرة أخرى إذا ما فشل المجتمع الدولي في توفير الموارد الكافية في حينه من أجل إعادة دمج المقاتلين السابقين.

واستنادا إلى تجربتنا في مجال الصراعات، نقترح أن ينشئ المجلس آليات للرصد – ويعزز الموجود منها أينما كانت – بغية تنفيذ عمليات الحظر على الأسلحة ولكي تكون أول من يتحقق من أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لن تنقل إلى كيانات من غير الدول.

وثانيا، نقترح أن يدعم المجلس إرسال المزيد من بعثات الأمم المتحدة لإجراء الاستقصاءات أو تقصي الحقائق في المناطق المحتملة للصراعات في أسرع وقت ممكن، للتحقيق، في جملة أمور، في أي انتهاكات للقانون الإنساني الدولي.

وثالثا، ينبغي للمجلس أن يعزز جهود بناء السلام باتخاذ التدابير المناسبة التي من شأنها أن تسمح لأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة بتوفير الموارد الكافية وفي حينها ليس لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم فحسب، بل ولإعادة إدماجهم أيضا.

إن هذه الجلسة ينبغي أن تكون تذكرة قوية للمجتمع الدولي بأننا يجب ألا ننسى أفريقيا. وفي خضم بيئة دولية سريعة التغير واستجابات دولية لهذه المتغيرات، علينا ألا ننسى أفريقيا ومشاكلها. وتشير الردود على الأسئلة المثارة في المبادئ التوجيهية لهذه الجلسة إلى أن المشاكل التي تواجهها أفريقيا معروفة جيدا، حتى وإن تعددت. وما نحتاج إليه الآن هو التصدي العالمي السريع لتلك المشاكل. وأشدد على كلمتي ''السريع'' و ''العالمي''.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل سيراليون على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليَّ.

أعطي الكلمة الآن لممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): لقد انقضى زهاء نصف قرن منذ أن استردت غالبية البلدان الأفريقية المسؤولية عن تصريف شؤونها. ومنذ ذلك الحين، أحرز الكثير من التقدم. إذ انخفض معدل الوفيات بين المواليد انخفاضا كبيرا منذ الخمسينات، حتى وإن لم يكن الانخفاض بنفس القدر أو بنفس السرعة كما كان يحدث من قبل. كما تحقق بعض التقدم بالنسبة للعمر المتوقع للإنسان، وإن كان التقدم المحرز في هذا الشأن يتطلب بذل مزيد من الجهد، حيث أنه بدأ يتقوض بفعل مرض فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وكذلك، شهدت أفريقيا معدل الانتظام في فصول الدراسة على المستوى الإعدادي والثانوي والجامعي، وهو يسجل زيادة كبيرة، بل ويفوق المعدلات العالمية للزيادة في المستويات الثلاثة. وتضاعف معدل محو الأمية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الثلاثين عاما الماضية، وإن كان لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله.

لكن نصيب القارة من الناتج الإجمالي العالمي قد انخفض انخفاضا جذريا رغم حقيقة أن حجم سكان العالم الذين يعيشون في أفريقيا قد تضاعف خلال نصف القرن الأخير. كما أن نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في أفريقيا قد أصابه الجمود رغم الجهود التي بذلت طوال نصف قرن من الزمان. وهناك العديد من الأسباب التي تفسر تلك النتائج الاقتصادية المحبطة. غير أن الصراعات تشكل أبرز هذه الأسباب. وأفريقيا هي الدليل المأساوي على التكاليف الهائلة للصراعات التي تخرج عن نطاق السيطرة.

(واصل كلمته بالفرنسية)

وتمثل كل من إثيوبيا وإريتريا وأنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والسودان وسيراليون والصومال وليبريا، فصولا حزينة لـ ''تراجع التنمية''، نتيجة للصراعات في جانب منها على الأقل. كما أن زمبابوي من المناطق التي لا بد أن ننتبه إليها. وفي حقيقة الأمر، فإن الصراعات تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على نصف بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. والصراعات تسبب الوفيات وعمليات النزوح الداخلي أكثر مما تسببه المجاعة أو الفيضانات. وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، الذي تؤدي الصراعات إلى تفاقمه، هو وحده الذي يكبد ثمنا أفدح. وهناك أفريقي واحد من كل خمسة يعيش يوميا في صراع أو حرب أهلية. والوفيات بين المدنيين تتزايد عاما بعد عام وتفوق الآن مثيلاتها في مناطق العالم الأخرى إلى حد كبير. وهناك زهاء ١٩ مليونا من اللاجئين والنازحين داخليا في أفريقيا. وهؤلاء هم سبب للصراع أو نتيجة له.

وهـذه الإحصاءات مخزنـة، كمـا أن تلك الصراعـات مدمـرة. لكـن الآثـار غـير المباشرة تسترعي الانتباه بنفس القـدر: تعطيل أنظمة التعليـم والصحـة، وانعـدام السيطرة على الأمـراض مثـل فـيروس نقـص المناعـة البشـري/الإيـدز، وهجـر الزراعـة، وتوقـف النمـو الاقتصادي، وتـأخر الاسـتثمارات، وتقويـض النـهوض بحقـوق الإنسـان وحمايتـها، والتطـور الديمقراطي والحكم السديد.

والبلـدان الـتي تقـع فريسـة الصراعـات تنعـزل عـن بقيـة العـالم يومـا بعـد يـوم، ممـا يساهم في تهميش أفريقيا ككل. وفي هذا السياق المحزن، نتلمس التشجيع بشكل خـاص مـن الكلمـة الـتي رددهـا الزعمـاء الأفارقـة أنفسـهم عندمـا قـالوا ''كفـى'' واسـتحضروا الإرادة السياسية وحشدوا المـوارد لإطـلاق الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيـا (نيبـاد)، وهـي استراتيجية وضعـها الأفارقـة للأفارقـة. وفي هـذه الشـراكة، اعـترف الزعمـاء الأفارقـة صراحـة بحجـم المشـاكل الـتي تواجـه أفريقيـا وآثارهـا المدمـرة للأمـم والشـعوب في أفريقيـا، مؤكديـن عزمـهم على العمل.

وفي إطـار هـذه الشـراكة الجديـدة، تعـهد الزعمـاء الأفارقـة بتعزيـز آليـات منـع الصراعـات وإدارتها وتسـويتها علـى الصعيديـن الإقليمـي والقـاري وضمـان اسـتخدام هـذه الآليـات. وتشـكل وثيقـة الشـراكة الجديـدة قيـادة ورؤيـة. وهـي توضـح بجـلاء أن التـهميش الاقتصادي والاجتماعي لأفريقيا مناهض للاستقرار العـالمي. وتلقـي هـذه الوثيقـة العبء على الأفارقة للعمل علـى وضـع حـد لذلـك التـهميش. إلا أنها تتضمـن نـداء إلى الآخريـن مـن أجـل الشراكة، وكندا تؤيد هذه الدعوة تماما.

وفي مؤتمـر قمـة جنـوى المنعقـد في تمـوز/يوليـه المـاضي، رحبـت مجموعـة الـ ٨ بالشـراكة الجديـدة. وأعـرب قـادة المجموعـة عـن تـأييدهم للموضوعـات الرئيسـية في الشـراكة هـذه، وأنشـأوا فريقـا مـن الممثلـين الشـخصيين لبلـورة رد مـن مجموعـة الـ ٨. ويسـعدني أن أبلغكـم أن رئيس فريق الممثلين الشخصيين المنبثق عـن مجموعـة الـ ٨ هـو سـلفي، بـوب فـاولر، الذي كان الممثل الدائم لكندا في الأمم المتحـدة وهـو معروف للكثيرين مـن الحـاضرين هنـا في هذه القاعة.

وتحت رئاسة كندا خلال العام الحالي، ستكون الشراكة الجديدة محورا رئيسيا للمناقشـات في مؤتمر القمة الـذي تعقـده مجموعـة الـ ٨ في حزيـران/يونيـه ٢٠٠٢ في كاناناسـكيس، بمقاطعـة البيرتـا. وسيقدم قـادة مجموعـة الـ ٨ ردا مناسـبا علـى الأحـداث المفجعـة الـتي وقعـت في ١١ أيلـول/ سـبتمبر، دون إزاحـة أفريقيـا مـن جـدول أعمـالهم.

وسيعتمد قادة مجموعة الـ ٨ في كاناناسكيس خطة عمـل هامـة استجابة للدعـوة الـتي وجهـها الزعماء الأفارقة إلى المشاركة في عملية للتنمية تملكها أفريقيا وتتولى قيادتها بنفسها.

ويتمثل الهدف في إنشاء شراكة جديدة تؤدي بمرور الزمن إلى إطلاق قدر أكبر بكثير مـن المـوارد، العامة منها والخاصة. وقد خصصت حكومة كندا في ميزانيتها الصادرة في كـانون الأول/ديسمبر، مبلغ ٥٠٠ مليون دولار كنـدي – يعادل أكثر مـن ٣٠٠ مليـون دولار من دولارات الولايات المتحدة – لدعـم مبادرة مجموعـة الثمانية لصالح أفريقيـا. وفي يوم الجمعة مـن هـذا الأسـبوع، سيحضر رئيـس الـوزراء كريتيـان إلى نيويـورك وسيتناول المسـائل الأفريقيـة المعروضـة علـى قـادة الأعمـال التجارية في العـالم الذيـن سيحضرون المنتـدى الاقتصادي العالمي هنا.

وفيمـا يتعلـق بـالأمم المتحدة ومجلـس الأمـن، تم بـذل قـدر كبـير مـن الجـهود علـى أفريقيـا، وكلـل معظمـها بالنجـاح، بـالرغم مـن الانتقـادات الـتي تسـمع في هـذا المنتـدى، المشروعة أحيانا والمبالغ فيها أحيانا أخرى.

وبـذل الكثير مـن الجهد لمنع وقـوع الأزمـات في أفريقيـا والتصـدي لهـا. فـالفعل أفضل من رد الفعل، والوقاية خير من ''قنطار علاج'' على حد تعبير المثل. ونـود أن نشـجع جميع أعضـاء المجلـس علـى دعـم الاقتراح الابتكـاري القـاضي بإنشـاء فريـق عـامل غـير رسمـي تـابع للمجلـس كـي ينـاقش بانتظـام المسـائل المتعلقـة بمنع الصراعـات، والنظر بصفـة خاصـة في حـالات الإنـذار المبكـر الـتي تحـال إليـه. ولقـد أثبـت استعمال كـل مـن البعثـات الـتي يوفدهـا المجلـس وبعثـات تقصي الحقائق المشتركة بـين الوكـالات مـا لـه مـن قيمـة، ونحـن نرحـب بـالتزام المجلس بهذه الأدوات.

إن المخـاطر الهائلـة والتكـاليف الباهظـة – البشـرية منـها والماليـة – لاتخـاذ الاجـراءات بعـد انـدلاع الصـراع ربمـا كانتـا أفضـل حـافز للعمـل علـى منـع الصـراع في المقـام الأول. وعندمـا يفشـل منـع الصـراع، يبـدأ واجبنـا في حمايـة المدنيـين. وليـس هنـاك أي مكـان تعتبر فيه هذه المسألة أكثر إلحاحا من أفريقيا.

إن تقريـري الأمـين العـام عـن حمايـة المدنيـين وقـراري المجلـس ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠) بشـأن هـذا الموضـوع نفسـه تقتضـي متابعـة مكثفـة مـن المجلـس. ويتمثـل التحـدي في تحويـل النوايـا المذكـورة في هذيـن القراريـن بالإضافـة إلى القـرار ١٢٦١ (١٩٩٩) بشـأن الأطفـال والقـرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهـو القـرار التأسيسـي بشـأن المـرأة والسـلم والأمـن، والتوصيـات الجزئيـة الـتي تقـدم بهـا الأمـين العـام في برنـامج عمـل، إلى سـجل مـن

الإنجازات في نهاية المطاف. وأعتقد أن من المناسب أن أبرز في هذا المجلس الاهتمام الذي توليه كندا لحماية المدنيين في الصراع المسلح.

السيد الرئيس، لقد ناشدتنا توخي الإيجاز، لذلك إذا بدا بياني من الآن فصاعدا مفككا نوعا ما، فلأني سأكتفي بقراءة بعضه بمجرد تدوينه في المحضر.

في معظم الصراعات المعاصرة، حفل سجل المحاربين بأحداث مروعة تتعلق بإساءة معاملة المدنيين. وفي هذا السياق، كان المجلس على حق في إعطاء قوات الأمم المتحدة في سيراليون ولاية صريحة بحماية المدنيين. وينبغي له أن يجعل من حماية المدنيين ميزة موحدة لولايات عمليات حفظ السلام. وينبغي للمجلس أن يتساءل عن سبب الإذن بتلك الولايات إذا لم تكن لحماية الناس العاديين الذين يتعرضون للاعتداء.

كما أود أن أبرز أهمية التصدي لحالة الأطفال المتأثرين بالحرب. فهم ليسوا مجرد ضحايا صراعات اليوم، بل أيضا مشتركون لهم أهميتهم.

وإننا بوجه أعم، نحتاج إلى التصدي بشكل جماعي وفعال لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد خطا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة الذي عقد في الصيف الماضي خطوة إيجابية إلى الأمام ولو أنها غير كافية. ونحتاج الآن إلى تنفيذ برنامج العمل ذاك، مع أنه غير كامل، ووضع الإجراءات اللازمة لتدمير الفائض والتفاوض بشأن إبرام صك ملزم يتعلق بتوسيم الصادرات إلى العناصر التي لا تتمتع بصفة الدولة أو مراقبتها أو حظرها، والتخلص من أكبر قدر ممكن من الأسلحة الموجودة وإعادة أكبر عدد ممكن من المحاربين إلى أعمالهم، وذلك من خلال برنامج نزع السلاح، والتسريح، والإعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين، وإعادة الإدماج والبرامج ذات الصلة. علاوة على ذلك، ينبغي للمجلس أن يتخذ الخطوات اللازمة لمعاقبة شركات النقل، وخاصة شركات النقل الجوي التي تستخف بقرارات المجلس المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة. وهناك أدلة وافرة قدمت إلى المجلس من تقرير الجزاءات المتعلقة بأنغولا وغيره من تقارير الجزاءات، تدل على هوية المنتهكين. ويتعين إحضار الدول التي تأوي هؤلاء المنتهكين للمثول أمام المجلس في هذه القاعة لكي توضح لنا سبب استمرارها في القيام بذلك. إن الاختبار اللاذع لخطة حماية المدنيين ما فتئ يتمثل فيما إذا كانت الالتزامات ستحترم وفيما إذا كانت توصيات الأمين العام ستعتمد. ولذلك، فإننا نرحب بعزم الأمانة العامة على إعادة تقييم أدائها، وإننا نشجع المجلس على أن يحذو حذوها.

أود أن أقول كلمة عن الاقتصاد. إننا بحاجة إلى أن نبحث في الوقود الاقتصادي الذي يشعل العديد من الصراعات، وذلك الوقود الاقتصادي هو الموارد الطبيعية. ففي أفريقيا، ذكر كلاوسوويتز ما معناه، أن الحرب أصبحت الاقتصاد الذي يمارس بوسائل أخرى. ومهما تكن الأسباب الأصلية لهذه الصراعات، فإن الاقتصاد هو الذي يطيل أمدها ويعوق السلام. وبالنسبة لمواطن في بلد مثل كندا، أنعمت عليه الموارد الطبيعية بمنافع واضحة جلية، فإن ما يدعو إلى القلق أن تكون الثروات الطبيعية الأفريقية، بالنسبة للعديد من الأفارقة، نقمة بدلا من أن تكون نعمة، وسببا للعنف واليأس. ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها المجلس والمجتمع الدولي بأسره لوضع حد لهذا الظلم تأييدا تاما.

ويتعين أن تضطلع المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية بدور حاسم. وكانت كندا ولا تزال عضوا في فريق أصدقاء منظمة الوحدة الأفريقية، الذين أعربوا عن تأييدهم لعملية إعادة تشكيل منظمة الوحدة الأفريقية. وهناك مجال يحظى باهتمام خاص جاء على ذكره متكلمون آخرون ويتمثل في الأمن الإقليمي، وخاصة آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات.

وتوفر آلية منع الصراعات هذه الأساس اللازم لتصميم الأمن وفق الشكل الموجود في بعض المناطق الأخرى، الذي يسمح لها بالتصدي بثقة وفيما بين متساوين للمشاكل الأمنية التي يواجهونها. وتوفر هذه الآلية قيمة مضافة حقيقية، على النحو الذي يشهد به نجاح الرئيس بوتفليقة في التوصل إلى اتفاق سلام بين إثيوبيا وإريتريا. ويسرنا بوجه خاص أن نرى المحافظة على هذه الآلية سليمة أثناء انتقال منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي.

إن واجب الحكومات الرسمي الأسمى يتمثل في حماية مواطنيها. وتتمثل المسؤولية الرئيسية القصوى للأمم المتحدة في مساعدة هذه الحكومات على مساعدة شعوبها. فلنتعهد بالعمل معا على الوفاء بهذا الواجب المشترك المتمثل في استعادة السلام والاستقرار في جميع أنحاء أفريقيا. ولندع شعب أفريقيا الذي طالت معاناته يحقق تقدما. فهو يستحق الفرصة لكي يمضي قدما ويواصل رفع مستوى معيشته إلى المستويات العالمية. إن هذا ممكن. وهو ضروري. بل هو ملح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يزال هناك سبعة متكلمين في قائمتي. وأنا على ثقة من أن أعضاء المجلس سيتفهمون أن ثمة عددا من الالتزامات لهذا المساء — وأنا شخصيا لدي بعضها. وإذا ما وافق المجلس — وآمل بأنه سيوافق — أعتزم تعليق هذه الجلسة الآن على أن نستأنفها غدا الساعة ١٦/٣٠.

وأود أن أعلم المجلس بأن المشاورات غير الرسمية عن الشرق الأوسط ستعقد عقب اختتام المناقشة بشأن الحالة في أفريقيا، الذي نأمل بأن يكون حوالي الساعة ١٧/٣٠. كما أود إبلاغ الأعضاء بأن الأمانة العامة قد أكدت أن البث المباشر على شبكة الإنترنت لأعمال المجلس بشأن هذا البند ستوفر كذلك غدا. آمل بألا يعترض أحد على تعليق هذه الجلسة. وأشكركم على تفهمكم.

علقت الجلسة الساعة ١٩/٣٠.